وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنـــــة 2018ـــة

ماي 2019

الفهرس

المحور الأول: التقديم العام

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018
2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2018

المحور الثاني: تقديم برامج وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

1- برنامج المرأة والأسرة

1. التقديم العام للبرنامج
2. تقديم عام لانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
3. نتائج القدرة على الاداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018
   - 1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
   - 2.3 تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها
4. التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء

2- برنامج الطفولة

1. التقديم العام للبرنامج
2. تقديم عام لانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
3. نتائج القدرة على الاداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018
   - 1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
   - 2.3 تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها
4. التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء

3- برنامج المسنين

1. التقديم العام للبرنامج
2. تقديم عام لانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
3. نتائج القدرة على الاداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018
   - 1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
   - 2.3 تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها
4. التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء

المحور الأول: التقديم العام

1.تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2018

سعت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن خلال سنة 2018 الى مواصلة تنفيذ استراتيجيتها على ضوء مخطط التنمية 2016-2020 حيث اولت الاهمية القصوى للمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الإرهاب والتطرف والإحاطة بالأسر ذات الوضعيات الخصوصية ودعم وضمان حقوق النساء والأطفال وكبار السن، كما عملت الوزارة على توجيه الجهد وفق نظرة شمولية مندمجة من أجل تقليص الفوارق وتحقيق المساواة بين الجنسين و ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في الوسطين الحضري والريفي والقضاء على الإشكاليات التي تعيق التمكين الشامل للنساء والأسر والتي تنعكس سلبا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ككل.

كما تم وضع خطط عمل من شأنها على المدى المتوسط تعديل التدخلات من أجل إحاطة ناجعة بجميع الفئات من نساء وأطفال وكبار سن، إلى جانب تكثيف عمليات التحسيس والتوعية والتأطير والدعم والتمكين والمساندة للأسر من أجل ضمان التماسك الأسري الذي يمثل الضامن لمجتمع معتدل ومتوازن.

وقد تم العمل في القطاعات الأربعة الراجعة بالنظر للوزارة، وفق منهجية موحدة لتدعيم اللامركزية ومن شأنها التدخل العاجل لتحسين القدرة على الأداء للمنظومة، مع وضع خطط عمل للتعديل التدريجي للأهداف وفق أولويات ومتطلبات المرحلة من خلال تعزيز وتطوير الأهداف الكمية والنوعية المسجلة في مختلف البرامج:

❖ برنامج الطفولة:

توفير التربية والرعاية خاصة في مرحلة ما قبل الدراسة لكل الأطفال مهما كانت وضعية عائلاتهم الاجتماعية في إطار مبدأ تكافؤ الفرص بين الأطفال وبين الجهات وتوفير انطلاقة طيبة في الحياة لكل الأطفال ودعم القطاع العمومي لتأمين حق كل طفل في تربية قبل مدرسية ذات جودة،

تحسين جودة الخدمات بمؤسسات الطفولة (عمومية وخاصة) وتطوير مجالات العمل ومزيد الإحاطة بالطفل خارج أوقات الدراسة بما يتماشى ورغبات الأطفال والمراهقين وتوفير المزيد من الفرص الرقمية للأطفال والرفع من نسب التحاق الأطفال خاصة بالمناطق الداخلية وذات الكثافة السكانية العالية لتحقيق مبدأ تكافئ الفرص التربوية الاجتماعية لكل طفل أينما يوجد،

تكثيف الجهود لمزيد تحقيق العناية والحماية للطفولة الفاقدة للسند وذوي الاحتياجات الخصوصية وتوفير كافة سبل الرعاية والعناية الضرورية سواء بالمؤسسات أو في عائلاتهم الطبيعية ووقايتهم من أسباب التهديد والمخاطر الاجتماعية والارتقاء بمستوى أداء المنظومة الحمائية بما يضمن حسن التعهد بالأطفال المهددين ووقايتهم من الانحراف والجنوح،

نشر ثقافة حقوق الطفل ورصد وضع الطفولة ووضع منظومات والقيام بدراسات للحد من الفوارق ولتطوير وتفعيل حقوق كل طفل لحمايته وخلق مناخ آمن لنموه.

إحداث الأطر القانونية للمؤسسات العمومية والإطارات حتى تقوم بمهامها بكل فعالية.

❖ برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص:

أما في مجال المرأة والأسرة فقد تكثفت المجهودات في اتجاه :

- ✓ مزيد تمكين المرأة ودعم قدراتها وتطوير مهاراتها،
- ✓ تعزيز حضور المرأة في مواقع القرار والمسؤولية،
- ✓ إدماج النوع الاجتماعي في التنمية الجهوية والمحلية بما يساهم في تجسيم مفهوم مبدأ تكافئ الفرص،

تعميق مفاهيم المساواة والشراكة داخل الأسرة من خلال توزيع الأدوار،

- ✓ تطوير قدرات المرأة وحفز روح القيادة والمبادرة لديها وتمكينها من التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة المهنية،
- ✓ تنفيذ خطة النهوض بالمرأة الريفية ومزيد العناية بالمرأة المهاجرة إضافة إلى مواصلة الإحاطة بالمرأة ذات الحاجيات الخصوصية والعمل على دعم الترابط

الأسري والتوفيق العائلي ودعم قدرات الأسرة في مجال تنشئة أطفالها ووقايتهم من المخاطر وتثمين مكانة المسن في الأسرة والمجتمع،

- ✓ العمل على مزيد تقليص الفجوة بين المرأة الريفية والمرأة في الوسط الحضري،

❖ في برنامج كبار السن

أما في مجال كبار السن فقد تركز العمل على:

- ✓ تثمين مكانة المسن داخل الأسرة و المجتمع والتأكيد على أهمية التضامن والتواصل بين الأجيال من أجل المحافظة على قيم التماسك،
- ✓ تثمين كفاءات المسنين وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة والمسيرة التنموية بما يضمن لهم شيخوخة نشيطة،
- ✓ النهوض بأوضاع المسنين الاجتماعية والصحية والاقتصادية بصفة دقيقة ومحينة،
- ✓ توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للمسنين بما يتلاءم مع خصوصياتهم،
- ✓ الارتقاء بمستوى الخدمات بمراكز رعاية المسنين والفرق المتنقلة.

ملخص للاهداف و مؤشرات برامج مهمة المراة والأسرة والطفولة وكبار السن

البرنامج	البرنامج الفرعي	عدد الأهداف	عدد المؤشرات
المرأة والأسرة	- المرأة - الأسرة	03	07
الطفولة	- رعاية وحماية الطفولة والنهوض بحقوق الطفل - التنشيط التربوي والاجتماعي والترفيه - التجديد البيداغوجي و تنمية الكفاءات	03	06
المسنين	- الخدمات الرعائية للمسنين - إدماج المسنين في الحياة العامة	04	07

القيادة والمساندة	**- الإشراف والمساندة والمتابعة** **- الأساليب والأنظمة المعلوماتية**	**03**	**05**

2.تنفيذ ميزانية وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن لسنة 2018

تم ضبط نفقات التصرف والتنمية لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن لسنة 2018 في حدود 143.418 م.د مقابل 134.275 م د سنة 2017 أي بزيادة قدرها 9143 اد تمثل نسبة تطور بـ 6.8 %. وقد تطورت اعتمادات العنوان الثاني بـ 11800 أد أي بنسبة 64.8% مقارنة بسنة 2017 وتراجع في اعتمادات العنوان الأول بـ 2.3 % بالنسبة لسنة 2018. و سجلت الاعتمادات المرسمة بميزانية الوزارة ارتفاعا قدره 5605 اد لتصبح 148978 أد مقارنة بقانون المالية لسنة 2018 أي بنسبة تطور قدرها 3.88% لتغطية اساسا كلفة الزيادة في الاجور و التكلفة الاضافية لبناء و تجهيز مركز المسنين بمنزل بوزلفة و لاستكمال اشغال تجديد الشبكة الكهربائية للكريديف

وقد بلغت نسبة تنفيذ الميزانية 98,97% قدرها 147.438 مد

وقد سجلت نفقات التصرف نسبة انجاز بـ98,96% ناتجة عن التأثير المالي التالي :

- تعديل كلفة انتدابات سنتي 2015و 2016 بكلفة 0.112 م د
- تصفية كلفة الترقيات لسنة 2016 بكلفة 0.047 م د
- تحويل كافة اعتمادات التدخل في الميدان الاجتماعي قدرت بـــــ 12.234 م د
- صرف المنح الخصوصية من مستلزمات بيداغوجية و منحة التعيين و خطط خصوصية 0.817م د
- صرف منحة تمويل عمومي لفائدة الجمعيات المبرمة معهم اتفاقيات شراكة او عقود قدرة على الاداء علاوة عن التمويل المباشر

كما سجلت نفقات التنمية نسبة انجاز 98.97% قدرها 28.640 م.د دفعا من جملة اعتمادات قدرت 30.000 م.د دفعا وترجع هذه النسبة المرتفعة في الانجاز الى مواصلة تنفيذ المشاريع الجهوية المبرمجة بقانون المالية التكميلي منذ سنة 2012 و2013 و2014 المستوفاة لشروط تخصيص العقار والتي استوجبت رصد اعتمادات تكميلية لانهاءها على اثر تغيير الكلفة الاولوية للمشروع . ووظفت اعتمادات الدفع لسنة 2018 لتغطية النفقات التالية :

- مواصلة انجاز ميزانية التصدي للارهاب
- ـأشغال تهيئة وصيانة مؤسسات الطفولة نوادي الأطفال ومركبات الطفولة والمراكز المندمجة
- - استكمال بناء نوادي و مركبات طفولة جديدة
- إرساء آليات مراقبة الأبناء للوقاية من مخاطر الأنترنات
- ـتهيئة وتجهيز مراكز رعاية المسنين
- الانتهاء من بناء مركز المسنين بمنزل بورقيبة إثر إعادة بنائه بكلفة جملية ناهزت 5 مليون دينار وتجهيزه باعتماد ناهز 700 أد
- تهيئة البنية التحتية لمؤسسات رعاية كبار السن بباجة والكاف والقصرين والقيروان ومنوبة وسوسة وقرمبالية.
- اقتناء تجهيزات مختلفة لمؤسسات رعاية كبار السن بمنوبة والقيروان وباجة وسوسة وجندوبة وقرمبالية والكاف ومنزل بورقيبة والقصرين وقفصة وقمرت
- استكمال تجديد الشبكة الكهربائية لمركز البحوث والدراسات حول المرأة
- ـتطوير البرامج الإعلامية والمنظومات
- ـتدعيم التجهيزات و المعدات بالنوادي و مؤسسات الطفولة بالمناطق المصنفة ذات اولوية وتنفيذ برنامج المرافقة التربوية في اطار ميزانية الارهاب.
- ـدعم التمكين الاقتصادي للمرأة للمساهمة في الرفع من تشغيليّتها بمبلغ جملي قدره 9168492 د

تم تحويلها لفائدة البنك التونسي للتضامن لفائدة855 مشروع شملت كل الولايات حيث تم التركيز سنة 2018 على المشاريع ذات الطاقة التشغيلية أكثر من المشاريع الفردية

ـ دعم التمكين الاجتماعي للمرأة والأسرة من خلال التصدي لظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة ومحو الأمية و تعزيز التدخلات في الولايات عن طريق تمكين 181 اسرة ذات العائل الوحيد امراة بكلفة جملية قدرها 700 اد

جدول عدد 1

تنفيذ الميزانية العامة لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيان النفقة	تقديرات 2018		انجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.مالية الاصلي	ق.مالية التكميلي(1)		المبلغ 2-1	نسبة الانجاز 1/2
نفقات التصرف	113418	120041	118797	-1244	98,96%
تاجير عمومي	88588	95211	94695	-516	99,46%
وسائل المصالح	7637	7637	7391	-246	96,78%
تدخل عمومي	17193	17193	16711	-482	97,20%
نفقات التنمية	**30000**	**28937**	**28640**	**-297**	**98,97%**
استثمارات مباشرة	29610	28141	28155	14	100,05%
تمويل عمومي	390	490	485	-5	98,98%
المجموع العام	**143418**	**148978**	**147438**	**-1541**	**98,97%**

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية سنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

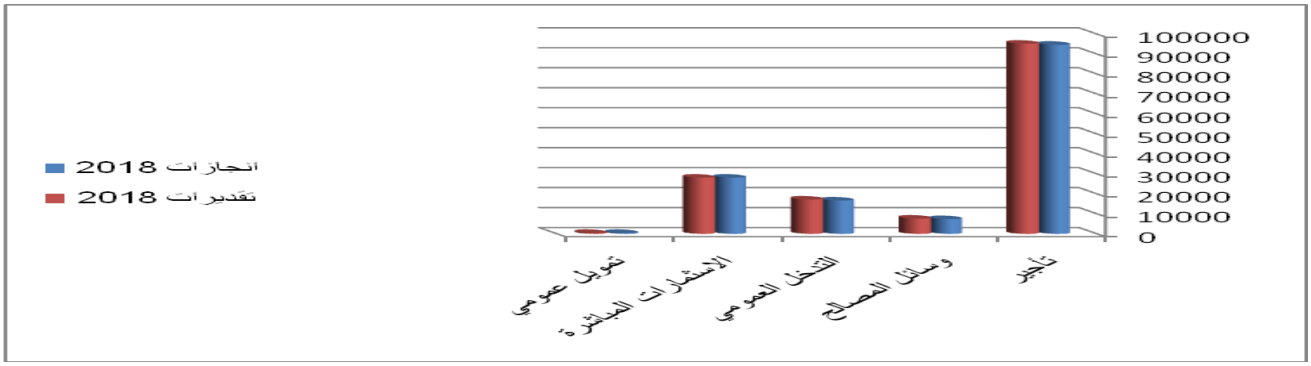

جدول عدد 2

تنفيذ الميزانية العامة لوزارة المرأة و الاسرة و الطفولة وكبار السن لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيان النفقة	تقديرات 2018		الفارق	النسبة	انجازات2 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.مالية الأصلي	ق.مالية التكميلي(1)				المبلغ 1-2	نسبة الانجاز 1/2
برنامج المرأة والأسرة	14577	12766	-1811	-12,42%	12399	-367	97,13%
برنامج الطفولة	100696	107818	7122	7,07%	107424	-394	99,63%
برنامج المسنين	14823	15236	413	2,79%	14983	-253	98,34%
البرنامج القيادة والمساندة	13322	13158	-164	-1,23%	12631	-527	95,99%
المجموع العام	**143418**	**148978**	**5560**	**3,88%**	**147437**	**-1541**	**98,97%**

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 2:

مقارنة تنفيذ ميزانية وزارة المرأة و الاسرة و الطفولة : التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

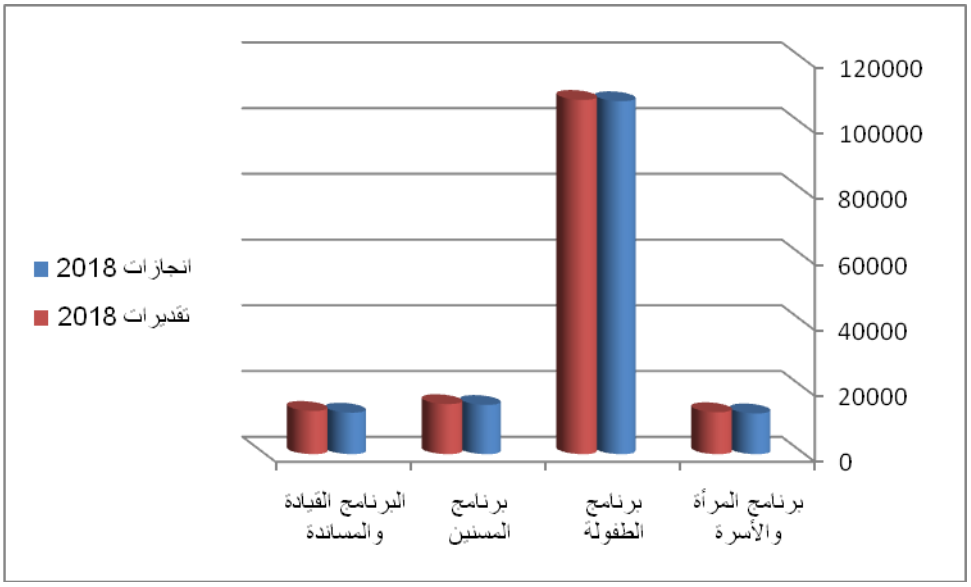

المحور الثاني : تقديم برامج الوزارة

برنامج "المرأة والأسرة"

رئيسة برنامج "المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص:

1. التقديم العام للبرنامج:

تحتل العناية بالمرأة والأسرة مكانة هامة صلب السياسة التنموية التي تعتمد بالخصوص على التلازم بين مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية بما يساهم في النهوض بأوضاع المرأة والارتقاء بشأن الأسرة. وتعمل وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن خلال فترة مخطط التنمية 2016-2020 على تعزيز الهياكل وتطوير التشريعات وتوفير الآليات بما يساهم في مزيد الإحاطة بالمرأة ودعم مكانتها في الأسرة وفي المجتمع، وفي رصد أوضاع الأسرة لتصويب التدخل فيما يتعلق بالإرشاد والتوجيه والإحاطة بالأسر وخاصة التي تعاني من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية

كما تعمل الوزارة من خلال برنامج المرأة والأسرة على تنفيذ الالتزامات الدستورية التي تقضي بضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع المجالات استجابة للنسق المتواصل لمتطلبات المجتمع التي تحث على إيلاء الأهمية اللازمة لتثمين قدرات المرأة المتنامية بشكل ملحوظ في مجال المشاركة الاقتصادية والسياسية ومشاركتها في مواقع القرار مركزيا ومحليا ونبذ جميع مظاهر العنف والتمييز ضدها.

واعتبارا وأن الأسرة هي النواة الأساسية للمجتمع وهي الإطار الرئيسي للتنشئة الاجتماعية الصحيحة بما يضمن مجتمعا متوازنا وسليما من جميع العاهات وهي درع واق من المظاهر والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر، فإن الوزارة تعمل على رصد أوضاع الأسرة عبر توفير معطيات إحصائية حسب النوع الاجتماعي تمكّن من إبراز التغيرات التي تعيشها الأسرة التونسية في العديد من المجالات والتي على أساسها تم وضع خطة عمل وطنية لفائدة الأسرة ينطلق العمل بها سنة 2018 .

وتعتمد وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في تنفيذ خططها لفائدة الأسرة على شبكة متدخلين متكونة من أطراف حكومية وجمعيات عاملة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإعلامي... ، وتمثّل هذه الشبكة إطارا تتضافر ضمنه جميع الجهود لإنجاز الأنشطة المحددة ولبلوغ الأهداف المرسومة.

وتتمثل أبرز أهداف البرنامج الفرعي الثاني للأسرة في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل ذات الوضعيات الخاصة عبر تمكينها من تمويل مشاريع صغرى تتماشى ومؤهلات المنتفعين بها وخصوصيات جهاتهم بما يضمن لهم العيش الكريم والاستقلالية المادية ويجعلهم شريكا فاعلا في التنمية المحلية والوطنية، كما تهدف إلى دعم التماسـك الأسري من خلال العناية بالأسرة باعتبارها الخلية الأولى التي يتلقى فيها الفرد المبادئ والقيم التي تؤهله لتحمل المسؤولية في الأسرة والمجتمع وتأهيل الشباب ورفع درجة الوعي لديهم لوقايتهم من السلوكيات الاجتماعية السلبية.

كما يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى الإحاطة بالأسر بمختلف أفرادها وشرائحها العمرية وخاصة الأسر ذات الحاجيات الخصوصية من خلال الإحاطة والتعهّد بها وتنشئة الأبناء التنشئة السليمة وحمايتهم من المخاطر من جهة والسعي ودعم قدرات أوليائهم من جهة أخرى، هذا إلى جانب رصد أوضاع الأسر عبر توفير معطيات إحصائية حسب النوع الاجتماعي تمكّن من إبراز التغيرات التي شهدتها الأسرة التونسية في العديد من المجالات.

خارطة برنامج المرأة والأسرة

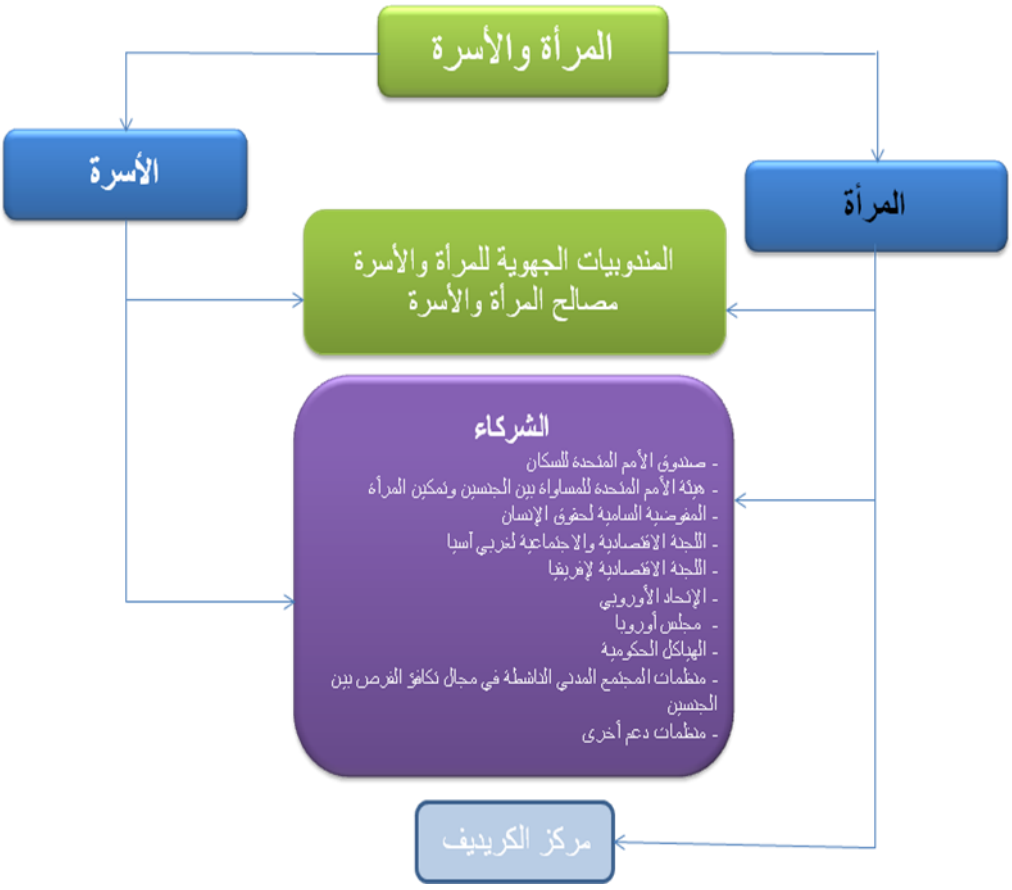

2.تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج الفرعي 1: المرأة

البرنامج الفرعي1 : المرأة

تم تضمين أهم الأهداف والأوليات الخاصة بالبرنامج الفرعي عدد 1: "المرأة" في توجهات المخطط الخماسي (2016-2020) وهي تتمثل في ما يلي:

- ✓ دعم التمكين الاقتصادي للمرأة للمساهمة في الرفع من تشغيليتها من 28.5 % إلى 35 % في أفق سنة 2020.

- ✓ دعم التمكين الاجتماعي للمرأة والأسرة من خلال التصدي لظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة ومحو الأمية وتقريب الخدمات والإحاطة بذوات الحاجيات الخصوصية.
- ✓ مناهضة العنف والتمييز ضدّ المرأة من خلال مواصلة تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة وترجمتها لخطط قطاعية،
- ✓ دعم التمكين السياسي للمرأة من خلال تعزيز مشاركتها في الحياة العامة والسياسية والحوكمة المحلية للارتقاء بتواجدها في مواقع القرار والقيادة.
- ✓ إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامّة وفي الخطط والبرامج القطاعيّة مركزيّا وجهويّا ومحليّا.

الأهداف	المؤشرات
الهدف 1.1.1 : دعم التمكين الاقتصادي للنساء	**المؤشر1.1.1.1:** **إحداث 8000 مشروع نسائي متناهي الصغر أو صغير أو متوسط إلى موفى سنة 2020**
الهدف 2.1.1 : دعم التمكين الاجتماعي للنساء	**المؤشر1.2.1.1:** - **الرفع في عدد المدارس الإعدادية المنتفعة بالمشروع الوطني المندمج لمقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية من 07 مدارس إعدادية سنة 2017 إلى 20 مدرسة سنة 2020 في ولايات القيروان وجندوبة والقصرين وبنزرت وسليانة.** - **التخفيض بخمس نقاط في نسبة المنقطعات والمنقطعين عن الدراسة في المدارس الإعدادية المشمولة بالتدخل إلى حدود سنة 2020.**
	المؤشر2.2.1.1: **الترفيع في نسبة النساء العاملات في الوسط الريفي المنتفعات بالتغطية الإجتماعية:** - **من 10.5 % سنة 2016 إلى 13.5% في سنة 2020 (في القطاع الفلاحي).**

	- من 32% سنة 2016 إلى 35% (في الصناعات التقليدية).
الهدف:3.1.1 : دعم تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء ومناهضة التمييز ضد النساء	**المؤشر1.3.1.1:** **الترفيع في نسبة النساء في المناصب العليا بـ 5%.**
	المؤشر2.3.1.1: **الترفيع في جودة خدمات التعهد والإحاطة المقدمة للنساء ضحايا العنف**

✓ **أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع التي تم القيام بها لتحقيق الأهداف الخاصة بالبرنامج الفرعي "المرأة ":**

سعت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن خلال سنة 2018 إلى تعزيز الهياكل وتطوير التشريعات وتوفير الآليات بما يساهم في مزيد الإحاطة بالمرأة ودعم مكانتها في المجتمع. حيث تطورت قدرات النساء بشكل ملحوظ في مجال المشاركة الاقتصادية واقتحامها للعديد من القطاعات الواعدة نتيجة تطور نسب استفادتها من مختلف برامج التكوين والنفاذ إلى مختلف مصادر التمويل والاستثمار التي وفرتها الوزارة من خلال مواصلة تمويل المشاريع النسائية متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة بالشراكة مع البنك التونسي للتضامن في إطار برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة" للمساهمة في الرفع من تشغيلية النساء وتمكينهن اقتصاديا وقد شمل البرنامج مختلف المستويات التعليمية للمنتفعات (أميات، مستوى تعليمي ضعيف ومتوسط، صاحبات شهائد جامعية).

نتائج برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية (رائدة) من أكتوبر 2016 إلى ديسمبر 2018

الولاية	العدد الجملي للمشاريع	كلفة الاستثمار الجملي	المشاريع المنجزة في 2016	كلفة الاستثمار في 2016	المشاريع المنجزة في 2017	كلفة الاستثمار في 2017	المشاريع المنجزة في 2018	كلفة الاستثمار في 2018
أريانة	97	1 292 516	11	238 623	26	207 594	60	846 299
تونس	142	2 682 755	30	436 205	30	375 869	82	1 870 681
بن عروس	68	784 617	7	190 134	26	312 193	35	282 290
منوبة	92	927 304	6	94 455	61	553 219	25	279 630
نابل	63	671 212	0	0	0	0	63	671 212
بنزرت	109	879 947	36	274 606	34	256 461	39	348 880
زغوان	59	541 466	0	0	21	133 430	38	408 036
باجة	92	459 469	17	123 011	63	280 874	12	55 584
الكاف	122	497 173	0	0	113	413 527	9	83 646
جندوبة	208	1 201 770	42	194 708	110	536 791	56	470 271
سليانة	131	636 998	33	175 108	63	307 192	35	154 698
القيروان	107	933 984	28	103 187	49	445 628	30	385 169
القصرين	134	1 055 723	15	107 804	97	751 489	22	196 430
المهدية	70	470 949	11	49 685	28	187 788	31	233 476
سوسة	110	1 563 240	3	101 207	18	299 275	89	1 162 758
المنستير	111	1 489 041	3	84 317	47	672 882	61	731 842
سيدي بوزيد	80	500 047	8	58 681	24	172 007	48	269 359
صفاقس	140	1 184 021	34	174 242	71	434 016	35	575 763
قفصة	58	600 082	6	49 310	42	415 577	10	135 195
قابس	123	988 161	11	75 040	67	422 830	45	490 291
قبلي	190	1 059 659	111	591 872	63	402 635	16	65 152
توزر	184	1 054 578	47	219 704	85	544 566	52	290 308
مدنين	188	1 338 668	15	98 366	69	492 259	104	748 043
تطاوين	201	1 019 692	55	222 250	128	665 058	18	132 384
المجموع	**2879**	**23 517**	**529**	**3 662 515**	**1335**	**9 283 160**	**1015**	**10 887 397**

وعملا على استرجاع إشعاع **الصناعات التقليدية** التونسية وتشجيع المرأة على إعادة الانتصاب والاستثمار في هذا القطاع الحيوي، عملت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بالشراكة مع ووزارة السياحة والصناعات التقليدية وبناء على اتفاقية الشراكة بين الطرفين (في إطار خطة النهوض بالزربية والنسيج اليدوي وإعادة نسق الإنتاج الذي شهد تراجعا غير مسبوق خلال الثلاث عقود الأخيرة وذلك عبر مساندة المؤسسات الحرفية العاملة في مجال الزربية والمنسوجات اليدوية) على توفير الموارد البشرية المختصة اللازمة لبعث

وحدات إنتاجية نموذجية وتذليل الصعوبات التي تتعرض لها في مجال التزود بالمواد الأولية والابتكار والتسويق لاسترجاع الإشعاع الذي كان يتميز به هذا القطاع والدور المحوري الذي تمثله المرأة من خلال خلق مواطن شغل وخلق حركية اقتصادية على المستوى الجهوي والمحلي من خلال **تكوين قرابة 1000 إمرأة بين سنتي 2018 و 2019.**

وفي إطار تنفيذ مكونات الإستراتيجية الوطنية **للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية** 2017-2020 وخطة العمل المنبثقة عنها تم الشروع في وضع خطة تنفيذية لتيسير انخراط النساء العاملات في القطاع الفلاحي في نظام التغطية الاجتماعية وضمان تمتعهن بظروف العمل اللائق، حيث تم إرساء أرضيّة متكاملة وناجعة للحماية الاجتماعيّة للمرأة في الوسط الريفي من خلال إعداد مشروع "أحميني" الذي يهدف إلى تركيز منظومة جديدة تقوم على إجراءات انخراط مرنة ومناسبة لخصوصيات وطبيعة عمل النساء في الوسط الريفي وفي القطاع الفلاحي على وجه الخصوص، وما يستوجبه ذلك من مراجعة وتعديل للقانون الجاري به العمل فيما يتعلق بالتغطية الاجتماعية للفئات محدودة الدخل، باتجاه مراعاة خصوصيات عمل الفئة المستهدفة (عمل موسمي ووقتي لا يتجاوز 35 يوما في الثلاثية ويتسم بتعدد المشغلين).

وقد تم إمضاء **اتفاقية إطارية** بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 26 أكتوبر 2018 تمّ بموجبها تحديد إطار عام للشراكة بين الوزارات بين هذه الوزارات، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إرساء آليات خصوصية لتمكين النساء العاملات في الوسط الريفي وفي القطاع الفلاحي على وجه الخصوص من **الإنتفاع بالتغطية الإجتماعية**.

وعملا على تنفيذ الالتزامات المحمولة على الوزارة بموجب الاتفاقية الإطارية المشتركة لمقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية والمتعلقة بـ**"تمكين أمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي من بعث مشاريع صغيرة مدرة للدخل"** تم في هذا الخصوص:

- تكوين 65 إمرة بعنوان سنة 2018 في تربية النحل وذلك على عين المكان (بمقتضى الاتفاقية الإطارية المبرمة بتاريخ 4 مارس 2016 بين وزارة المرأة والأسرة و الطفولة وكبار السن ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري) بالمناطق التالية : الفايجة، و سيدي مسكين معتمدية غار الدماء و معتمدية واد مليز من ولاية جندوبة
- انتفاع 65 إمرة (المتكونات المشار إليهن أعلاه) بموارد رزق بعنوان سنة 2018 من خلال إحداث مشاريع متناهية الصغر بمعتمديه فرنانة وواد مليز لفائدة أمهات الأطفال المهددين بالانقطاع المدرسي في مجال تربية النحل.

كما عملت الوزارة على الترفيع في مجال **جودة الخدمات الموجهة للنساء ضحايا العنف** من خلال تنفيذ مختلف برامجها ومشاريعها سواء على المستوى المركزي أو الجهوي.

1. خدمات الخط الأخضر:

تمكن الفريق العامل بالخط الأخضر خلال سنة 2018 من تأمين عملية الإنصات والتوجيه إلى أكثر من 3500 مكالمة حول العنف المسلط على النساء، من بينها 72% عنف مادي / جسدي و100% عنف معنوي / نفسي و9 % عنف جنسي و47 %عنف اقتصادي و9 % عنف ضد الأطفال و 1 % عنف سياسي / مؤسساتي.

هذا علاوة على تأمين عمليات التوجيه إلى مختلف الهياكل الحكومية ذات العلاقة والجمعيات التي تقدم خدمات لفائدة نساء ضحايا العنف وذلك حسب احتياجات ومتطلباتهن بما يساهم في حمايتهن وتمكينهن من بلوغ حقوقهن.

كما تم تمكين الفريق العامل بالخط الأخضر من **تطبيقة إعلامية** تمكنه من تسجيل مختلف المعطيات الخاصة بالمكالمات الواردة على الخط وتوفير البيانات الإحصائية، وتكوين أعضائه حول طرق استعمالها.

2. مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف:

أمنت الجمعية التونسية للنساء حول البحث والتنمية والتي تقوم بتسيير مركز الأمان لإيواء النساء ضحايا العنف، في إطار عقد شراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن،

إيواء حوالي 308 إمرأة وطفل، وذلك منذ انطلاق العمل خلال شهر مارس 2016. وتتراوح مدة الإقامة بين يوم وستة أشهر في أغلب الأحيان، وخلال سنة 2018، تمتعت 46 إمرأة و51 طفل بخدمات الإيواء.

أما على مستوى الجهات، فقد تمكنت الجمعيات الشريكة للوزارة في إطار برنامج ترسيخ المساواة بين النساء والرجال منذ 2016، والمتدخلة في مجال التعهد بالنساء ضحايا العنف بولايات جندوبة وتونس والقيروان وقفصة وصفاقس وجرجيس بالتعهد بـ أكثر من 850 إمرأة وطفل. وقد تمتعت 260 خلال 2018 منهن بخدمات الإنصات والتوجيه والإيواء والتنسيق مع الجهات المختصة.

3. فضاءات الاستقبال بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة:

تتعهد المصالح الجهوية لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بالنساء ضحايا العنف وتتكفل بالتنسيق مع الهياكل الحكومية ومكونات المجتمع المدني الجهوية العاملة في مجال التعهد بالنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن. حيث تمكنت مصالح الجهوية للوزارة من التعهد بـحوالي 1545 امرأة ضحية عنف منذ دخول القانون الأساسي عدد 58 حيز النفاذ في مختلف الجهات، وقد ساهمت في تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي عدد 58 من خلال تقديم خدمات الإصغاء والإرشاد والتعهد الصحي والتوجيه إلى الفرق المختصة في جرائم العنف والحصول على تسخير لشهادة طبية بالإضافة إلى الإيواء لفترات مختلفة وذلك حسب خصوصيات الحالات المتعهد بها والتعهد القضائي والإحاطة النفسية.

كما تمّ تأمين 182 تظاهرة تحسيسية بين ندوات فكرية وأيام ولقاءات تحسيسية بمشاركة مختلف القطاعات المتدخلة من هياكل حكومية ومكونات المجتمع المدني.

4. التكوين ودعم قدرات إطارات الوزارة والشركاء في مجال مقاومة العنف ضد المرأة:

في إطار برنامج ترسيخ المساواة بين النساء والرجال، وخلال سنة 2018، تم تنظيم 02 دورات تكوينية لفائدة رئيسات مصالح شؤون المرأة والأسرة حول مقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 وحول تقنيات الإنصات للنساء ضحايا العنف

كما تم تأمين 5 دورات تكوينية لفائدة المهنيين في مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف وفريق الخط الأخضر حول منهجيات العمل والتعهد بالنساء ضحايا العنف والتصرف في النزاعات والتعهد متعدد القطاعات والتنسيق بين المتدخلين والإرشاد القانوني والتعهد النفسي.

5. الدراسات وتجميع البيانات المتعلقة بالعنف المسلط على النساء

أما في الجانب الإحصائي فقد تمكن الكريديف من وضع إستراتيجية وطنية لإنتاج البيانات الإحصائية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال سنة 2017. وخلال سنة 2018، تم استكمال مسار العمل المنجز خلال 2017، ومزيد تدقيق الـ 24 مؤشر التي تم اعتمادها من قبل المتدخلين في قطاعات العدل والداخلية والصحة والشؤون الاجتماعية والمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن.

كما أنجز بحثا ميدانيا حول "التمثّلات الاجتماعية للرجال والشباب حول العنف المسلط على النساء" وتقديم نتائج الدراسة خلال شهر جوان 2018، وكشفت نتائج الدراسة أنّ العنف الذي تتعرّض له النساء ينبع من المعتقدات والصور والتمثلات الإجتماعيّة المتداولة وهو ما يمثل مجالا لتبرير السلوكات العنيفة. وهو ما يستوجب التدخل من أجل الوقاية ومعالجة الأفكار التمييزية ضد المرأة.

6. الحملات التحسيسية:

تم في نفس المسار انجاز حملات تحسيسية على المستوى الوطني والمستوى الجهوي، حيث ساهمت مختلف المكونات في هذه العملية قبل وبعد اعتماد القانون.

وقد اعتمد برنامج مساواة على استراتيجية واضحة في تنظيم الحملات السنوية، حيث تم تخصيص سنة 2016 للتعريف بأشكال العنف من خلال اعتماد شعار **"يزي"**، وخلال سنة 2017 ، اعتمدت الوزارة شعار **"القانون معاك"** للتعريف بمحاور القانون، وخلال سنة 2018 اعتمدت على نتائج الدراسة التي أنجزها الكريديف حول "التمثلات الاجتماعية للرجال والشباب حول العنف المسلط على النساء وانجاز حملة" **# كيفك_كيفها"**.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فقد أمن الكريديف حملات تحسيسية خاصة فيما يتعلق بالعنف المسلط على النساء في وسائل النقل، حيث تم ابرام اتفاقية شراكة مع وزارة النقل وشركة

النقل وانجاز النسخة الأولى والثانية من حملة "المتحرش ما يركبش" خلال سنتي 2017 و2018.

7. الوثائق الاستراتيجية:

7.1 إستراتيجية ديمومة مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف

بهدف دعم العمل في مجال مقاومة العنف ضد المرأة، وتثمين الاستثمار في تركيز مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف سواء بالنسبة إلى الإنصات أو الإيواء فقد تم العمل على وضع إستراتيجية ديمومة وتواصل عمل المراكز المحدثة في إطار برنامج ترسيخ المساواة بين النساء والرجال وبالشراكة مع مختلف الجمعيات الشريكة.

7.2 نظام معلوماتي رقمي حول التعهد بالنساء ضحايا العنف

عملا على تنظيم إحالة النساء ضحايا العنف بين مختلف المتدخلين وتحديد مختلف المحطات التي تمكن من وضع نظام معلوماتي رقمي حول التعهد بالنساء ضحايا العنف، تم الشروع في وضع مكونات خارطة طريق توضح السبل الكفيلة بتأمين إحالة الضحية من قطاع إلى آخر وذلك وبالشراكة مع مختلف المتدخلين الحكوميين والجمعيات الشريكة.

7.3 الأدلة

- تمت صياغة وطباعة دليل خاص بالإرشاد القانوني في مجال التعاطي مع العنف المسلط على النساء ودليل خاص بالاستماع إلى النساء ضحايا العنف.
- تمت ترجمة وطباعة دليل خاص بالإنصات للنساء ضحايا العنف باللغة العربية
- تمت ترجمة وطباعة الوثيقة الخاصة بالخدمات الموجهة للنساء ضحايا العنف باللغة العربية
- ترجمة وطباعة حزمة الخدمات الأساسية في مجال التعهد بالنساء ضحايا العنف باللغة العربية

7.4 خارطة الخدمات الموجهة للنساء ضحايا العنف:

تمثل خارطة الخدمات الموجهة للنساء ضحايا العنف وفي الوضعيات الهشة، أداة عمل ومعلومات وتنسيق وشراكة بين مختلف مسدي خدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف.

وستساهم هذه الخارطة في تعزيز الإحالة بين مختلف حلقات التدخل، على المستوى المحلي والجهوي. وتضم الخارطة جملة الخدمات المقدمة لفائدة ضحايا العنف أو العاملين في المجال وقد تم تضمينها ضمن موقع رقمي يمثل دليلا للقطاعات المعنية بالتدخل (العدل، الأمن، الصحة والشؤون الاجتماعية والمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن) والخدمات المسداة من الهياكل الحكومية ومكونات المجتمع المدني لفائدة للنساء ضحايا العنف والمتوفرة في الـ 24 ولاية.

يمكن الولوج إلى الخارطة عبر الرابط الالكتروني:

www.sosfemmesviolences.tn

8. الدعائم الاتصالية:

- بهدف التعريف بمقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة تم إعداد العديد من الدعائم الاتصالية حول القانون واستعمالها في مختلف الأنشطة على المستوى الوطني أو الجهوي سواء تكوينية أو تحسيسية. (مطويات، معلقات، ملصقات، تعليق على القانون، القانون بلغة برايل وباللغات الثلاث: العربية والفرنسية والأنقليزية، أقراص مضغوطة)
- إضافة إلى ما سبق فقد تم إعداد دعائم تعريفية حول خدمات الخط الأخضر 1899 لاستقبال وتوجيه النساء ضحايا العنف (مروحة تعريفية حول العنف ونصائح حول سلامة الضحية ومكعب حول مهام الخط)

البرنامج الفرعي2 : الأسرة

1.تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج الفرعي 2: الأسرة

تعمل وزارة المرأة والأسرة والطفولة من خلال البرنامج الفرعي الثاني "الأسرة" على دعم الترابط الأسري والسعي للمحافظة على أمنها وتماسكها واستقرارها وتحسين جودة حياة أفرادها وذلك من خلال:

- مراجعة المنظومة التشريعية في مجال الأسرة،
- الرفع من درجة الوعي لدى أفراد الأسر من الشباب والأولياء،
- دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر ،
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة لفائدة مختلف أفراد الأسر بكامل تراب الجمهورية،
- دعم الترابط و التماسك الأسري
- الإحاطة بالأسر ذات الوضعيات الخاصة،
- رصد وتشخيص أوضاع الأسرة عبر توفير معطيات إحصائية حسب النوع الاجتماعي تمكّن من إبراز التغيرات التي شهدتها الأسرة التونسية في العديد من المجالات.

تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

الأهداف	المؤشرات
الهدف 1.2.1.1 : النهوض بالأسر وتحقيق رفاهها	المؤشر عدد 1.1.2.1: عدد الشباب المتراوحة أعمارهم بين 25 و40 سنة المنتفعين بخدمات الإعداد للحياة الزوجية
	المؤشر عدد 2.1.2.1: عدد الأسر ذات الوضعيات الخاصة المنتفعة بخدمات التدخل (الاقتصادي والاجتماعي والثقافي) والمرافقة.
الهدف 2.2.1:	المؤشر 1.2.2.1: عدد الأسر المنتفعة بدورات توعية وتثقيف وتوفيق أسري

حماية الأسرة وتعزيز تماسكها	**المؤشر 2.2.2.1:** **عدد الأسر المنتفعة بخدمات الوقاية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر بفضاءات الأسرة.**

أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:

تم خلال سنة 2018 مواصلة تنفيذ جملة من البرامج لفائدة الأسرة لمزيد تعزيز قدراتها وتمكينها من الاضطلاع وبوظائفها حيث تم إنجاز الأنشطة التالية:

1- اعداد الشباب للحياة الزوجية :

في اطار مواصلة تنفيذ مكونات الخطة الوطنية للأسرة وحاجة الأسر وخاصة بالمناطق الداخلية الى خدمات تستجيب الى مشاغلهم وتساعدهم على بناء أسرة متوازنة قادرة على تلبية حاجيات أفرادها وسعيا لوقاية الأسر من السلوكات المحفوفة بالمخاطر وحمايتها من أخطار الفكر المتطرف وتعزيز البعد الوقائي لديها عبر التحسيس والتوعية ونشر ثقافة المساواة وإعداد الشباب للحياة الزوجية والمحافظة على الرابطة الزوجيّة والأسرية على أسس المساواة والتربية الوالدية حيث تم تنظيم ملتقيات حوار مع الأولياء في مجال التربية الوالدية كما تم تنظيم دورات تدريب في مجال إعداد الشباب للحياة الزوجية بهدف تأهيل أكثرمن 1000 شاب وشابة بكل ولاية في هذا لمجال كالتالي:

السنة	الفئة المستهدفة	الولايات المعنية بالتدخل	مؤشر الإنطلاق عدد أفراد الأسر المبرمجة	مؤشر البلوغ عدد أفراد الأسر المستفيدة	مؤشر المتابعة نسبة المستفيدين	النتائج المنتظرة
2018	أفراد الأسر من	قبلي سليانة مدنين قابس	8550 فرد مستفيد من	بصدد التنفيذ (متواصل)	المنتظر	تمكين مختلف أفراد الأسرة

		منوبة جندوبة زغوان أريانة الكاف	البرنامج من الولايات المعنية **2095 منتفعين من مراكز الارشاد**		%100	اجتماعيا من خلال: - تأهيل الشباب للحياة الزوجية - الوساطة العائلية - التربية الوالدية السلبية

2 - متابعة تنفيذ مشاريع صغرى لفائدة الأسر الفقيرة التي تمثل المرأة عائلها الوحيد والأسر ذات الوضعيات الخاصة:

يرمي هذا البرنامج إلى تمكين الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل التي تعيلها نساء وفتيات، من مشاريع بعث موارد رزق بالولايات ذات أولوية التدخّل. وفي إطار مكافحة الإرهاب والتطرّف ومقاومة الأسباب والمسببات المؤدية له والمشجعة عليه ومن أبرزها الفقر تم توسيع نطاق تدخل برنامج الدعم الاقتصادي ليشمل بالإضافة الى الأسر التي تعيلها نساء الأسر ذات الوضعيات الخصوصية حرصا على توفير حدّ أدنى من التدخل لفائدة الفئات الضعيفة القادرة على العمل في إطار سياسة إجتماعية إدماجية عادلة وشاملة .

وتمثلت أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2018 في ما يلي:

ـإعداد اللّجان الجهوية لملفات 181أسرة انتفعت ببرنامج التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية بولايات التالية:

ـ مواصلة المتابعة الدورية للبرنامج من قبل المندوبيات الجهوية وتنظيم زيارات ميدانية وإعداد تقارير في الغرض،

- تسليم مكونات المشاريع لفائدة الأسر المعنية بالتدخل.

السنة	الفئة المستهدفة	الولايات المعنية بالتدخل	مؤشر الإنطلاق عدد الأسر المبرمجة	عدد الأسر المستفيدة	نسبة المستفيدين	النتائج
2018	معيلي أسرهم	قبلي وزغوان والمنستير وبن عروس وبنزرت وباجة وتطاوين	175 أسرة	181 أسرة	%103	انتفاع كامل الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المبرمجة بولايات التدخل بالبرنامج الإضافة إلى التدخل لفائدة 6 أسر إضافية بولايات تونس وأريانة وسليانة ومدنين.

3 مواصلة انجازبرنامج تثقيفي توعوي لفائدة الأسربمختلف ولايات الجمهورية:

1.3- الدعائم الاتصالية:

- إعداد مطوية للتعريف ببرنامج الأسرة

- طباعة مطويات تعرف ببرامج الأسرة وتوزيعها

- طباعة معلقات للتوعية والتحسيس حول مواضيع تشغل الأسرة وتوزيعها

2-3 - نشرثقافة المواطنة والحقوق الإنسانية:

في إطار دعم قدرات الأسر للمشاركة في الحياة العامة وإدارة الشأن المحلي وبالتعاون مع مؤسسة هانس زايدل الألمانية تواصل استكمال البرنامج من خلال حملات التحسيس والتثقيف والتوعية للمشاركة في الحياة العمة والشأن المحلي ب 350 بلدية واستهداف 35000 أسرة .

4- الإرشاد والتوجيه الأسري

في إطار مواصلة خدمات الإرشاد والتوجيه الأسري وتوطيد العلاقة مع المجتمع المدني تم إبرام اتفاقيات شراكة مع الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي TAMSS لتأمين خدمات الإرشاد الأسري وتسيير مراكز الإرشاد الأسري بباجة وحي التضامن بكلفة قدرها 200 أ.د وبجندوبة (غار الدماء) بكلفة قدرها 121 أد وذلك بهدف الإحاطة بالأسر وتنمية قدرات أفرادها بمختلف أعمارهم ومساعدتهم على التواصل الايجابي والفعال لبناء أسرة متماسكة ومتوازنة والتعريف بوظائف الأسرة ومساعدتها وتوجيهها في كافة مراحل العمر وقد تم تقديم خدمات الإحاطة والتوجيه والإرشاد النفسي والاجتماعي والقانوني لفائدة قرابة 2909 من رواد مركزي التوجيه والإرشاد الأسري بحي التضامن وباجة من مختلف الشرائح العمرية.

خدمات مركزي الإرشاد والتوجيه الأسري باجة وحي التضامن

لسنة 2018

الخدمات و الأنشطة	عدد المنتفعين بخدمات مركز الارشاد والتوجيه الأسري بحي التضامن	عدد المنتفعين بخدمات مركز الإرشاد والتوجيه الأسري بباجة	المجموع
عدد الأسر التي تم استقبالها بالمركز	1571	1338	2909
عدد الأسر التي تمتعت بمتابعة نفسية	307	323	630
عدد الأسر التي تمتعت بتدخل واستشارة قانونية	90	79	169
عدد الأسر التي تمتعت بوساطة عائلية	16	44	60
عدد الأسر التي تمتعت بالتوعية والتحسيس لتنمية الوعي	331	380	711

والسلوك الحضاري لدى الفرد والأسرة والمجتمع			
عدد الأسر التي تمتعت بالتمكين الاجتماعي(الحياة الزوجية ، التربية الوالدية...	500	151	651
عدد الأسر التي تمتعت بالتمكين الاقتصادي(دورات تكوينية وتاهيل)	234	77	311
توجيه الى هياكل واطراف شراكة	**93**	**284**	**377**

*باعتبار المنتفعين بالخدمات خارج المركز

حيث تم:

✓ **تقديم خدمات الإرشاد والتوجيه:**

- استقبال الأسر بمختلف أفرادهم، والإنصات إلى مشا غلهم وتقديم الارشادات الضرورية واللازمة 2909أسرة
- تنظيم لقاءات فردية وجماعية من طرف الأخصائية النفساني والاجتماعي الأخصائي في القانون.859أسرة
- توجيه بعض الأسر الوافدة إلى المصالح المختصة من ذلك الوحدات المحلية للشؤون الاجتماعية الادارات الجهوية للتكوين المهني والتشغيل ومراكز التكوين المهني والتتشغيل ومراكز التأهيل والدفاع الاجتماعي مندوبي حماية الطفولة ، الادارات الجهوية للصحة المستشفيات...
-

✓ **تقديم خدمات اقتصادية واجتماعية:**

- تنظيم دورات تدريب في مجال الخياطة والصناعات التقليدية (حلي، رسم على جميع المحامل...)311منتفع
- تنظيم دورات تدريب مهنية في المجالات ذات العلاقة بسوق الشغل كمهارات القيادة والتثقيف المالي بالإضافة إلى دورات تكوينية في مجال الصناعات التقليدية
- كالعنف ومخاطر الإدمان والإرهاب و سرطان الثدي ورشات عمل توعوية نفسية وصحية حول مختلف القضايا التي تشغل أفراد الأسرة

4- برنامج النهوض بالأسر

مواصلة لتنفيذ برنامج التمكين الاجتماعي للأسر وهو برنامج تم الشروع في تنفيذه خلال سنة 2017، ويقصد به تنفيذ برامج توعية وتحسيس حول إعداد الشباب للحياة الزوجية والتربية الوالدية والمصالحة العائلية وتطوير العقليات ..الوقاية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر .ويستهدف مختلف الشرائح العمرية من شباب وأولياء وكبار سن من ولايات قبلي سليانة مدنين قابس منوبة جندوبة زغوان أريانة الكاف، وهو يندرج في إطار الخطة الوطنية لمقاومة الإرهاب ويرمي إلى تطوير العقليات وخاصة لدى الأولياء والتقليص من حدة تأخر سن الزواج والطلاق في تونس أمنها خبراء أو مكاتب دراسات في المجال الأسري عن طريق إبرام عقود لتنفيذ البرنامج معهم .

5- في مجال التخطيط الاستراتيجي

نظرا لأهمية دور الأسرة كرافد للتنمية المستدامة والانعكاسات وتأكيدا على مسؤولية الدولة بكافة أجهزتها ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية في رسم السياسات ووضع التشريعات وآليات التنفيذ والمتابعة والتقييم وتخصيص الموارد اللازمة من أجل جعل الأسرة في صلب أولويات التنمية المستدامة، أذن السيد رئيس الحكومة بتاريخ 23 ماي 2017 بوضع خطة وطنية عاجلة لفائدة الأسرة على امتداد السنوات الخمس القادمة الممتدة من 2018 إلى 2022، وعليه، تم الشروع في إعداد مشروع خطة وطنية، تساهم في الجهود الوطنية الرامية إلى المحافظة على وحدتها وتماسكها وتوازنها وتحسين نوعية حياتها وتمكينها من تلبية احتياجات أفرادها وضمان أمنها واستقرارها، كما تجسد هذه الخطة الرؤية المستقبلية الرامية إلى تحصين الأسرة بهدف الارتقاء بأوضاعها عبر وضع برامج تتماشى وحاجيات الأسر التونسية وتطلعاتها في شتى المجالات كالتعليم والصحة والأمان والوقاية والحماية والرفاه وإرساء ثقافة الحوار والتضامن والتعامل الحضاري بين مختلف أفرادها وفي المجتمع،

- وقد تم عرض محتوى هذه الخطة في إطار ورشة عمل بتاريخ 16- 17 نوفمبر 2018 وفق منهجية تشاركية لإعداد برنامج تنفيذي جهوي لسنة 2019 في مجال المرأة والأسرة

بمركز الاصطياف بالحمامات بمشاركة المندوبين الجهويين للمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وبالتنسيق مع خبير في المجال.

- عرض المشروع على أنظار إطارات الوزارة في جلستين
- عرض مشروع الخطة في إطار ورشة عمل حضرها المندوبين الجهوين ورؤساء البرامج الفرعية للمرأة والأسرة وممثلين عن الادارة المركزية.
- عرض محاور الخطة في إطار ورشة العمل مع الخبير في المجال لمزيد التدقيق والتعديل قبل عرضها على مجلس وزاري.

وتتمثل أهم أهداف الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة:

الهدف الأول: تطوير المنظومة التشريعية في مجال الأسرة تدعيما للمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

الهدف الثاني: دعم وظائف الأسرة وإكسابها النجاعة والفاعلية وتعزيز أدوارها والعلاقات داخلها ومع المحيط الخارجي.

الهدف الثالث: تمكين الأسر ذات الوضعيات الخاصة ومرافقتها ودعم قدراتها

الهدف الرابع: تحقيق الرفاه الأسري والتنمية المستدامة لكافة أفراد الأسر باعتماد سياسات وبرامج متعددة القطاعات اجتماعية واقتصادية وصحية وتربوية وبيئية.

الهدف الخامس: تطوير العقليات وتوعية الأسر عبر وضع خطة إعلام واتصال ومناصرة محكمة وبرنامج اتصالي موجه لأصحاب القرار ووسائل الإعلام والشركاء في مجال التنمية.

6- في المجال التشريعي:

✓ **مراجعة عطلتي الولادة والأمومة:**

تبعا لما تم الإعلان عنه من قبل السيد رئيس الحكومة بتاريخ 08 مارس 2017 ، من قرارات رائدة لفائدة المرأة والأسرة، وإعطاء الإذن بوضع لجنة تدرس مشروع مراجعة وتعديل عطلة الأمومة والأبوّة وعطلة ما قبل الولادة، ممّا يمكّن المرأة من عطلة مدفوعة

الأجر قبل الولادة، ضمانا لصحتها وصحّة جنينها، إلى جانب تمكين أحد الوالدين على حدّ السّواء من عطلة ما بعد الولادة،

ومواصلة لما شرعت في انجازه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في إعداد قانون يتم من خلاله مراجعة عطلة الولادة في القطاعين العام والخاص، في اتجاه توحيدها والترفيع في مدتها لتمنح الأم عطلة لا تقل عن 14 أسبوعا بما في ذلك عطلة ما قبل الوضع خالصة الأجر مراعاة لمصلحة وصحة الأم والجنين وإدماج عطلة ما قبل الولادة مع عطلة الولادة للتمتع بها حسب رغبة الأم العاملة إلى جانب إضافة عطلة أبوة تفعيلا لدور الأب في الاعتناء بمولوده. وقد تم عرض مشروع هذا القانون في مجلس وزاري بتاريخ 13 أوت 2017 واقتراح إدخال جملة من التعديلات ليتم عرضه مجددا على أنظار مجلس وزاري لاحق.

هذا واجتمعت لجنة عمل مضيقة بتركيبة اقتصرت على ممثلي المصالح المختصة للهياكل الحكومية ذات العلاقة والمنظمات الوطنية التي تولت إعداد الملاحظات حول تعديل الصيغة الأولية لمشروع القانون بتاريخ 18 سبتمبر 2018 لوضع صيغة معدلة لمشروع قانون عطلة الأمومة والأبوة وتم عرضها في إطار لجنة موسعة بمشاركة خبراء ومختصين في المجال لإثراء محتوى مشروع القانون وتعديله قبل عرضه على أنظار مجلس وزاري للمصادقة.

7- برنامج الإحاطة بالأسرة المهاجرة والمتبقية بأرض الوطن :

يندرج هذا البرنامج في إطار التدخل الناجع لمرافقة الأسرة المهاجرة ومساعدتها على القيام بوظائفها وتمتين صلتهم ببلدهم فضلا عن تعزيز مساهمتهم في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية بالإضافة إلى العناية بأسر المهاجرين المتبقين بأرض الوطن وتنمية قدراتهم لوقاية أبنائهم سواء المتبقين بأرض الوطن أو المهاجرين من مختلف المخاطر ويهدف هذا البرنامج الى:

- تفعيل التواصل المستمر مع الأسر التونسية المهاجرة اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وتعزيز ثقافة الانتماء وتسهيل اندماجهم بعد العودة.

- توعية الأسر المهاجرة ومرافقتهم لوقاية أبنائهم من الانزلاق نحو السلوكات المحفوفة بالمخاطر وحمايتهم من تبني الأفكار المتطرفة والمنافية لقيم ومبادئ المجتمع التونسي.
- تشجيع الأسر المهاجرة على الاستثمار والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- توفير المعلومات الموثقة عن أوضاع الأسر المهاجرة وخصائصهم.
- الأطراف الشريكة: المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بسوسة وسيدي بوزيد وتطاوين ومدنين.
- الولايات المعنية: سيدي بوزيد السبالة سوسة مساكن. كما تم الشروع في تنفيذ البرنامج بولاية سيدي بوزيد معتمدية السبالة وتم انتداب خبيرين في المجال بعد اعداد كراس الشروط.

تم الشروع في:
- تقديم خدمات المرافقة والإحاطة الاجتماعية والنفسية بأبناء الأسر المهاجرة المتبقية بأرض الوطن في إطار الوقاية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر وذلك بمنطقة السبالة من ولاية سيدي بوزيد.
- تنظيم حملات توعية خلال فصل الصيف لفائدة الأسر المهاجرة حول التنشئة الإجتماعية لأبنائهم والأساليب الكفيلة لوقايتهم من الإنزلاق نحو الإنحراف والأفكار المتطرفة.
- تنظيم دورات تحسيسية لتشجيع المهاجرين على الإستثمار وبعث المشاريع بأرض الوطن.
- السعي الى بعث منصة الكترونية لفائدة الكفاءات النسائية التونسية المقيمة بالخارج.

8 – تظاهرات عربية ودولية لفائدة الأسرة: احتضان تونس يومي 21 و22 جوان 2018 أشغال المؤتمر التحضيري لقمة الأسرة العربية تحت شعار" الأسرة العربية والأجندة الأممية 2030"، بالشراكة بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وجامعة الدول العربية ومنظمة الأسرة العربية، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية لسنة 2018:

3 -1 تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج المرأة والأسرة

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ. الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2018		انجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق. مالية الأصلي	ق. مالية التكميلي (1)		المبلغ 2-1	نسبة الانجاز 1/2 %
نفقات التصرف	**3291**	**3254**	**2892**	**-362**	**88,88%**
تاجير عمومي	2098	2061	1985	-76	96,31%
وسائل المصالح	370	370	321	-49	86,76%
التدخل العمومي	823	823	586	-237	71,20%
نفقات التنمية	**11286**	**9512**	**9507**	**-5**	**99,95%**
استثمارات مباشرة	10896	9022	9022	0	100,00%
التمويل العمومي	390	490	485	-5	98,98%
المجموع العام	**14577**	**12766**	**12399**	**-367**	**97,13%**

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد3 :

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية برنامج المرأة والأسرة لسنة 2018

التوزيع حسب طبيعة النفقة

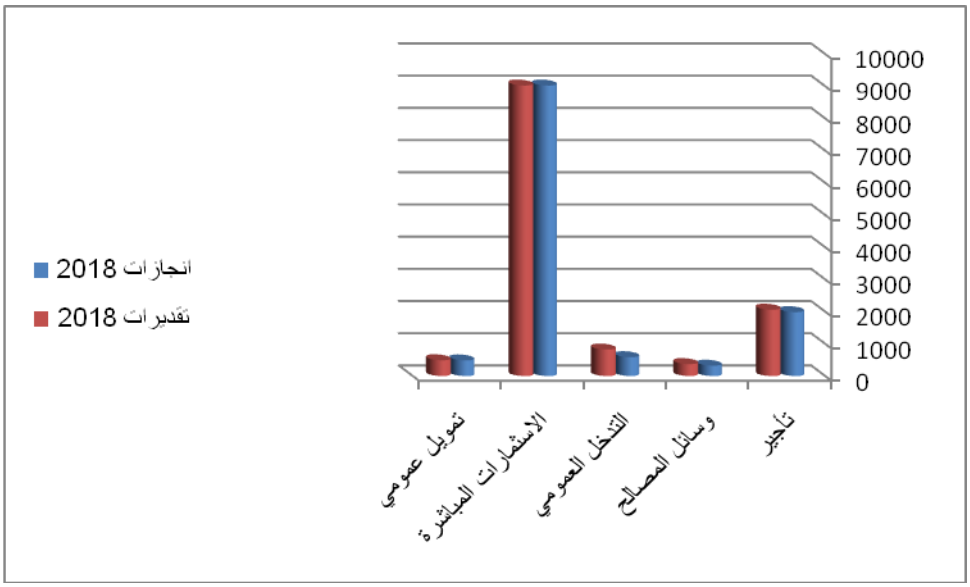

جدول عدد 4:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات (إ. الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات سنة 2018		إنجازات سنة 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق. مالية الأصلي	ق. مالية التكميلي		المبلغ	نسبة الإنجاز%
البرنامج الفرعي 1-1: المرأة	13241	11863	11630	-233	98,04%
البرنامج الفرعي 1-2: الأسرة	1336	903	769	-134	85,16%
مجموع البرنامج	**14577**	**12766**	**12399**	**-367**	**97,13%**

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية برنامج المرأة والأسرة لسنة 2018

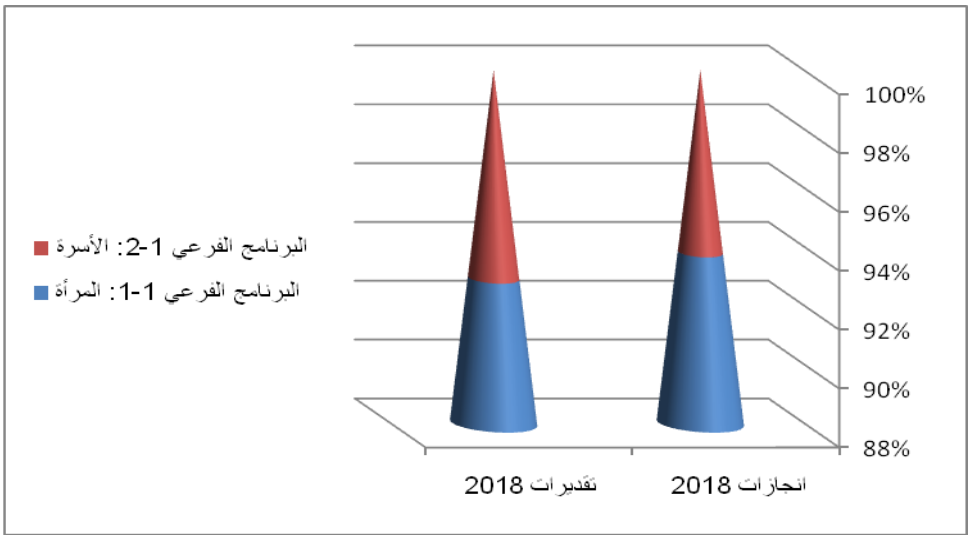

3-2 تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها

البرنامج الفرعي1 : المرأة

الهدف1.1.1: دعم التمكين الاقتصادي للنساء

تقديم الهدف:

تظهر الإحصائيات الرسمية أن نسبة البطالة خلال الثلاثية الرابعة من سنة 2018 بلغت 15,5%، تتوزع بـ12,5% لدى الذكور و22,9% لدى الإناث، كما تبين الإحصائيات لنفس الفترة أن نسبة البطالة من بين حاملي الشهائد العليا تقدر بـ29,7% منها 18,4% لدى الذكور مقابل 39,6% لدى الإناث علما وأن نسبة خريجي الجامعات تبلغ قرابة 67% بالنسبة للإناث مقابل قرابة 33% بالنسبة للذكور. ويعبر هذا التفاوت في التوزيع الذي تبيّنه

كل هذه المؤشرات بصفة جدية عن الفجوة بين الجنسين في التمتع بالحقوق الاقتصادية، والتي لا تقتصر بين الجنسين بل تتعداه حتى تطال الجنس نفسه.

لذا وفي إطار سعي الوزارة إلى النهوض بالمرأة ودعم حقوقها الاقتصادية ومعاضدة لجهود الدولة في ما يتعلق بدعم التشغيل، تم وضع خطة وطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية للنساء والفتيات في المناطق الحضرية والريفية من خلال برنامج "رائدة" هدفها دعم روح المبادرة لدى المرأة وإكسابها القدرات الضرورية لإحداث المشاريع وتسييرها والتصرف فيها والاستفادة من الفرص المتاحة بغاية إشراكها ودمجها وتفعيل دورها في ديناميكية التنمية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وتقليص الفجوات بينها وبين الرجل والرفع من تشغيلية النساء والفتيات من خلال بعث مشاريع اقتصادية متناهية الصغر وصغرى ومتوسطة تشمل كل الفئات النسائية وتيسير انتفاعهن بمصادر التمويل عبر البنك التونسي للتضامن من خلال اتفاقيات شراكة تم إمضاؤها في الغرض.

إلى جانب تنفيذ الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية، تعمل الوزارة على مقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية الناتج عن صعوبات اقتصادية وذلك من خلال إحداث موارد رزق لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي عبر تكوينهن ومرافقتهن في بعث مشاريع متناهية الصغر وصغرى وتمكينهن من التجهيزات الضرورية لذلك، وقد انطلق تنفيذ هذا المشروع نموذجيا بولاية جندوبة على أن يتم تعميمه تدريجيا على بقية الولايات.

الهدف 1.1.1: دعم التمكين الاقتصادي للنساء	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات سنة 2017	انجازات سنة 2017	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2017	تقديرات سنة 2018 (1)	انجازات سنة 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات % (1) / (2)
	المؤشر 1.1.1.1: إحداث 8000 مشروع نسائي متناهي الصغر أو	مشروع	2000	1335	% 67	2000	1080	%54

	صغير أو متوسط إلى موفى سنة 2020							

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2018:

الهدف 1-1-1: دعم التمكين الاقتصادي للنساء لسنة 2018

المؤشر 1.1.1.1: إحداث 8000 مشروع نسائي متناهي الصغر أو صغير أو متوسط إلى موفى سنة 2020.

المشاريع النسائية المنجزة بعنوان سنة 2018: 1080 مشروع نسائي تتوزع كما يلي:

- **برنامج رائدة:** 1015 مشروع نسائي (848 مشروع متناهي الصغر و167 مشروع صغير ومتوسط)،
- **مشروع التمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي:** 65 مشروع مسائي متناهي الصغر،

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ54 % بالنسبة لسنة 2018 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

- يجب الإشارة إلى أن برنامج "رائدة" يمثل البرنامج الأساسي لتحقيق هذا المؤشر،
- تم في سنة 2018 إعطاء الأولوية لتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة على حساب المشاريع متناهية الصغر نظرا لتوفر إمكانيات أكبر لخلق مواطن شغل وهو ما يبينه الجدول التالي:

تطور عدد المشاريع المحدثة من خلال برنامج "رائدة" حسب الحجم لسنوات 2016 و2017 و2018

المشاريع المحدثة	المشاريع المحدثة بعنوان سنة 2016	المشاريع المحدثة بعنوان سنة 2017	المشاريع المحدثة بعنوان سنة 2018	نسبة تطور إحداث المشاريع من سنة 2016 إلى سنة 2017	نسبة تطور إحداث المشاريع من سنة 2017 إلى سنة 2018	نسبة تطور إحداث المشاريع من سنة 2016 إلى سنة 2018
عـــدد المشـــاريع متناهية الصغر	484	1215	848	%251	%69,7	%175,2
عـــدد المشـــاريع الصـــــــغيرة والمتوسطة	43	122	167	%283,7	%136,8	%388,3

رسم بياني عدد 01

حول تطور عدد المشاريع الممولة حسب الحجم

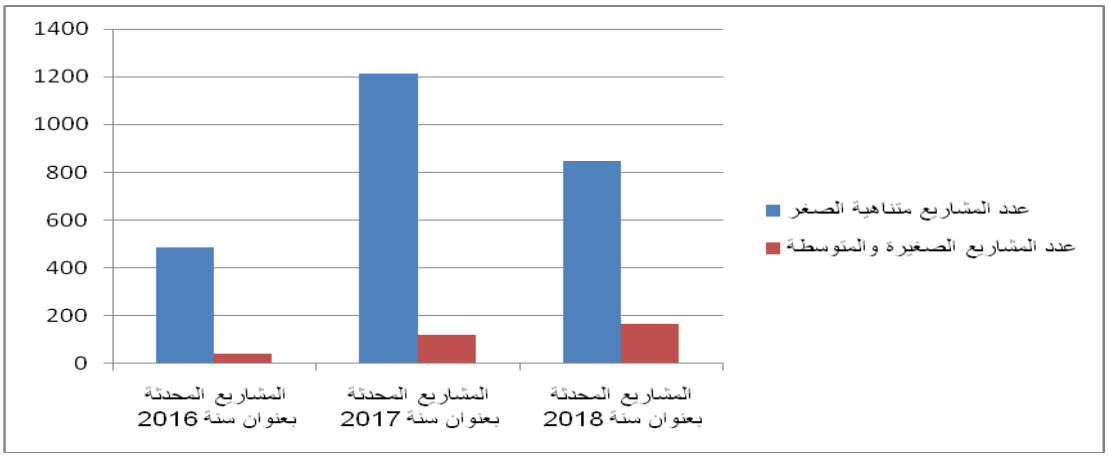

رسم بياني

حول تطور عدد المشاريع الممولة الصغرى والمتوسطة

بين سنتي 2018/2016

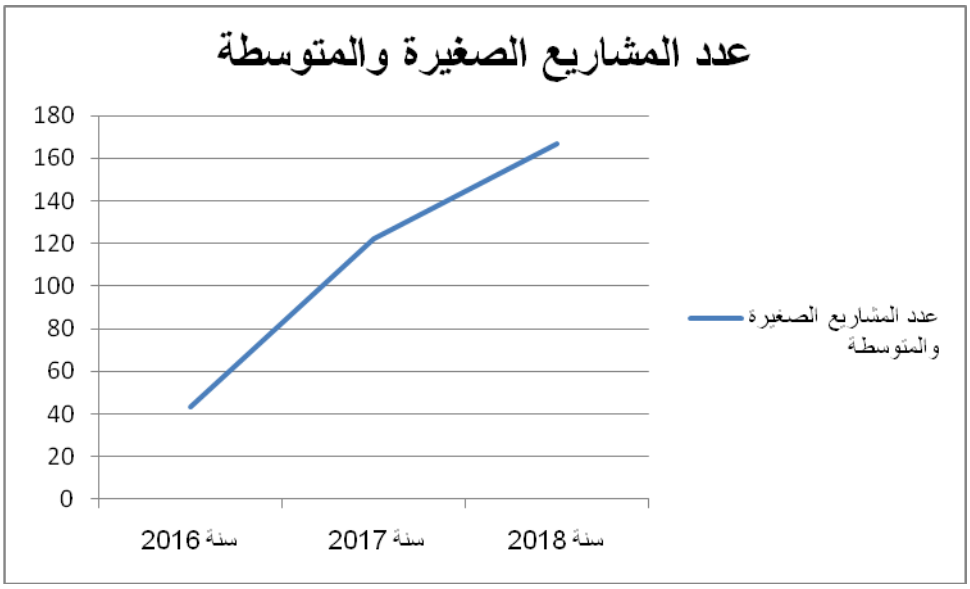

– تطور نسق الاستثمارات المخصصة لتحقيق المؤشر من 3,663 مليون دينار سنة 2016 (527 مشروع) إلى 9,283 مليون دينار (1337 مشروع) سنة 2017 إلى 10,887 مليون دينار (1015 مشروع) سنة 2018، ورغم تطور الاستثمارات بين سنتي 2017 و2018 والمقدر بـ1,604 مليون دينار أي بنسبة تقدر بـ17,28% إلّا أن عدد المشاريع المحدثة تراجع بـ322- مشروع وهذا يرجع إلى تطور عدد المشاريع الصغرى والمتوسطة على حساب المشاريع متناهية الصغر (انظر الرسم البياني عدد02 والرسم البياني عدد 03).

الرسم البياني عدد 03

تطوّر معدل كلفة الاستثمارللمشروع الواحد لسنوات 2016 و2017 و2018

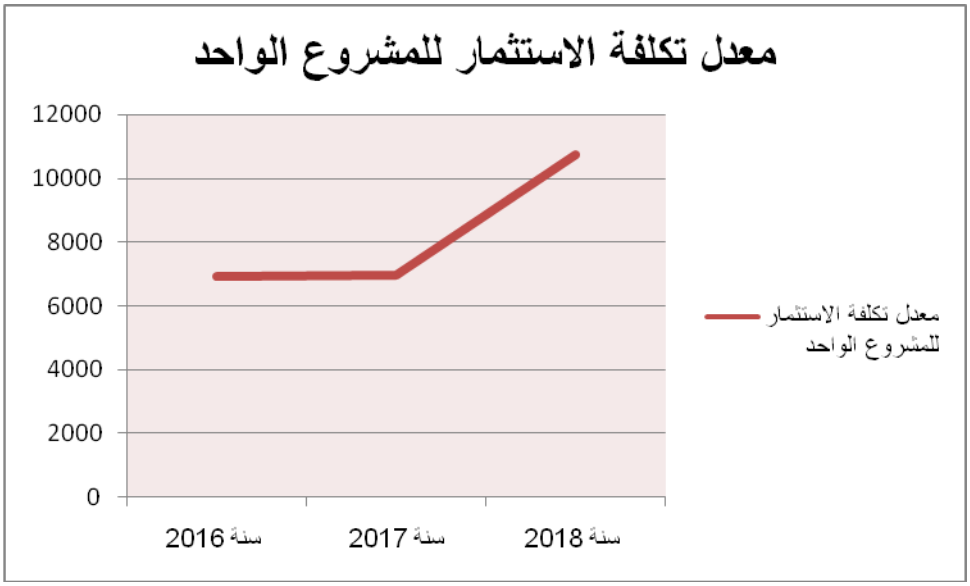

كما أن نسق تنفيذ برنامج رائدة لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى:

- البيروقراطية الإدارية لدى بعض الفروع الجهوية للبنك التونسي للتضامن من حيث التعامل مع ملفات المنتفعات والمشاريع (مشروع يمكن الموافقة على تمويله في جهة ورفضة في جهة أخرى).
- المعايير التي يضعها البنك التونسي للتضامن لتمويل المشاريع والتي لا تستجيب لخصوصيات ونشاط المنطقة (مثلا: عدم تمويل مشاريع فلاحية في بعض المناطق رغم أن نشاطها الأساسي فلاحي).
- التفاوت بين الجهات في الوعي بأهمية الانتصاب للحساب الخاص لدى صاحبات الشهائد العليا.

كما تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة لهذا المؤشر حسب الجهات وذلك مقارنة بين انجازات سنتي 2017 و2018 كما يبيّنه الجدول التالي:

جدول مقارنة انجازات برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة" بين سنتي 2017 و 2018

الولاية	المشاريع المنجزة في 2017	المشاريع المنجزة في 2018	مقارنة انجازات سنتي 2017 و2018	
			بالزيادة	بالنقصان
أريانة	26	60	34	-
تونس	30	82	32	-
بن عروس	26	35	09	-
منوبة	61	25	-	36
نابل	0	63	63	-
بنزرت	34	39	05	-
زغوان	21	38	17	-
باجة	63	12	-	51
الكاف	113	9	-	104
جندوبة	110	56	-	54
سليانة	63	35	-	28
القيروان	49	30	-	19
القصرين	97	22	-	75
المهدية	28	31	03	-
سوسة	18	89	71	-
المنستير	47	61	14	-
سيدي بوزيد	24	48	24	-
صفاقس	71	35	-	36
قفصة	42	10	-	32
قابس	67	45	-	22
قبلي	63	16	-	47
توزر	85	52	-	33
مدنين	69	104	35	-
تطاوين	128	18	-	110
المجموع	**1335**	**1015**	**305**	**647**

3. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

- العمل على التحسيس بأهمية الانتصاب للحساب الخاص في الولايات الداخلية للترفيع من عدد المنتفعات بالبرنامج،

- التوعية بأهمية وجدوى التجديد في أفكار المشاريع لضمان ديمومتها وضمان الموافقة على التمويل،
- العمل على الترفيع في عدد المشاريع في الولايات التي لم يصل عدد المشاريع بها إلى 50 مشروع سنة 2018.

الهدف 2.1.1: دعم التمكين الاجتماعي للنساء

تقديم الهدف:

يندرج هدف "دعم التمكين الاجتماعي للنساء" في إطار المكانة التي توليها الدولة للمرأة صلب السياسة التنموية والتي تعتمد بالخصوص على التلازم بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي بما يساهم في النهوض بأوضاعها والارتقاء بها. وتسعى وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن من خلال هذا الهدف إلى تعزيز ودعم دور المرأة في المجتمع وخاصة منها الفئات الهشة، حيث تعمل الدولة على تنمية قدراتها في الوسطين الريفي والحضري وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العاملة خاصة في المناطق الريفية. حيث ورغم الجهود المبذولة فإن الواقع يبرز عديد المظاهر الاجتماعية السلبية التي وجب مقاومتها ووضع الخطط والبرامج والآليات للقضاء عليها كظاهرة الانقطاع المبكّر عن الدراسة لدى التلاميذ والتلميذات في المناطق الريفية حيث تشير الإحصائيات الرسمية لأكثر من 100 ألف منقطع/ة كل سنة وهو ما يمثل انعكاسا خطيرا على مستقبل الأجيال المقبلة رغم أهمية استثمارات الدولة في هذا المجال، لذا فقد شرعت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن منذ سنة 2013 في تنفيذ **"المشروع الوطني المندمج لمقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية"**وهو مشروع مندمج يقوم على مقاربة تشاركية (تبعا للاتفاقية الإطارية متعددة القطاعات لمقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية التي تم إمضاؤها في شهر أفريل 2015 بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة الداخلية ووزارة النقل ووزارة التربية ووزارة الشؤون الثقافية وجمعية "المدنية") ويراعي هذا المشروع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

والثقافية بما يمكن من الحد من ظاهرة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية (المدارس الإعدادية موضوع التدخل).

كما تعمل الدولة بالشراكة مع الهياكل الحكومية والمجتمع المدني على مقاومة مظاهر وأسباب التمييز ضد النساء العاملات في المناطق الريفية والعوائق التي تحول دون انتفاعهن بالحماية الاجتماعية من خلال اقتراح الإجراءات والبدائل الكفيلة بتحقيق المساواة بين الجنسين وبضمان تمتع النساء العاملات في المناطق الريفية بالتغطية الاجتماعية حيث تبيّن من خلال الدراسات أن الأغلبية الساحقة من النساء في الوسط الريفي مقصيات من الحماية الاجتماعية بسبب عدم ملاءمة القوانين الجاري بها العمل لأوضاعهن ولطبيعة عملهن المتسم بالطابع الوقتي والموسمي، وعدم تمتعهن بظروف العمل اللائق (من ناحية الأجر وساعات العمل وظروف النقل والحماية من المخاطر المهنية والتغطية الاجتماعية) نظرا لضعف النسيج الإقتصادي في الوسط الريفي وعدم تنوّعه ونقص فرص التكوين المهني المِؤهّل واعتماد القطاع الفلاحي كمصدر أساسي للتشغيل.

الهدف 1.1.1: دعم التمكين الاجتماعي للنساء	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات سنة 2017 (السنة الدراسية 2017/2016)	انجازات سنة 2017 (السنة الدراسية 2017/2016)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2017	تقديرات سنة 2018 (1) (السنة الدراسية 2018/2017)	انجازات سنة 2018 (2) (السنة الدراسية 2018/2017)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات % (1) / (2)
	المؤشر 1.2.1.1: - الرفع في عدد المدارس الإعدادية المنتفعة بالمشروع الوطني المندمج لمقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى	كمي (مؤسسة تربوية)	05	02	%40	04	5	%125

	الفتيات في المناطق الريفية من 07 مدارس إعدادية سنة 2017 إلى 20 مدرسة سنة 2020 في ولايات القيروان وجندوبة والقصرين وبنزرت وسليانة. - التخفيض بخمس نقاط في نسبة المنقطعات والمنقطعين عن الدراسة في المدارس الإعدادية المشمولة بالتدخل إلى حدود سنة 2020.	نسبة الانقطاع المدرسي	%12	%7,92	-%4,08	%11	%4,83	-%6,17
	المؤشر2.2.1.1: - الترفيع في نسبة النساء العاملات في الوسط الريفي المنتفعات بالتغطية الإجتماعية: - من 10.5 % سنة 2016 إلى 13.5% في سنة 2020 (في القطاع الفلاحي). - من 32% سنة 2016 إلى 35% (في الصناعات التقليدية).	**نسبة**	**%10,5**	–	–	**%11,5**	–	–
		نسبة	**%32**	–	–	**%32**	–	–

توزيع أمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي والمنتفعات بمشاريع متناهية الصغر والمؤسسات التربوية الخاصة بأبنائهن بمعتمدية فرنانة من ولاية جندوبة بعنوان سنة 2018

	المنطقة	نوع المشروع	المؤسسة التربوية
1	العلايق	تربية نحل	المدرسة الإعدادية بعين البية
2	جنتورة	تربية نحل	المدرسة الابتدائية بجنتورة
3	العاذر	تربية نحل	المدرسة الإعدادية بعين البية
4	فرنانة	تربية نحل	المدرسة الإعدادية بالفجوج
5	سيدي عمار	تربية نحل	المدرسة الابتدائية عرقوب الريحان
6	سيدي عمار	تربية نحل	المدرسة الابتدائية عرقوب الريحان
7	سيدي سعيد	تربية نحل	المدرسة الابتدائية عرقوب الريحان
8	فرنانة	تربية نحل	المدرسة الابتدائية شارع بورقيبة
9	فرنانة	تربية نحل	المدرسة الابتدائية شارع بورقيبة
10	سيدي سعيد	تربية نحل	المدرسة الابتدائية عرقوب الريحان
11	فرنانة	تربية نحل	المدرسة الابتدائية طريق عين دراهم
12	سيدي عمار	تربية نحل	المدرسة الابتدائية عرقوب الريحان
13	القوايدية	تربية نحل	المدرسة الابتدائية بجنتورة
14	فرنانة	تربية نحل	المدرسة الابتدائية طريق عين دراهم
15	القوايدية	تربية نحل	المدرسة الابتدائية بجنتورة
16	عين البية	تربية نحل	المدرسة الإعدادية بعين البية
17	سيدي عمار	تربية نحل	المدرسة الإعدادية بعين البية
18	فرنانة	تربية نحل	المدرسة الإعدادية بعين البية

19	أولاد مفدة	تربية نحل	المدرسة الإعدادية بعين البية
20	وادي غريب	تربية نحل	المدرسة الابتدائية شارع بورقيبة
21	القوايدية	تربية نحل	المدرسة الابتدائية بجنتورة
22	سيدي سعدج	تربية نحل	المدرسة الابتدائية عرقوب الريحان
23	فرنانة	تربية نحل	المدرسة الابتدائية طريق عين دراهم
24	جنتورة	تربية نحل	المدرسة الابتدائية بجنتورة
25	سيدي سعيد	تربية نحل	المدرسة الابتدائية عرقوب الريحان
26	سيدي سعيد	تربية نحل	المدرسة الابتدائية عرقوب الريحان
27	سيدي عمار	تربية نحل	المدرسة الإعدادية بعين البية
28	سيدي سعيد	تربية نحل	المدرسة الابتدائية عرقوب الريحان
29	سيدي عمار	تربية نحل	المدرسة الإعدادية بعين البية
30	عرقوب الريحان	تربية نحل	المدرسة الابتدائية عرقوب الريحان
31	قلوب الثيران فرنانة	تربية نحل	المدرسة الإعدادية بعين البية
32	عين الية	تربية نحل	المدرسة الإعدادية بعين البية
33	عين الية	تربية نحل	المدرسة الإعدادية بعين البية
34	ربيعة فرنانة	تربية نحل	المدرسة الابتدائية الفجوج
35	الفوازعية فرنانة	تربية نحل	المدرسة الابتدائية الفجوج

المؤشر 1.2.1.1:

الرفع في عدد المدارس الإعدادية المنتفعة بالمشروع الوطني المندمج لمقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية من 07 مدارس إعدادية سنة 2017 إلى 20 مدرسة سنة 2020 في ولايات القيروان وجندوبة والقصرين وبنزرت وسليانة:

لقد تم إدراج هذا المؤشر في إطار تنفيذ "المشروع الوطني المندمج لمقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية" وتحقيقا لالتزامات وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن تبعا "لـلاتفاقية الإطارية متعددة القطاعات لمقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية" بالشراكة بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وزارة الداخلية ووزارة النقل ووزارة التربية ووزارة الشؤون الثقافية وجمعية "المدنية" حسب ما تم ضبطه من التزامات لكل طرف من الأطراف الممضية على الاتفاقية المشار إليها أعلاه. وقد التزمت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن خاصة بـ:

- تجهيز فضاءات متعددة الاختصاصات للمراجعة وللتنشيط الثقافي ولاحتضان التلاميذ في أوقات ما بين الدراسة بالمؤسسات التربوية المعنية بالمشروع،
- تمكين أسر (أمهات) التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي من بعث مشاريع صغرى مدرة للدخل في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ125 % بالنسبة لسنة 2018 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

– أهمية التدخل من خلال تنفيذ عنصر التمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي حيث تم التدخل بتكوين 65 إمرأة وتمكينهن من التجهيزات اللازمة لإحداث مشاريع متناهية الصغر في تربية النحل يزاول أبناؤهن دراستهم بـ05 مؤسسات تربوية بمعتمدية فرنانة وهي المدرسة الاعدادية عين البية (11 منتفعة) و المدرسة الابتدائية شارع بورقيبة (03 منتفعات) والمدرسة الابتدائية عرقوب الريحان (10 منتفعات) والمدرسة الابتدائية طريق عين دراهم (03) والمدرسة الابتدائية بجنتورة (05) والمدرسة الابتدائية الفجوج(03).

كما أن نسق تنفيذ التقديرات بالنسبة لسنة 2018 لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى:

- تم رصد اعتمادات لتجهيز فضاءات متعددة الاختصاصات للمراجعة وللتنشيط الثقافي ولاحتضان التلاميذ في أوقات ما بين الدراسة بالمؤسسات بولايتي جندوبة (03) وبنزرت (03) إلا أن نسق التنفيذ لم يكن في مستوى المأمول حيث تم تحديد المؤسسات التربوية موضوع التدخل والتجهيزات المزمع اقتناؤها وتم الشروع في وضع كراس الشروط الخاصة بالشراءات وذلك لحداثة برمجة الشراءات على مستوى المندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن،
- كما تم رصد اعتمادات للتدخل بولايتي بنزرت والقيروان من خلال عنصر تمكين أسر (أمهات) التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي من بعث مشاريع صغرى مدرة للدخل حيث تم تحديد المؤسسات التربوية موضوع التدخل ووضع قائمة في المستفيدات في انتظار بداية التكوين للمنتفعات.
- إصرار المنتفعات في بعث مشاريع فلاحية (تربية الأغنام) رغم أن هذه المشاريع لا تضمن بعث مشاريع رزق ذات مردودية ولا تضمن استمرارية هذه المشاريع (اللجوء إلى بيع الأغنام عند كل ضائقة مالية).
- عدم استجابة كل مراكز التكوين لطلبات الوزارة لتكوين المنتفعات رغم أن الوزارة تربطها اتفاقية شراكة مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري نظرا لخصوصية التكوين الذي يتم على عين المكان ولعدم توفر مكونين بشكل كاف في بعض الاختصاصات بمراكز التكوين المهني الفلاحي.

التخفيض بخمس نقاط في نسبة المنقطعات والمنقطعين عن الدراسة في المدارس الإعدادية المشمولة بالتدخل إلى حدود سنة 2020:

الرسم البياني عدد 04

تطوّر نسبة الانقطاع المدرسي بالمؤسسات التربوية موضوع التدخل للسنوات الدراسية 2016/2018 و2016/2017 و2017/ 2018

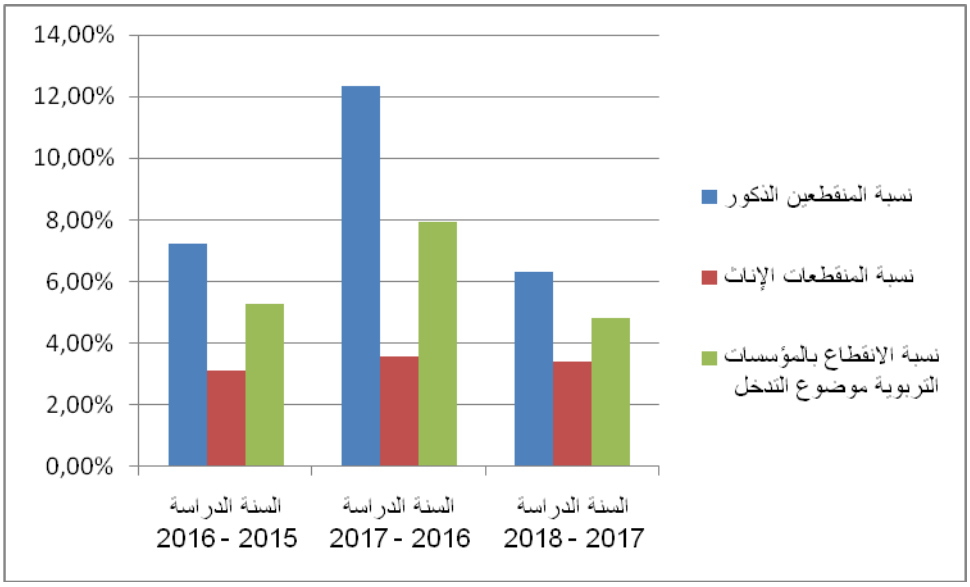

جدول إحصائي لمؤشرات الانقطاع المدرسي بالمدارس الإعدادية المشمولة بالتدخل بولايتي جندوبة والقيروان (06 مدارس إعدادية)

في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة متعددة الأطراف لمقاومة الانقطاع المرسي خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية

المدارس الإعدادية / موضوع التدخل	السنة الدراسة 2016 - 2015				السنة الدراسة 2017 - 2016				السنة الدراسة 2018 - 2017			
	عدد التلاميذ		عدد المنقطعين		عدد التلاميذ		عدد المنقطعين		عدد التلاميذ		عدد المنقطعين	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
	862	940	27	68	923	908	33	112	994	931	34	59
المجموع:	1802		95		1831		145		1925		93	
الإحصائيات للسنة الدراسية 2016 - 2015			3,13 %	7,23 %								
			%5,27									
الإحصائيات للسنة الدراسية 2017 - 2016							%3,57	12,33 %				
							%7,92					
الإحصائيات للسنة الدراسية 2017 - 2018											%3,42	6,33 %
											%4,83	

يجب الإشارة إلى أن تحقيق هذا المؤشر يندرج في إطار تنفيذ "المشروع الوطني المندمج لمقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية" المشار إليها أعلاه في إطار "الاتفاقية الإطارية متعددة القطاعات لمقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات في

المناطق الريفية" بالشراكة بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وزارة الداخلية ووزارة النقل ووزارة التربية ووزارة الشؤون الثقافية وجمعية "المدنية".

تم تسجيل نسبة انقطاع مدرسي بالمؤسسات التربوية موضوع التدخل تقدر بـ4,83% بالنسبة للسنة الدراسية 2017/ 2018 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

- أهمية تنفيذ عنصر النقل الريفي المدرسي ضمن الاتفاقية والذي تتدخل في تنفيذه كل من وزارة النقل (توفير الاعتمادات الضرورية وإحالتها إلى المجالس الجهوية في ولايات التدخل) ووزارة الداخلية (المجالس الجهوية تحيل الاعتمادات إلى جمعية "المدنية") والتي بدورها ("جمعية المدنية") تقوم بالتعاقد مع الناقلين الريفيين والتصرف في الاعتمادات لتأمين نقل التلاميذ إلى المؤسسات التربوية، حيث تطور التدخل في ولاية جندوبة من نقل 76 تلميذ(ة) خلال السنة الدراسية 2016/2015 إلى 864 تلميذ(ة) للسنة الدراسية 2018/2017 وبولاية القيروان من 881 تلميذ(ة) خلال السنة الدراسية 2016/2015 إلى 3052 تلميذ(ة) للسنة الدراسية 2017/ 2018 وهو ما مكن من الحد من الانقطاع في المؤسسات التربوية موضوع التدخل والجدول التالي يبيّن مستوى التدخل:

تطور عدد التلاميذ منذ تدخل جمعية المدنية مع وزارة النقل في إطار الإتفاقية الإطارية المبرمة في أفريل 2015 – 2015-2018

السنة الدراسية	الولاية	المعتمدية	عدد التلاميذ	التكلفة بالدينار

2016/2015	القيروان	5	881	172351,8
2016/2015	جندوبة	1	76	13953,6
2016/2015	القصرين	2	604	32318
2016/2015	سليانة	11	992	20585,2
المجموع	**4**	**19**	**2553**	**239208,6**
2017/2016	جندوبة	4	836	168872
2017/2016	القصرين	5	1081	224419,5
2017/2016	سليانة	10	1033	233191
2017/2016	المهدية	4	836	122869,66
2017/2016	القيروان	11	3052	621099
2017/2016	بنزرت	3	457	87378,4
2017/2016	الكاف	4	789	159378
المجموع	**7**	**41**	**8084**	**1617207,56**
2018/2017	جندوبة	5	864	160496,64
2018/2017	سليانة	10	1582	310487,692
2018/2017	القصرين	5	1094	209878,56
2018/2017	بنزرت	3	283	35785,572
2018/2017	المهدية	5	507	72686,352
2018/2017	الكاف	4	752	80278,308
2018/2017	القيروان	11	3052	621099
المجموع	**7**	**43**	**8134**	**1490712,124**

كما أن الانجازات التي تم تحقيقها لا يمكن أن تخفي بعض الملاحظات المهمة والتي من بينها :

– تسجيل تباين في تحقيق المؤشرات بين الجنسين، حيث مع تواصل استقرار نسبة الانقطاع المدرسي لدى الإناث في المؤسسات التربوية موضوع التدخل في حدود 3% خلال السنوات الدراسية من 2016/2015 إلى 2018/2017 إلّا أن نسبة

الإنقطاع لدى الذكور مازالت مرتفعة حيث تراوحت بين 7,23% للسنة الدراسية 2016/2015 إلى 12,33% بالنسبة للسنة الدراسية 2017/2016 لتحقق تراجعا خلال السنة الدراسية 2018/2017 لتصل إلى 6,33%.

- عدم التوصل بجميع المؤشرات الخاصة بالانقطاع المدرسي من كامل المؤسسات التربوية خاصة التي تم التدخل بها بعنوان السنة الدراسية 2017/ 2018 حتى تكون المعطيات تمتاز بموضوعية أكبر،
- قصور في تنفيذ "الاتفاقية الإطارية متعددة القطاعات لمقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية" لدى بعض الشركاء من جهة وتنامي انجازات بعض الأطراف الأخرى مما حتم ضرورة تشريك متدخلين آخرين لإضفاء المزيد من النجاعة في تحقيق الأهداف وهو ما حتم مراجعة الاتفاقية (إضافة وزارة شؤون الشباب والرياضة، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، وزارة التكوين المهني والتشغيل، الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي) حيث تم عقد جلسات عمل بمختلف المتدخلين على أن يتم إمضاء الاتفاقية خلال النصف الأول من سنة 2019.

4.التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

- تجميع جهود المتدخلين في مقاومة الانقطاع المدرسي من خلال توسيع قائمة الشركاء "الاتفاقية الإطارية متعددة القطاعات لمقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية" من 05 هياكل عمومية (وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة الداخلية ووزارة التربية ووزارة الشؤون الثقافية ووزارة النقل بالإضافة إلى جمعية "المدنية") إلى 12 لتشمل شركاء جدد متمثلة في وزارة الصحة ووزارة شؤون الشباب والرياضة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزارة التكوين المهني والتشغيل والاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.

- العمل على توسيع المشروع ليشمل أكثر ما يمكن من الولايات ذات المؤشرات المرتفعة للانقطاع المدرسي،
- وضع خطة تنفيذية سنوية تضبط الأهداف والمؤشرات المزمع تحقيقها لإلزام جميع المتدخلين بتنفيذ إلتزاماتهم.

المؤشر 1.2.1.1:

الترفيع في نسبة النساء العاملات في الوسط الريفي المنتفعات بالتغطية الإجتماعية:

- من 10.5 % سنة 2016 إلى 13.5% في سنة 2020 (في القطاع الفلاحي).
- من 32% سنة 2016 إلى 35% (في الصناعات التقليدية).

يمكن هذا المؤشر من قياس نسبة تطور انتفاع النساء العاملات في الوسط الريفي بالتغطية الاجتماعية في قطاع الفلاحة وفي الصناعات التقليدية وذلك من خلال تجاوز العوائق التي تحول دون انتفاعهن بالتغطية الإجتماعية وإيجاد الحلول والبدائل واتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بضمان حقهن.

إن تحقيق هذا المؤشر عرف العديد من الصعوبات وهو ما يفسر غياب تقديرات الانجاز والانجاز الفعلي للسنوات 2017 و2018 وهو ما يمكن تفسيره من خلال:

نظرا لخصوصية هذه الفئة المعنية بالتغطية الاجتماعية (العاملات في القطاع الفلاحي: العملة المتنقلين والموسميين العاملين في الوسط الريفي بالقطاع الفلاحي وخاصة منهم المرأة المستخدمة في هذا القطاع)، حيث أن **الترسانة القانونية** الموجودة حاليا المنظمة للتغطية الاجتماعية والمتمثلة خاصة في القانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ في 12 مارس 2002 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي والأمر عدد 916 لسنة 2002 المؤرخ في 22 أفريل 2002، الخاص بأساليب تطبيق القانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ في 12 مارس2002 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي، والذي **يغيّب** بشكل كامل العملة المتنقلين والموسميين العاملين في الوسط الريفي بالقطاع الفلاحي وخاصة

منهم المرأة المستخدمة في هذا القطاع بسبب عدم ملاءمة القوانين الجاري بها العمل لأوضاعهن ولطبيعة عملهن المتسم بالطابع الوقتي والموسمي وبالتالي استحالة انتفاعهن بالتغطية الاجتماعية. ونظرا لخصوصية هذه المسألة تم بالخصوص:

- عقد مجلس وزاري مضيّق بتاريخ 08 أوت 2018 حول الاتفاقية الإطارية متعددة الأطراف الخاصة بتركيز منظومة خصوصية لتمكين النساء العاملات في الوسط الريفي من التغطية الاجتماعية،
- إمضاء اتفاقية إطارية بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 26 أكتوبر 2018 تمّ بموجبها تحديد إطار عام للشراكة بين الوزارات بين هذه الوزارات، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إرساء آليات خصوصية لتمكين النساء العاملات في الوسط الريفي وفي القطاع الفلاحي على وجه الخصوص من الإنتفاع بالتغطية الإجتماعية ومتمثلة في:

1. إرساء آليات خصوصية لتمكين النساء العاملات في الوسط الريفي وفي القطاع الفلاحي على وجه الخصوص، من الإنتفاع بالتغطية الإجتماعية ، تقوم على تيسير إجراءات الانخراط وخلاص الاشتراكات بصفة مرنة ومناسبة لخصوصيات وطبيعة عملهن،
2. تقريب خدمات الانخراط في نظام الضمان الاجتماعي و خلاص الاشتراكات من الفئة المستهدفة،
3. إعلام النساء العاملات في الوسط الريفي بالمنظومة الخصوصية للتغطية الاجتماعية المحدثة لفائدتهن وتوعيتهن بأهمية الانخراط في الضمان الإجتماعي وبالمنافع الناجمة عن ذلك،
4. توفير التأطير والمرافقة للفئة المستهدفة خلال عمليات الانخراط ودفع الاشتراكات ومتابعتها.

- عقد مجلس وزاري مضيق بتاريخ 08 مارس 2019 وإقرار أمر حكومي يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 916 لسنة 2002 المؤرخ في 22 أفريل 2002 والمتعلق بأساليب تطبيق القانون عدد 32 لسنة 2002 المؤرخ في 12 مارس 2002 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي لبعض الأصناف من العملة في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي، حيث سيمكن هذا التنقيح "العملة المتنقلين والموسميين العاملين في الوسط الريفي بالقطاع الفلاحي وخاصة منهم المرأة المستخدمة في هذا القطاع" من الحق في التغطية الاجتماعية.
- امضاء اتفاقية شراكة بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وشركة اتصالات تونس بتاريخ 8 مارس 2019 حول إطلاق تطبيقة للهاتف الجوال تتيح ادماج النساء المنتميات للوسط الريفي والعاملات في القطاع الفلاحي الدخول في نظام التغطية الاجتماعية وستمكن هذه التطبيقة من الخلاص الالكتروني المباشر عبر الهاتف الجوال، وسيسهّل انخراط النساء الريفيات في نظام التغطية الاجتماعية عبر تقريب الخدمات وتجنّب أعباء التنقل.

- العمل على تنفيذ الاتفاقية إطارية بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 26 أكتوبر 2018 تمّ بموجبها تحديد إطار عام للشراكة بين الوزارات بين هذه الوزارات، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إرساء آليات خصوصية لتمكين النساء العاملات في الوسط الريفي وفي القطاع الفلاحي على وجه الخصوص من الإنتفاع بالتغطية الإجتماعية.

الهدف3.1.1: دعم تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء ومناهضة التمييز ضد النساء

تقديم الهدف:

إن تواجد المرأة في المسؤوليات السياسية والاقتصادية والإدارية العليا يبقى ضعيفا ولا يعكس ما بلغته المرأة التونسية، حيث أنه بالرغم من أهمية النساء المشتغلات في الوظيفة العمومية والمقدرة بـ54% وارتفاع نسبة خريجات الجامعات حيث تمثل 67% من جملة المتخرجين وأهمية تواجد المرأة في قطاع القضاء بـ38,9% إلا أن نسبة ارتقاء النساء في الخطط الوظيفية في تونس لا يتعدى 29,7%.

وقد نص الدستور التونسي الجديد خاصة في فصله 46 على مبادئ كونية التزمت تونس بتحقيقها من خلال مصادقتها على جل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة إضافة إلى العمل على مناهضة جميع أشكال العنف المسلط على النساء والفتيات باعتباره مظهرا صارخا للتمييز المبني على النوع الاجتماعي ومسا من الكرامة والحقوق الإنسانية للمرأة وتتمثل أبرز الالتزامات المحمولة على عاتق الدولة التي جاء بها الدستور في:

- الالتزام بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وتطويرها،
- ضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات،
- اتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة.

وتسعى الوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بالتعاون مع جميع الأطراف المتدخلة في المجال إلى مراجعة القوانين التمييزية وتوجيه البرامج والتدخلات للتقليص من الفوارق بين الجنسين لا سيما عبر إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة ومأسستها كمقاربة شمولية ومندمجة.

مجال التدخل	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات سنة 2017	انجازات سنة 2017	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2017	تقديرات سنة 2018 (1)	انجازات سنة 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات % (2) / (1)
الرجال والنساء								

	المؤشر1.3.1.1: – الترفيع في نسبة النساء في المناصب العليا بـ05%.	نسبة	%6	-	%-	%7,5	-	%-
	المؤشر2.3.1.1: – الترفيع في جودة خدمات التعهد والإحاطة المقدمة للنساء ضحايا العنف.	عدد	03	دعم ومرافقة إحداث مراكز إيواء وإصغاء وتوجيه للنساء ضحايا العنف بالجهات (تونس، جندوبة، القيروان، قفصة ، صفاقس، جرجيس).	%200	تهيئة وتجهيز مركزي (02) للإنصات وتوجيه للنساء ضحايا العنف	تجهيز 18 فضاء خاص باستقبال النساء ضحايا العنف داخل المندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة	-

المؤشر 1.3.1.1: الترفيع في نسبة النساء في المناصب العليا بـ5%

إن عدم توفر مؤشر انطلاق ومؤشر بلوغ حال دون قياس تقدم انجاز المؤشر ويرجع ذلك إلى صعوبة وضع مؤشر انطلاق نظرا لعدم توفر الإحصائيات الدقيقة والمحينة حول المرأة ومواقع القرار، ولكن غياب المؤشرات لا ينفي التقدم المحرز في تولي النساء مواقع القرار والمناصب العليا إذ شهدت سنة 2018:

- تنصيب 68 إمرأة رئيسة بلدية أي بنسبة 19,5% من جملة رؤساء البلديات المنتخبين خلال الانتخابات البلدية الأخيرة،

وقد تم في إطار تحقيق هذا المؤشر:

- أمضاء مركز البحوث والدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة (كريديف) اتفاقية شراكة مع الجمعية التونسية للحوكمة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في مواقع القرار، وهي جمعية شابة أنشأت في جوان 2017 تهدف أساسا إلى الدفاع عن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ومناهضة جميع اشكال التمييز المبني على النوع الإجتماعي في النفاذ إلى مواقع صنع القرار في الإدارة التونسية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.
- تنظيم مركز البحوث والدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة (كريديف) لدورة تدريبية " النساء المعتمدات، القيادة والحوكمة" بالشراكة مع Forum of Federationsفي إطار برنامج "تمكين المرأة لأدوار الريادة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا " تحديدا مشروع " النساء والريادة والحوكمة المندمجة" اهتمت هذه الورشة على مبدأ " المساواة بين النساء والرجال من خلال إطار ولبر التحليلي " ومناقشة أهم الاحتياجات المستقبلية للقيادة التحولية.
- انجاز دراسة نوعية حول "المشاركة السياسية للمرأة من خلال الصحافة المكتوبة" الإلكترونية والورقية.
- في إطار برنامج " تمكين المرأة لأدوار الرّيادة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "المُدعّم من قبل الحكومة الكندية، نظم الكريديف دورة تدريبية حول "النّساء الأمنيات والرّيادة والتّصرف في المسيرة المهنيّة" التي انطلقت من 9 الى 11 ماي 2018 لفائدة النّساء الإطارات المُكلّفات بخطط وظيفية ومهام قيادية في سلك الحرس الوطني.
- تنظيم دورة تدريبية " النساء الأمنيات والقيادة والتصرف في المسيرة المهنية " التي نظمها الكريديف بدعم من Forum of Federations من 24 إلى 26 أكتوبر 2018.

- تنظيم ورشة تفكير حول " سبل تطوير أشكال التعاون بين النساء المعتمدات" بهدف تحفيزهن على تركيز آليات العمل الشبكي في مساراتهن المهنية.

المؤشر 2.3.1.1: الترفيع في جودة خدمات التعهد والإحاطة المقدمة للنساء ضحايا العنف

عملا على تحقيق المؤشر الخاص بالترفيع في جودة خدمات التعهد والإحاطة المقدمة للنساء ضحايا العنف، تمت برمجة تهيئة وتجهيز مركزي (02) للإنصات وتوجيه للنساء ضحايا العنف، ونظرا للإشكاليات العقارية وصعوبة تخصيص أراض لبناء هذه المراكز إضافة الإشكاليات الإدارية المتعلقة بها، فتم الاتجاه نحو مراسلة الجهات الرسمية في مختلف ولايات الجمهورية للنظر في إمكانية تخصيص فضاءات تحت ملكها لتهيئتها وتجهيزها، إلا أنّه لم يتم توفيرها فتم العمل على تجهيز 18 فضاء خاص باستقبال والإنصات النساء ضحايا العنف داخل المندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة والطفولة.

كما تم في هذا الخصوص:

1. **خدمات الخط الأخضر:**

- تأمين عملية الإنصات والتوجيه إلى أكثر من 3500 مكالمة حول العنف المسلط على النساء، من بينها 72% عنف مادي / جسدي و100% عنف معنوي / نفسي و9 % عنف جنسي و47 %عنف اقتصادي و9 % عنف ضد الأطفال و 1 % عنف سياسي / مؤسساتي.
- تأمين عمليات التوجيه إلى مختلف الهياكل الحكومية ذات العلاقة والجمعيات التي تقدم خدمات لفائدة الضحايا وذلك حسب احتياجات ومتطلبات الضحايا بما يساهم في حمايتهن وتمكينهن من الوصول إلى حقوقهن.
- كما تم تمكين الفريق العامل بالخط الأخضر من تطبيقة إعلامية تمكنهن من تسجيل مختلف المعطيات الخاصة بالمكالمات الواردة على الخط وتوفير البيانات الإحصائية، وتكوينهن حول طرق استعمالها.

2. **مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف:**

- مواصلة تسير مركز الأمان لإيواء النساء ضحايا العنف، في إطار عقد شراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن حيث تمتع بخدمات الإيواء خلال سنة 2018 حوالي 46 إمرأة و51 طفل بخدمات الإيواء (تتراوح مدة الإقامة بين يوم وستة أشهر في أغلب الأحيان).
- على المستوى الجهوي، تمكنت الجمعيات الشريكة للوزارة (بجندوبة وتونس والقيروان وقفصة وصفاقس وجرجيس) في إطار برنامج ترسيخ المساواة بين النساء والرجال والمتدخلة في مجال التعهد بالنساء ضحايا العنف من تقديم خدماتها لـ 260 إمرأة (خدمات الإنصات والتوجيه والإيواء والتنسيق مع الجهات المختصة).

3. **الخدمات المقدمة على مستوى المندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة والطفولة:**

- تم التعهد بـحوالي 1545 امرأة ضحية عنف منذ دخول القانون الأساسي عدد 58 حيز النفاذ في مختلف الجهات، وقد ساهمت رئيسات المصالح للمرأة والأسرة في تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي عدد 58 من خلال تقديم خدمات الإصغاء والإرشاد والتعهد الصحي والتوجيه إلى الفرق المختصة في جرائم العنف والحصول على تسخير لشهادة طبية بالإضافة إلى الإيواء لفترات مختلفة وذلك حسب خصوصيات الحالات المتعهد بها والتعهد القضائي والإحاطة النفسية.
- تمّ تأمين 182 تظاهرة تحسيسية بين ندوات فكرية وأيام ولقاءات تحسيسية بمشاركة مختلف القطاعات المتدخلة من هياكل حكومية ومكونات المجتمع المدني.

4. **التكوين ودعم قدرات إطارات الوزارة والشركاء في مجال مقاومة العنف ضد المرأة**

في إطار برنامج ترسيخ المساواة بين النساء والرجال

- تنظيم 02 دورات تكوينية لفائدة السيدات رئيسات المصالح للمرأة والأسرة حول مقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 وحول تقنيات الإنصات للنساء ضحايا العنف

- تأمين 5 دورات تكوينية لفائدة المهنيين في مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف وفريق الخط الأخضر حول منهجيات العمل والتعهد بالنساء ضحايا العنف، التصرف في النزاعات، التعهد متعدد القطاعات والتنسيق بين المتدخلين، الإرشاد القانوني والتعد النفسي.

5. الحملات التحسيسية:

تم في نفس المسار انجاز الحملات التحسيسية على المستوى الوطني والمستوى الجهوي، حيث ساهمت مختلف المكونات في هذه العملية قبل وبعد اعتماد القانون.

وقد اعتمد برنامج مساواة على استراتيجية واضحة في تنظيم الحملات السنوية، حيث تم تخصيص سنة 2016 للتعريف بأشكال العنف من خلال اعتماد شعار "يزي"، وخلال سنة 2017، اعتمدت الوزارة شعار "القانون معاك" للتعريف بمحاور القانون، وخلال سنة 2018 اعتمدت على نتائج الدراسة التي أنجزها الكريديف حول "التمثلات الاجتماعية للرجال والشباب حول العنف المسلط على النساء" وانجاز حملة # كيفك_كيفها.

تأمين الكريديف حملات تحسيسية خاصة فيما يتعلق بالعنف المسلط على النساء في وسائل النقل، حيث تم ابرام اتفاقية شراكة مع وزارة النقل وشركة النقل وانجاز النسخة الأولى والثانية من حملة "المتحرش ما يركبش" خلال سنتي 2017 و2018.

6. إستراتيجية ديمومة مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف:

بهدف دعم العمل في مجال مقاومة العنف ضد المرأة وتثمين الاستثمار في تركيز مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف سواء بالنسبة إلى الإنصات أو الإيواء، تم العمل على وضع إستراتيجية ديمومة وتواصل عمل المراكز المحدثة في إطار برنامج ترسيخ المساواة بين النساء والرجال وبالشراكة مع مختلف الجمعيات الشريكة.

6.1 نظام معلوماتي رقمي حول التعهد بالنساء ضحايا العنف:

عملا على تنظيم إحالة النساء ضحايا العنف بين مختلف المتدخلين وتحديد مختلف المحطات التي تمكن من وضع نظام معلوماتي رقمي حول التعهد بالنساء ضحايا العنف، تم الشروع في وضع مكونات خارطة طريق توضح السبل الكفيلة بتأمين إحالة الضحية من قطاع إلى آخر وذلك وبالشراكة مع مختلف المتدخلين الحكوميين والجمعيات الشريكة.

6.2 الأدلة:

- تمت صياغة وطباعة دليل خاص بالإرشاد القانوني في مجال التعاطي مع العنف المسلط على النساء ودليل خاص بالاستماع إلى النساء ضحايا العنف.
- تمت ترجمة وطباعة دليل خاص بالإنصات للنساء ضحايا العنف باللغة العربية
- تمت ترجمة وطباعة الوثيقة الخاصة بالخدمات الموجهة للنساء ضحايا العنف باللغة العربية
- ترجمة وطباعة حزمة الخدمات الأساسية في مجال التعهد بالنساء ضحايا العنف باللغة العربية

6.3 خارطة الخدمات الموجهة للنساء ضحايا العنف:

تمثل خارطة الخدمات الموجهة للنساء ضحايا العنف وفي الوضعيات الهشة، أداة عمل ومعلومات والتنسيق والشراكة بين مختلف مسدي خدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف. وستساهم هذه الخارطة في تعزيز الإحالة بين مختلف حلقات التدخل، على المستوى المحلي والجهوي. وتضم الخارطة ملة الخدمات المقدمة لفائدة ضحايا العنف أو العاملين في المجال وقد تم تضمينها ضمن موقع رقمي يمثل دليلا للقطاعات الكبرى للتدخل (العدل، الأمن، الصحة والشؤون الاجتماعية والمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن) والخدمات المسداة من الهياكل الحكومية ومكونات المجتمع المدني لفائدة للنساء ضحايا العنف والمتوفرة في الـ 24 ولاية. يمكن الدخول إلى الخارطة عبر الرابط الالكتروني: www.sosfemmesviolences.tn

7. الدعائم الاتصالية:

7.1 بهدف التعريف بمقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة تم إعداد العديد من الدعائم الاتصالية حول القانون واستعمالها في مختلف الأنشطة على المستوى الوطني أو الجهوي سواء تكوينية أو تحسيسية. (مطويات، معلقات، ملصقات، تعليق على القانون، القانون بلغة برايل وباللغات الثلاث، أقراص مضغوطة).

7.2 إضافة إلى ما سبق فقد تم إعداد دعائم تعريفية حول خدمات الخط الأخضر 1899 لاستقبال وتوجيه النساء ضحايا العنف (مروحة تعريفية حول العنف ونصائح حول سلامة الضحية ومكعب حول مهام الخط)

البرنامج الفرعي 2 : الأسرة

الهدف 1.2.1: النهوض بالأسروتحقيق رفاهها

تقديم الهدف: يندرج هذا الهدف في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بأوضاع الأسرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة منها الأسر ذات الوضعيات الخصوصية لتمكينها من تلبية مختلف احتياجات أفرادها والعمل على تحسين نوعية حياتها واقدراها على القيام بوظائفها الأساسية بصورة ايجابية ومنفتحة على الحضارات والثقافات الإنسانية بما يعزز مبادئ التضامن والتكافل داخلها وسعيا إلى بناء أسرة متوازنة وإعداد الشباب للحياة الزوجية والتربية الوالدية والمحافظة على الرابطة الزوجيّة والأسرية ومساعدة الأسرة على تنشئة أبنائها على احترام حقوق الإنسان وكبار السن وذوي الاحتياجات الخصوصية.

المؤشر1.1.2.1: عدد الشباب المتراوحة أعمارهم بين 25 و40 سنة المنتفعين بخدمات الإعداد للحياة الزوجية: يمكن هذا المؤشر من قياس عدد الشباب المنتفعين بخدمات الإعداد للحياة الزوجية للتخفيض من نسب تأخر سن الزواج لدى الشباب والحد من نسب الطلاق في غضون 2020

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	الولايات المبرمجة للانتفاع بالبرنامج2017	انجازات 2017	تقديرات 2018 (1)	الولايات المبرمجة لسنة 2018	انجازات 2018	نسبة تقدم الإنجازات مقارنة بالتقديرات
الهدف 1.2.1:النهوض بالأسر وتحقيق رفاهها	**المؤشر1.1.2.1:** عدد الشباب المتراوحة أعمارهم بين 25 و40 سنة المنتفعين بخدمات الإعداد للحياة الزوجية	**الشباب**	1000 شاب وشابة (200 شاب وشابة ب 5 ولايات)	06 ولايات سيدي بوزيد، القيروان،القصرين، قفصة و باجة **المهدية**	-قيام ممثلين عن الادارة المركزية بزيارات عمل ميدانية للولايات المبرمجة للتعريف بالبرنامج بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة -عقد جلسات عمل جهوية مع كافة المتدخلين للتباحث في كيفية تنفيذ البرنامج وصرف الإعتمادات المرصودة - اعداد كراس الشروط	1800 شاب وشابة (200 شاب وشابة ب 9 ولايات)	**مواصلة تنفيذ البرنامج في 6 ولايات بعنوان سنة 2017** سيدي بوزيد، القيروان،القصرين، قفصة و باجة **المهدية** **و 09ولايات بعنوان سنة 2018** **قبلي سليانة مدنين قابس منوبة جندوبة زغوان أريانة الكاف**	مجموع الاسر المنتفعة بالخدمات **1051** حيث تم : - جلسات عمل جهوية مع كافة المتدخلين للتباحث في كيفية تنفيذ البرنامج وصرف الإعتمادات المرصودة - اعلان طلب استشارة لاختيار خبير أو مكتب دراسات - اختيار 3 مكاتب دراسات لتنفيذ البرنامج بولايتي سيدي بوزيد والقيروان والقصرين - امضاء عقود تنفيذ برامج - انتفاع **400** شاب وشابة بخدمات البرنامج من ولايتي سيدي بوزيد والقيروان - **651** شاب وشابة بكل من مركزي الارشاد والتوجيه الأسري بالتضامن وباجة في	**بنسبة %58.38**

				الخاص ببرنامج التمكين الإجتماعي للأسر.				التربية الوالدية	
	المؤشر2.1.2.1: عدد الأسر ذات الوضعيات الخاصة المنتفعة بخدمات التدخل (الاقتصادي والاجتماعي والثقافي) والمرافقة.	**أسرة**	350	09 ولايات توزر قفصة القصرين المهدية القيروان سيدي بوزيد منوبة باجة القصرين	**175** أسرة منتفعة ببرنامج التمكين الاقتصادي	400 اسرة	181 أسرة منتفعة ببرنامج التمكين الاقتصادي **275** أسرة منتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي والثقافي والمرافقة ب 11ولاية قبلي زغوان منستير بن عروس بنزرت باجة تطاوين تونس اريانة سليانة مدنين	181 أسرة (الانتفاع ببرنامج التمكين الإقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية) 2532 فرد بمجموع 633 اسرة تمتعوا بخدمات اجتماعية وثقافية مرافقة عن طريق مركزي الارشاد والتوجيه الأسري (باجة, حي التضامن من ولاية أريانة) بمجموع 814 أسرة	%203

مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف عدد 1.2.1:النهوض بالأسر وتحقيق رفاهها

لمؤشر1.1.2.1: عدد الشباب المتراوحة أعمارهم بين 25 و40 سنة المنتفعين بخدمات الإعداد للحياة الزوجية

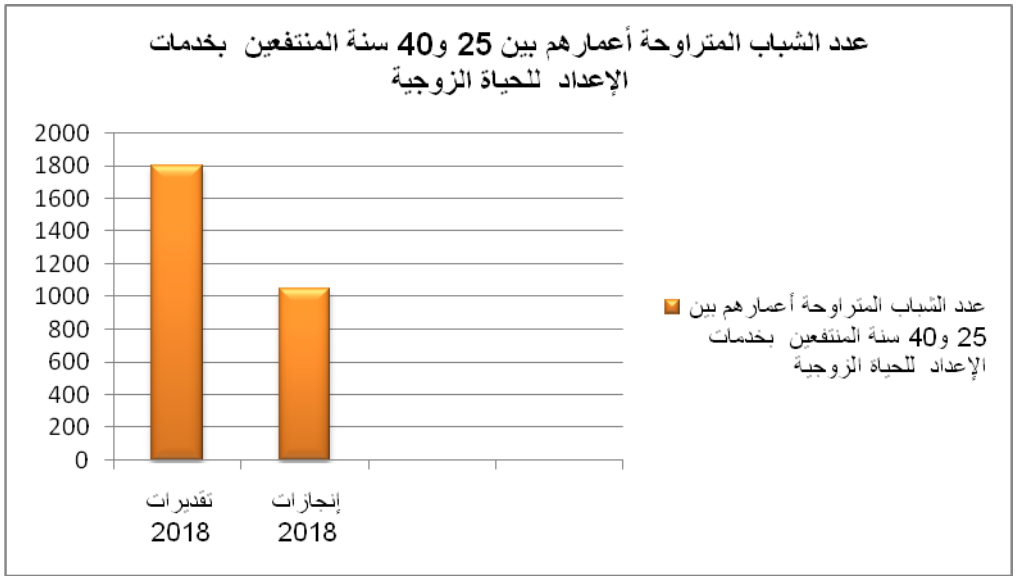

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 58.38% بالنسبة لسنة 2018 ويعود ذلك بالأساس إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- التعريف بمكونات وأهداف الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة في عديد الولايات وذلك بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بولايات التدخل والخبراء في المجال،
- أهمية الأيام التوعوية والتحسيسية في إعداد وتأهيل الشباب للحياة الزوجية والتربية الوالدية
- أهمية خدمات الإحاطة للشباب والشابات بهدف المحافظة على الرابطة الزوجيّة والأسرية على أسس المساواة والتربية الوالدية.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف 1.2.1: : النهوض بالأسر وتحقيق رفاهها

المؤشر عدد 2

عدد الأسر ذات الوضعيات الخاصة المنتفعة بخدمات التدخل (الاقتصادي والاجتماعي والثقافي) والمرافقة

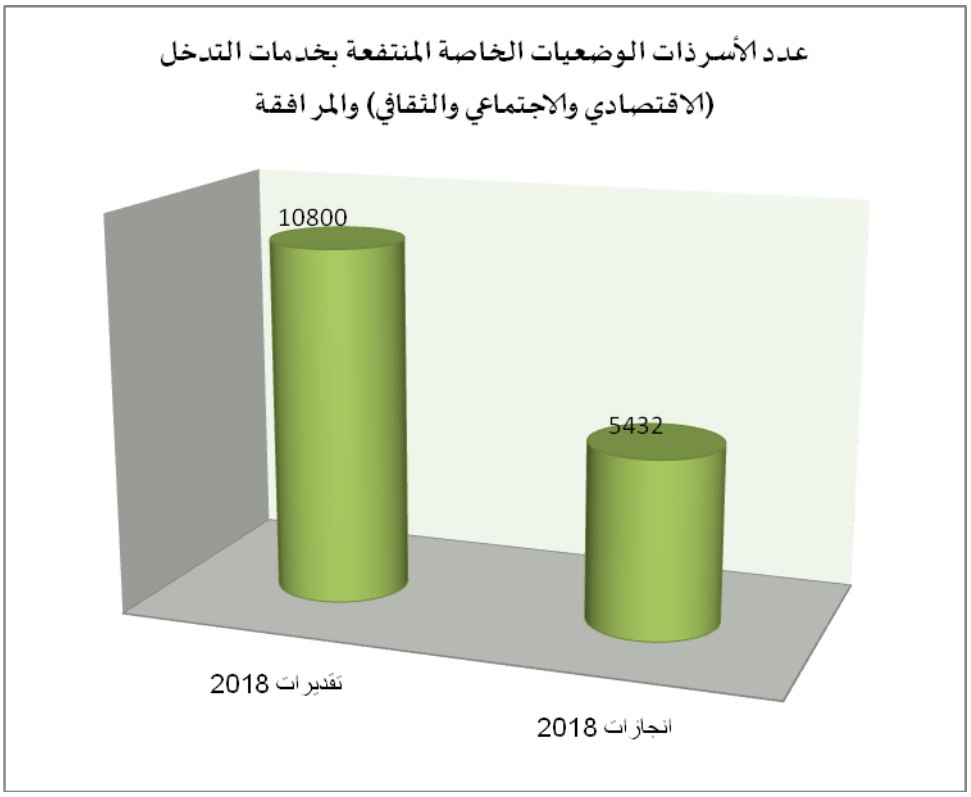

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 203%بالنسبة لسنة 2018 وهي نسبة جيدة ويعود ذلك بالأساس إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- انتفاع الأسر من خلال بعث مشاريع صغرى ومرافقتها للحفاظ على مورد رزقها لتلبي حاجياتها بما يساهم في اخراجها من دائرة الفقر في سياق تدخل ممنهج ومندمج وفق مقاربة تشاركية تساهم في تنفيذ ها مختلف الهيكل الحكومية ذات العلاقة وبمشاركة المجتمع المدني
- تحسّن نوعية الخدمات التي تقدمها مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري بالإضافة إلى تنوعها واستجابتها لحاجيات ولتطلعات الأسر بمناطق تواجدها ويرجع ذلك أساسا إلى الدور الهام الذي تقوم به الجمعية المشرفة على هذه المراكز والتزامها بتعهداتها وفق اتفاقية الشراكة المبرمة معها في الغرض بتمويل قدر بـ 200 ألف دينار إلى جانب نجاعة التنسيق بينها وبين المندوبيات الجهوية الراجعة بالنظر للوزارة بمناطق

تواجدها وانفتاحها على محيطها بما مكنها من كسب ثقة متساكني تلك المناطق وأتاح لها تحقيق نتائج مرضية.

الهدف 2.2.1: حماية الأسرة وتعزيز تماسكها

تقديم الهدف: يندرج هذا الهدف في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الأسرة من كافة المخاطر التي تتهددها للمحافظة على وحدتها وتماسكها وتوازنها وضمان أمنها واستقرارها وتعزيز تماسكها واقدراها على القيام بوظائفها بصورة ايجابية وبما يتيح لأفرادها التمتع بكامل حقوقهم دون تمييز في كنف المساواة وتكافؤ الفرص والتوفيق بين حياتهم الأسرية والمدرسية والمهنية.

الهدف 1.2.1:حماية الأسرة وتعزيز تماسكها	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %(1)/(2)
	المؤشر1.2.2.1: عدد الأسر المنتفعة بدورات توعوية وتثقيف وتوفيق أسري.	كمي	**600أسرة**	**5** ولايات: المهدية، القصرين، سيدي بوزيد،القيروان،باجة، قفصة **600** أسرة على الأقل منتفعة بحصص تثقيف وتوفيق أسري و **7600** في إطار برنامج دعم قدرات الأسر		9 ولايا **ت قبلي سليانة مدنين قابس منوبة جندوبة زغوان أريانة الكاف** **1200 أسرة**	2532منتفع بدورات توعوية وتثقيف وتوفيق أسري بمركزي الارشاد والتوجيه الأسري 400منتفع بدورات توعية	**% 50**

				للمشاركة في الحياة العامة وإدارة الشأن المحلي بـ24 ولاية			**بكل ولاية** = **10800 اسرة**	وتثقيف في كل من سيدي بوزيد والقيروان 2500 للمشاركة في الحياة العامة وادارة الشان المحلي **5432 اسرة**	
	المؤشر2.2.2.1: عدد الأسر المنتفعة بخدمات الوقاية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر بفضاءات الأسرة	كمي	--	**438** منتفع بمركزي الإرشاد والتوجيه الأسري التضامن وباجة)		**2200 منتفع**	**711** منتفع بمركزي الإرشاد والتوجيه الأسري التضامن وباجة)	**32** %

المؤشر1.2.2.1: عدد الأسر المنتفعة بدورات توعوية وتثقيف وتوفيق أسري.

خلال سنة 2018 انتفعت 711 أسرة بدورات توعية وتثقيف وتوفيق أسري حيث تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 158 % ويعود ذلك بالأساس إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- جودة الخدمات الموجهة للأسر المقدمة بفضاءات الأسرة واستجابتها لتطلعات الأسر.
- توفر خدمات تستجيب وتواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للأسر خاصة بمراكز الإرشاد والتوجيه الأسري.

المؤشر1.2.2.1:

عدد الأسر المنتفعة بدورات توعوية وتثقيف وتوفيق أسري

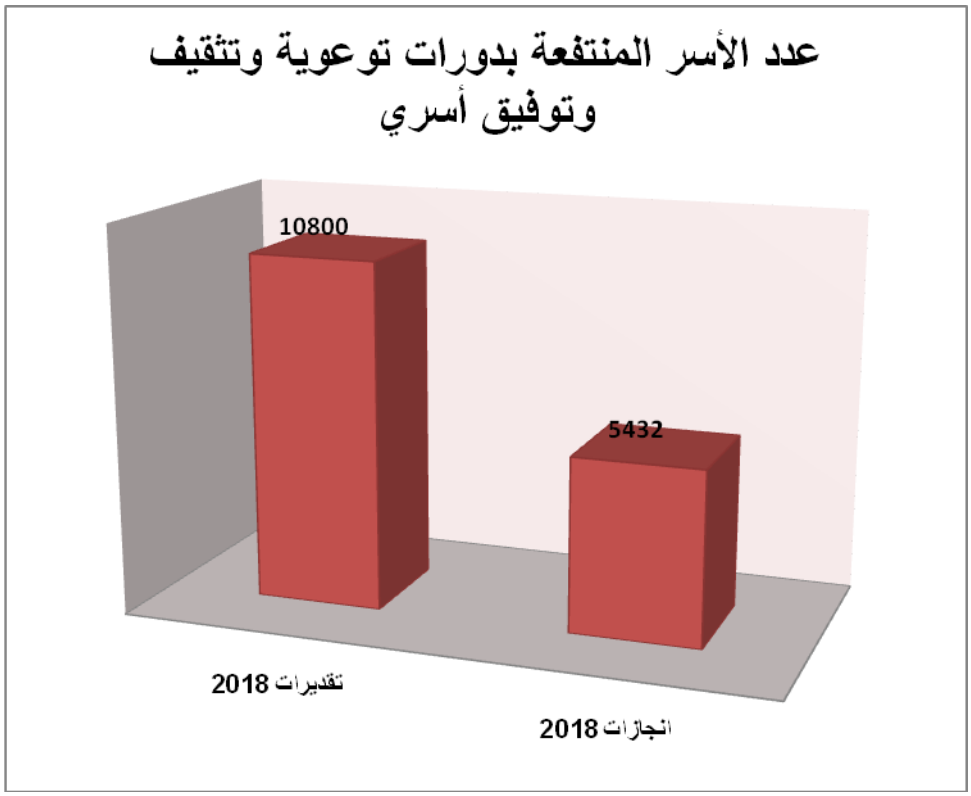

المؤشر2.2.2.1: عدد الأسر المنتفعة بخدمات الوقاية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر بفضاءات الأسرة

خلال سنة 2018 انتفعت 711 أسرة بخدمات الوقاية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر بفضاءات الأسرة حيث تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 158% ويعود ذلك بالأساس إلى جملة من الأسباب من أهمها:التكثيف من الأيام التوعوية والتحسيسية في جال الوقاية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر اصة بمركزي الارشاد والتوجيه الأسري بالتضامن وباجة.

المؤشر2.2.2.1: عدد الأسر المنتفعة بخدمات الوقاية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر بفضاءات الأسرة

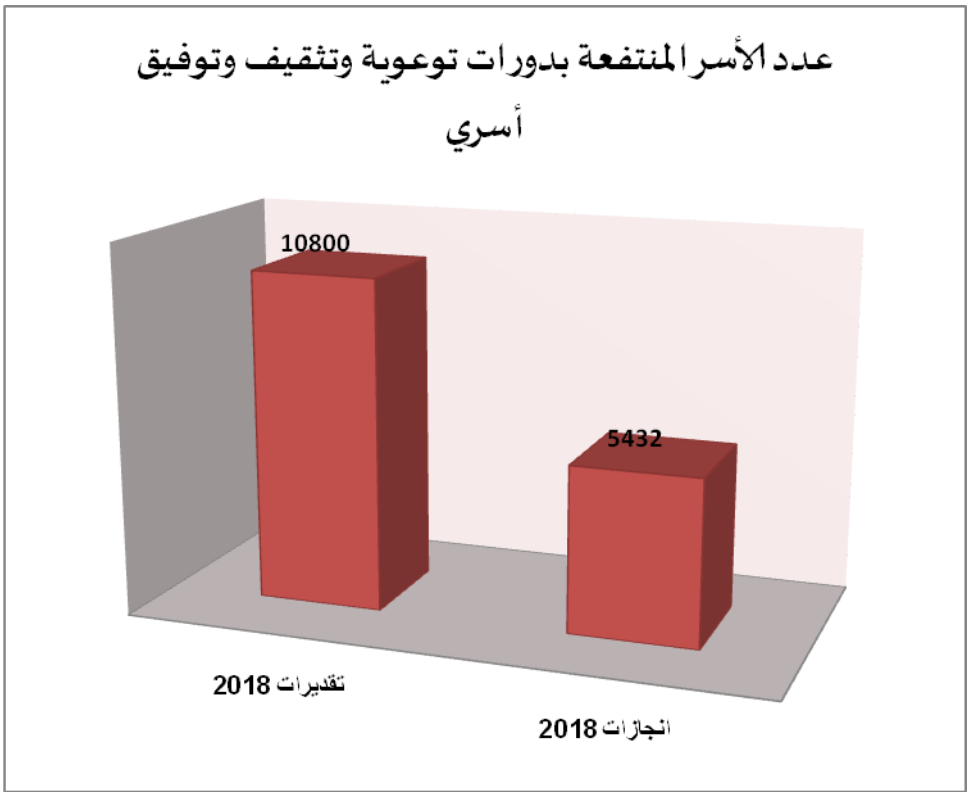

تنفيذ إطار القدرة على الأداء للبرنامج الفرعي 2 الأسرة

أهداف البرامج الفرعي2 الأسرة	المؤشرات	المؤشرات			
		بلغ المأمول	مقبول	غيركاف	المجموع
الهدف 1.2.1:**النهوض بالأسر وتحقيق رفاهها**	**المؤشر1.1.2.1:** عدد الشباب المتراوحة أعمارهم بين 25 و40 سنة المنتفعين بخدمات الإعداد للحياة الزوجية	*			
	المؤشر2.1.2.1:	*			

	عدد الأسر ذات الوضعيات الخاصة المنتفعة بخدمات التدخل (الاقتصادي والاجتماعي والثقافي) والمرافقة.				
	المؤشر1.2.2.1: عدد الأسر المنتفعة بدورات توعوية وتثقيف وتوفيق أسري		*		
الهدف 1.2.1:حماية الأسرة وتعزيز تماسكها	**المؤشر2.2.2.1:** عدد الأسر المنتفعة بخدمات الوقاية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر بفضاءات الأسرة	*			

4– التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

قطاع المرأة:

– ضبط الأهداف والمؤشرات بكل دقة وفق معطيات إحصائية مع تبيان مؤشر الانطلاق ومؤشر البلوغ.

– ضرورة تعزيز الإدارة العامة بالإطارات وفقا للتنظيم الهيكلي للتسريع بانجاز البرامج المشاريع

– تعزيز قدرات الإطارات العاملة في قطاع المرأة في مجال إعداد الميزانيات والتصرف حسب الأهداف

قطاع الأسرة:

- دعم الإدارة على المستوى المركزي والجهوي بالموارد البشرية والمادية المناسبة،
- إعداد دليل إجراءات يحدد مهام كل متدخل بالإدارات المركزية والجهوية.

- تطوير كفاءات التسيير لدى الإطار المشرف على مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري،
- دعم قدرات الإطارات المركزية في مجالات التخطيط والبرمجة والتصرف في الميزانية حسب الأهداف .
- دعم اللامركزية في صياغة وتنفيذ البرامج والأنشطة جهويا،
- النهوض بالتخطيط الاستراتيجي ودعمه مركزيا وجهويا ومحليا،
- حوكمة التصرف في البرامج والمشاريع.

برنامج "الطفولة"

❖ **رئيس البرنامج** : د. سعاد مراد البكري :المديرة العامة للطفولة.

❖ **المدة : ابتداء من جوان 2017 إلى حدود فيفري 2019.**

1- التقديم العام للبرنامج:

عملا على إيلاء الطفولة المكانة التي تستحقها في التوجهات التنموية للدولة لتحقيق التقدم والرفاه الإجتماعي، يسعى برنامج الطفولة إلى إرساء الآليات الكفيلة بضمان نماء الطفل ورفاهه وتربيته تربية شاملة ومتوازنة تتماشى مع متطلبات المجتمع الحالي وذلك في إطار خطط عمل وقائية وحمائية واضحة يتآزر فيها عمل جميع المتدخلين ويكون الطفل والعائلة فيها محورا وشريكا.

ويعمل برنامج الطفولة بمختلف عناصره على تركيز جملة من التوجهات:

- الارتقاء بمستوى خدمات الحماية والرعاية الموجهة للأطفال فاقدي السند والفئات الهشة،
- وقاية الأطفال من أسباب التهديد والمخاطر الاجتماعية،
- المساهمة في تنفيذ برامج وسياسة الدّولة في مجال النّهوض بقطاع الطّفولة،
- المساهمة في نشر ثقافة حقوق الطّفل والتعريف بحقوق الطّفل،
- المساهمة في الوقاية من مظاهر التهديد المستجدة التي يمكن أن يتعرّض لها الأطفال،
- تطوير البرامج الاجتماعية الموجهّة للأطفال وفق آلية العمل الشبكي،
- تطوير عمل المؤسسات المختصّة في مجال الطّفولة،
- دفع العمل الشّبكي وتوسيع مداه ودائرة إشعاعه.

وتتمثل توجهات المخطط التنموي 2020/2016 في:

- وضع منظومة متكاملة لحماية الطفولة،
- تمكين كل طفل من العيش داخل أسرة طبيعية أو بديلة،
- تمتيع الأطفال في الطفولة المبكرة (3-5 سنوات) بحقهم في الالتحاق برياض أطفال ذات جودة،
- إتاحة الترفيه للأطفال ووقايتهم من العنف والسلوكات المحفوفة بالمخاطر.

ويتم العمل حاليا على إعداد برامج تنفيذية لكل توجه استراتيجي (2016-2020) تماشيا مع فترة مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوفير كافة الظروف الموضوعية لإنجاحها.

ووجب التنصيص على أن من مرتكزات خطط العمل هو التمييز الايجابي للجهات والفئات الهشة والمحرومة تحقيقا لمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة بين الأطفال سعيا إلى الحد من التفاوت الجهوي في مختلف مؤشرات التنمية الاجتماعية.

❖ الهيكلة:

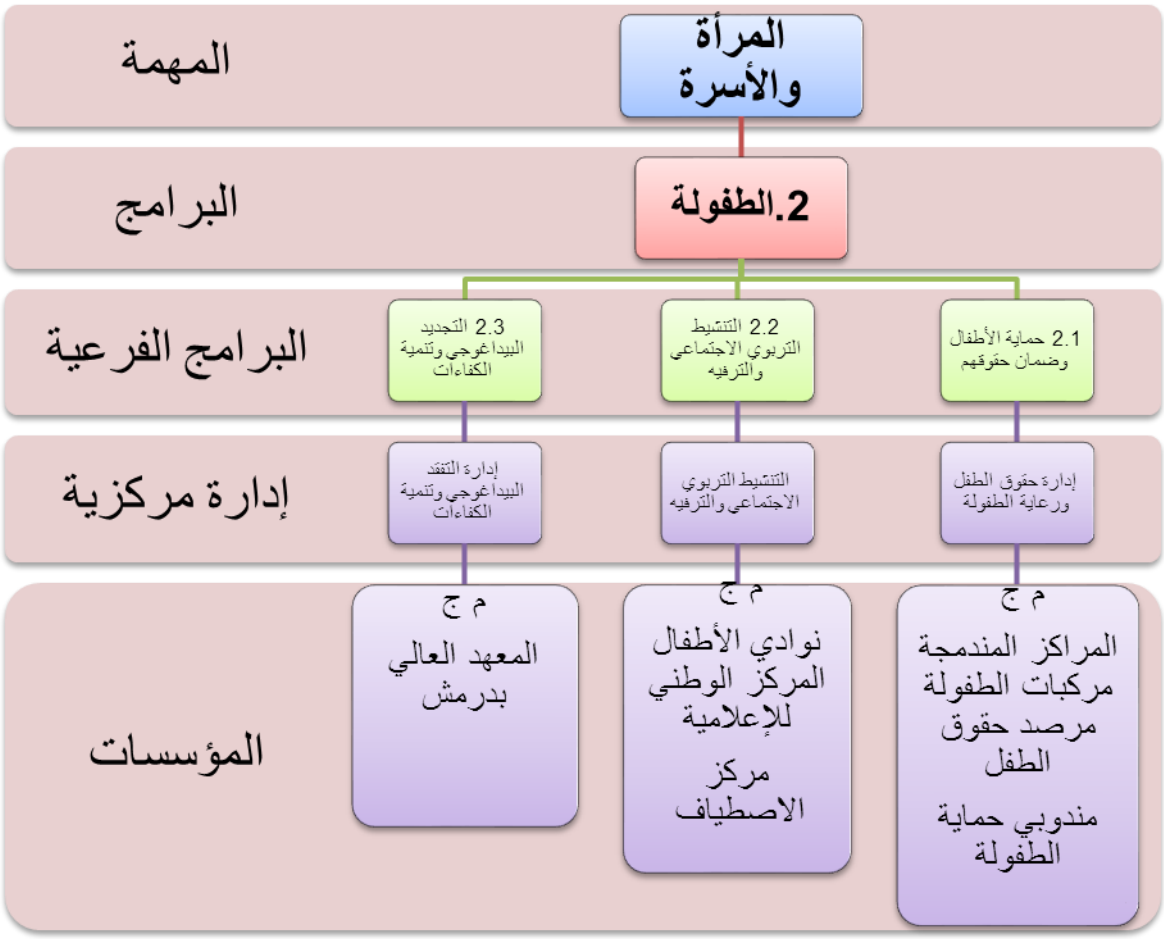

❖ أهداف البرنامج والأولويات:

الأهداف:

تتمثل الأهداف المزمع بلوغها في:

- انتفاع الأطفال بالحماية وتمتعهم بكامل حقوقهم،
- تمتع الأطفال في إطار تكافؤ الفرص بحقهم في التنشيط التربوي الاجتماعي المتنوع ذي الجودة،
- تطوير الكفاءة المهنية لدى مختلف الفاعلين في مؤسسات الطفولة،

✓ **الأولويات:**

- وضع سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة وبرنامج تنفيذي لتوفير الحماية اللازمة للأطفال وخاصة المهددين منهم أو اللذين يعيشون وضعيات هشاشة ورعايتهم في إطار برامج تعهد وإحاطة شاملة بهم في إطار محيطهم الطبيعي أو بالمؤسسات.
- تنفيذ الاستراتيجيا الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة(2017-2025)، والتي تهدف إلى تمتيع جميع الأطفال بخدمات التنمية في الطفولة المبكرة ذات جودة من أجل تحقيق الرفاه والنمو الشامل للطفل واجتماعيته، مراجعة التشريعات والنفاذ والجودة ومراجعة البرامج البيداغوجية وبرامج التكوين الأساسي والمستمر والترفيع في عدد الفضاءات العمومية المستقبلة لهاته الفئات وخاصة بالمناطق ذات الأولوية.
- تطوير التشريعات ذات العلاقة بالأطفال بما يتلائم والمواثيق الدولية
- تنفيذ الإستراتيجية الاتصالية للتصدي للعنف المسلط ضد الأطفال داخل الوسط الأسري.
- إعداد برامج التربية الوالدية الإيجابية التي تعمل على دعم قدرات الأولياء وتعزيز دور الأسرة في الإحاطة بأبنائها وتربيتهم تربية إيجابية مع توفير الإمكانيات اللازمة لترفيههم وتنمية مهاراتهم الحياتية.
- وضع وتنفيذ برنامج دعم حق مشاركة الأطفال في صياغة وتقييم البرامج والسياسات والمشاريع ودعوة الهياكل الوزارية إلى تشريك الأطفال والأخذ بآرائهم عند تقييم وصياغة وتنفيذ البرامج والسياسات والمشاريع العامة.

2-تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

❖ **أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:**

على مستوى التشريع: عملا على تطوير التشريعات وملاءمتها مع المواثيق الدولية ذات العلاقة بالأطفال، بما يوفر لهم الحماية الكافة من مختلف أشكال العنف والاستغلال التي تهدد أمنهم وسلامتهم الجسدية والنفسية والمعنوية:

- المصادقة على القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2018 مؤرخ في 15 جانفي 2018 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي (لانزاروتي).
- المصادقة على القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2018 مؤرخ في 6 جوان 2018 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول الاختياري الثالث الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.
- الانطلاق في إعداد دراسة تقييمية لتجربة مشروع الإيداع بالعائلة الذي انطلق العمل به سنة 2012 والذي استهدف الأطفال المكفولين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة بنظام الإقامة، حيث تم تمكينهم من العودة للعيش داخل أسرهم وذلك في إطار التعاون مع منظمة اليونيسيف وبقية المتدخلين.
- العمل على إعداد استراتيجية وطنية لامؤسساتية في إطار التعاون مع منظمة اليونيسيف مع اعتماد منهج عمل تشاركي يضمن مساهمة أهم الفاعلين في مجال رعاية الطفولة وحمايتهم سواء كانوا هياكل عمومية أو جمعيات أو منظمات.
- تنفيذ توصيات المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 22 أفريل 2016 والمتعلق بـعرض " نتائج دراسة تشخيص سياسات حماية وتنمية الطفولة المبكرة عبر مقاربة أفضل النظم لتقييم السياسات العمومية التربوية SABER،" والتي تم بمقتضاها تكليف وزارة المرأة والأسرة والطفولة بالتنسيق والإشراف لوضع "إستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة 2017-2025" بالتعاون مع بقية الوزارات والهياكل العمومية والخاصة والمجتمع المدني ذات العلاقة بمجال تنمية الطفولة المبكرة.
- إنجاز تقييم وضعية تنمية الطفولة المبكرة سنة 2016، التي أكدت على ضرورة وضع استراتيجيا شاملة ومتعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة في تونس تأخذ

بعين الاعتبار خصوصيات الأطفال في جميع مستويات نموهم تتم صياغتها طبقا لأهداف المخطط التنموي الخماسي (2016-2020) حتى يتمكن كل طفل من تلقي خدمات ذات جودة منذ الولادة إلى سن الثماني سنوات.

❖ أهم الإنجازات والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها

- إستكمال مسار تنفيذ "إستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة 2017-2025" بالتعاون مع بقية الوزارات والهياكل العمومية والخاصة والمجتمع المدني ذات العلاقة بمجال تنمية الطفولة المبكرة وذلك بعد المصادقة عليها في مجلس وزاري بتاريخ 1 أوت 2018
- وضع خطة متكاملة على ضوء خارطة توزيع مؤسسات الطفولة المبكرة وذلك للترفيع في نسب الإنتفاع بخدمات التربية في الطفولة المبكرة ذات جودة ، وخاصة في المناطق ذات الأولوية.
- وضع نظام معلوماتي لجمع ومتابعة وتقييم المعطيات في الطفولة المبكرة.
- مواصلة إنجاز برنامج إعادة إحياء رياض البلدية (تهيئة 14 روضة بلدية و45 فضاءات طفولة مبكرة بالمؤسسات سنة 2018) والترفيع في عدد الأطفال المنتفعين ببرنامح النهوض بالطفولة المبكرة"دعم العائلات المعوزة وفاقدي السند" لترسيم أبنائها في رياض الأطفال إلى 9145 طفلا موزعين على 24 ولاية بالمناطق الريفية ذات الأولوية.
- الإنطلاق في تهيئة مركز تكوين نموذجي في الطفولة المبكرة ومراجعة معايير ونظم الجودة في الطفولة المبكرة، إضافة للإنجاز دراسة حول قدرات الأولياء وتمثلاتهم في تربية ورعاية أبنائهم وذلك في إطار برنامج التربية الأسرية الإجابية.
- تمكين الأطفال المكفولين بنظام الإقامة بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة والذين تم قبولهم بسبب العجز الاقتصادي أو الذين زالت أسباب التهديد الأخرى لديهم (سوء المعاملة،

التقصير البين في الرعاية، الاستغلال...)، من العودة للعيش في أسرهم والانتفاع بالمنحة المالية المسندة لكل طفل مع تأمين مراقبة دورية له من قبل المؤسسة المتعهدة به إلى جانب العمل على مرافقة الأسر والإحاطة بها ودعم قدراتها لاحتضان أطفالها.

وقد تمكن من الانتفاع ببرنامج الإيداع العائلي 269 طفلا وطفلة خلال سنة 2018، وبلغ عدد الأطفال المكفولين بنظام الإقامة بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة 426 طفلا خلال سنة 2018، كما تمكن 1503 طفلا وطفلة من الانتفاع بخدمات نصف الإقامة.

- تمكن 4430 طفلا وطفلة من الانتفاع بالخدمات المقدمة من قبل مركبات الطفولة خلال سنة 2018 مقابل 4493 طفلا خلال سنة 2017.
- تم خلال سنة 2018 برمجة تهيئة 20 مركب طفولة و05 مركز مندمجة بكلفة 3000 أد.
- تم برمجة اقتناء تجهيزات لفائدة المراكز المندمجة بكلفة تقدر بـ 600 أ.د بعنوان سنة 2018.

- ***على مستوى التشريع:***

- إعداد مسح تشخيصي داخلي لضبط النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بحماية الأطفال على أن يتم عرض هذا المشروع على اللجنة الوطنية المكلفة بملاءمة التشريعات مع الدستور والمواثيق الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان.
- الشروع في إعداد الإطار القانوني (كراس شروط للتسيير المركز من طرف الجمعيات، قانون أساسي لإحداث صنف مراكز استقبال، أمر تنظيم مركز استقبال وتوجيه الأطفال) لبعث مركز يعنى باستقبال وتوجيه الأطفال في وضعية الشارع .
- أما في إطار نشر ثقافة حقوق الطفل والتعريف بالمواثيق وتبسيط محتوى النصوص ذات العلاقة بحقوق الأطفال باعتبارها أدوات عمل للعاملين مع الأطفال تم إعداد اتفاقية مبسطة للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وأدوات أخرى.

- إصدار القرار الوزاري المشترك حول قائمة المختصين في شؤون الطفولة أعضاء الهيئات القضائية المختصة في شؤون الطفولة

- ***على مستوى التقارير والدراسات:***

- المساهمة في إعداد التقرير الدوري حول تنفيذ حقوق الطفل.
- إعداد تقرير تونس بشأن وقف العنف ضد الأطفال، بالإضافة إلى إعداد مساهمة الدولة التونسية في مختلف التقارير ذات العلاقة بحقوق الإنسان وبحقوق الطفل بصفة خاصة (التمييز العنصري، حقوق الأطفال ذوي الإعاقة...)
- المساهمة في إصدار الدليل الإجرائي لمستشاري الطفولة بشأن تدخلهم لفائدة الطفل في خلاف مع القانون بدعم من منظمة اليونسيف بتونس، إلى جانب إبداء الرأي في مشاريع الدراسات لجامعة الدول العربية أو غيرها من المنظمات الإقليمية والدولية.

- ***على مستوى تنفيذ الاستراتيجيات:***

- تنفيذ الاستراتيجية الاتصالية لمكافحة العنف ضد الأطفال في الأسرة التي تمت صياغتها بين سنتي 2015 و2016. وذلك عبر مسار طويل جمع متدخلين من ذوي الخبرة من مختلف المؤسسات والهياكل إلى جانب ممثلي المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وتهدف الاستراتيجية ومن خلالها خطط عمل جهوية لولايات سليانة، جندوبة، القيروان، القصرين، وسيدي بوزيد إلى تغيير السلوك الاجتماعي على أساس المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة في التصدي لارتفاع نسب العنف المسلط ضدّ الأطفال داخل الأسرة.
- في إطار تحسين نظام عدالة الأطفال، تم تنظيم مجموعة دورات تكوينية (5) لفائدة 100 مستشار طفولة لدى الهيئات القضائية المختصة في مجال المقاربة الحقوقية لعدالة الأطفال وذلك بهدف دعم قدراتهم عند حضورهم في جلسات قضاء الأطفال في

بلورة أراء ومقترحات تراعي مصلحة الطفل الفضلى وتهدف إلى إعادة إدماجهم اجتماعيا.

3-نتائج القدرة على الأداء :

1.3: تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 3
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة
(إعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2018		إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق. مالية الأصلي	ق. مالية التكميلي (1)		المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2) / (1)
نفقات تصرف	**85572**	**91818**	**91603**	**-215**	**99,77%**
تأجير عمومي	81751	87980	87842	-138	99,84%
وسائل مصالح	2200	2217	2198	-19	99,14%
تدخل عمومي	1621	1621	1562	-59	96,36%
نفقات تنمية	**15124**	**16000**	**15822**	**-178**	**98,89%**
إستثمارات مباشرة	15124	16000	15822	-178	98,89%
المجموع العام	**100696**	**107818**	**107425**	**-394**	**99,63%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية

رسم بياني عدد 3

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية برنامج الطفولة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إ. الدفع)

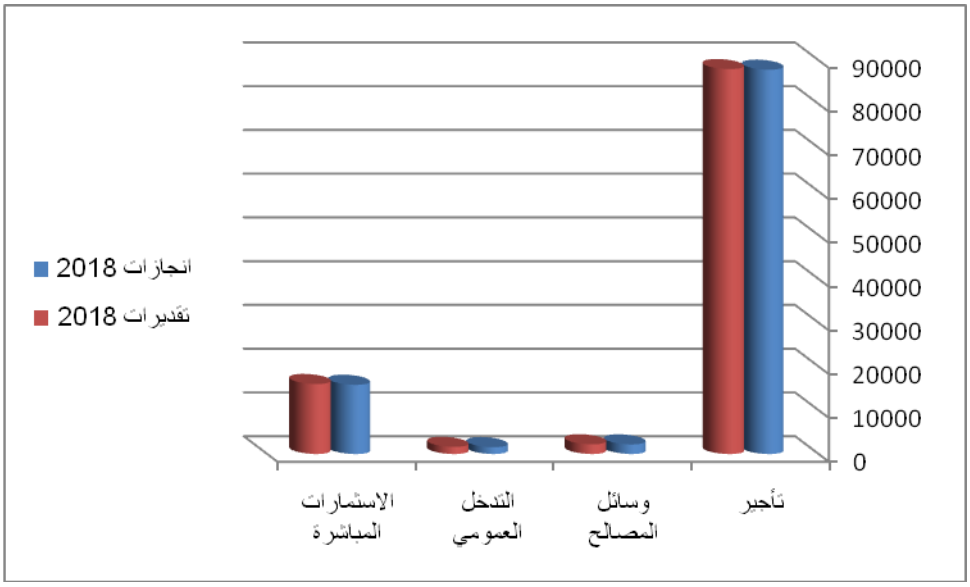

جدول عدد 4

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2018		إنجازات 2018 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق. مالية الأصلي	ق. مالية التكميلي (01)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز (1) / (2)
البرنامج الفرعي 1: حماية الأطفال وضمان حقوقهم	94543	94468	94274	-194	99,79%
البرنامج الفرعي 2: التنشيط التربوي الاجتماعي والترفيه	5904	13101	12901	-200	98,47%
البرنامج الفرعي 3: التفقد البيداغوجي وتنمية الكفاءات	249	249	249	0	100,00%
المجموع	**100696**	**107818**	**107424**	**-394**	**99,63%**

رسم بياني عدد 4

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية برنامج الطفولة

التوزيع حسب **البرامج الفرعية** لسنة 2018

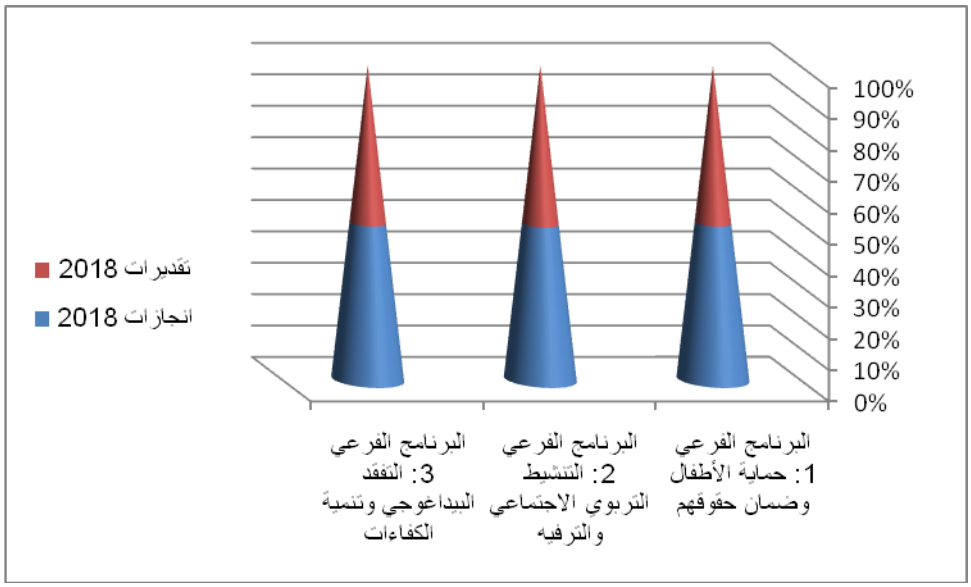

2.3 : تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

- **الهدف1.1.2: انتفاع الأطفال بالحماية وتمتعهم بكامل حقوقهم**

➢ **تقديم الهدف:** تقوم منظومة حماية الطفولة على إعمال حقوق الأطفال دون أي شكل من أشكال التمييز وتوفير كل الظروف الكفيلة باحتضان الأطفال المهددين والفاقدين للسند لحمايتهم من كل أشكال التهديد وتحقيق توازنهم النفسي والإجتماعي لمساعدتهم على الإندماج في المجتمع وتجنيبهم الإقصاء والتهميش وذلك في إطار مقاربة نسقية تدعم دور الأسرة وتمنحها الأولوية في مجال الإحاطة بالطفل.

- **الهدف1.1.2: انتفاع الأطفال بالحماية وتمتعهم بكامل حقوقهم**

الهدف 1.1.2 انتفاع الأطفال بالحماية وتمتعهم بكامل	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات

	المؤشر1.1.1.2:نسبة التكفل الأسري بالأطفال	%	58	52	90	65	62.6	%96
					2017			(1)/(2)

- المؤشر1.1.1.2:نسبة التكفل الأسري بالأطفال

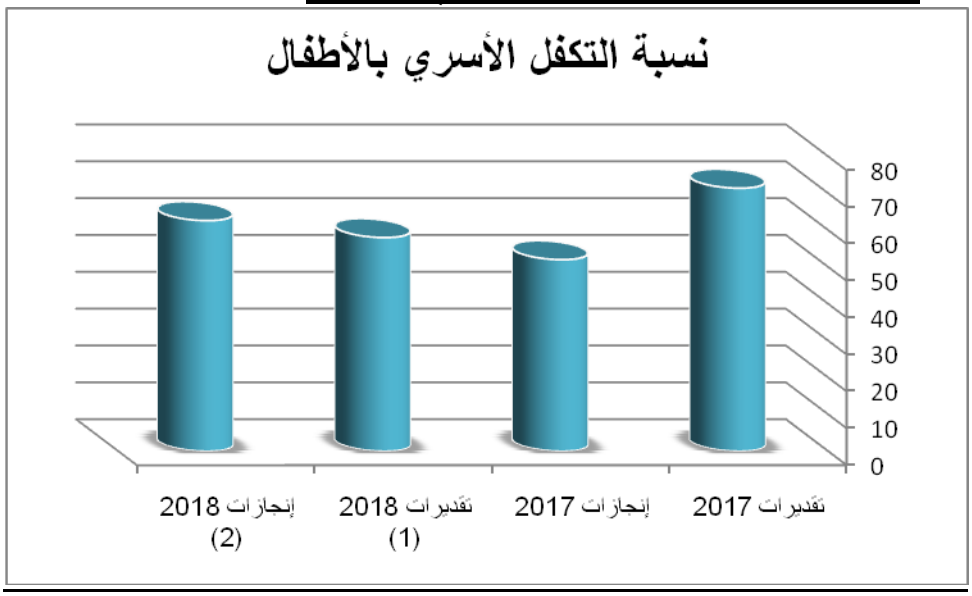

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـــ 96 % فيما يتعلق بنسبة التكفل الأسري بالأطفال ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

- تمت برمجة التقديرات الخاصة بسنة 2018 بالاعتماد على ما تم تحقيقه خلال سنة 2017 من ناحية وأخذا بعين الاعتبار الإشكاليات والعوائق التي حالت دون تحقيق النتائج والنسب المأمولة بالنسبة لنفس السنة من ناحية أخرى،
- وعي فريق العمل بأهمية برنامج اللامؤسساتية الذي يكرس حق الطفل في بقائه في وسطه العائلي، باعتبارها الفضاء الطبيعي الأمثل لتحقيق توازنه،

- مواصلة تنفيذ المراكز المندمجة للشباب والطفولة لبرنامج الإيداع العائلي وإيلائه الأهمية اللازمة سواء من حيث البرمجة (خاصة على مستوى الاعتمادات) أو من حيث التنفيذ والمتابعة،
- دراسة وضعيات الأطفال وإعداد مشاريع إفرادية تراعي حق الطفل في العيش داخل عائلة،
- منح الأطفال المكفولين بنظام الإقامة بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة الأولوية المطلقة في تغيير وضعياتهم وتمتيعهم ببرنامج الإيداع العائلي كلما انتفت أسباب التهديد في محيطهم الأسري واقتصر عجز العائلة عن رعاية ابنها على أسباب وعوامل اقتصادية محضة،
- تم تسجيل تطور في عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي خلال سنة 2018 بنسب متفاوتة، حيث سجل بكل من المركز المندمج للشباب والطفولة ببنزرت وحفوز وبن قردان زيادة تقدر بأربعة أطفال، كما تم أيضا تسجيل زيادة تقدر بثلاثة أطفال بخمسة مؤسسات، (رادس، مرناق، ساقية سيدي يوسف، سيدي بوزيد، المنستير)،
- تدعيم بعض المؤسسات بإطارات مختصة (أخصائي نفساني و/أو أخصائي اجتماعي) مثل المركز المندمج للشباب والطفولة ببن قردان والمركز المندمج للشباب والطفولة بباجة.

■ الهدف2.1.2: تمتع الأطفال في إطار تكافؤ الفرص بحقهم في التنشيط التربوي الاجتماعي المتنوع ذي الجودة

➢ **تقديم الهدف**: الهدف الأساسي للتنشيط التربوي الاجتماعي والترفيه هو تعزيز وعي الأطفال بحقوقهم وتربيتهم على قيم الاحترام والمسؤولية والمواطنة والتسامح وقبول الآخر ووقايتهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم الإبداعية وتمكينهم من المشاركة على نحو أفضل. وسعيا إلى ضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال في التربية المؤسساتية في مجال الطفولة المبكرة قصد القضاء على التمييز والتفاوت الجهوي والاجتماعي، تحرص الوزارة المرأة والأسرة والطفولة

على دعم وإحداث مؤسسات عمومية بالمناطق التي لا يستثمر فيها القطاع الخاص.

■ الهدف 1.1.2: تمتع الأطفال في إطار تكافؤ الفرص بحقهم في التنشيط التربوي الاجتماعي المتنوع ذي الجودة

الهدف1.1.2: تمتع الأطفال في إطار تكافؤ الفرص بحقهم في التنشيط التربوي الاجتماعي المتنوع ذي الجودة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر1.1.2.2: نسبة الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط في المؤسسات العمومية والخاصة.	%	53	40	%75	54	45	% 83
	المؤشر2.1.2.2: نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة	%	31.5	31.5	%100	40	38	%75

- **المؤشر1.1.2.2: نسبة الأطفال المنتفعين بمؤسسات الطفولة العمومية والخاصة في مجال التنشيط.**

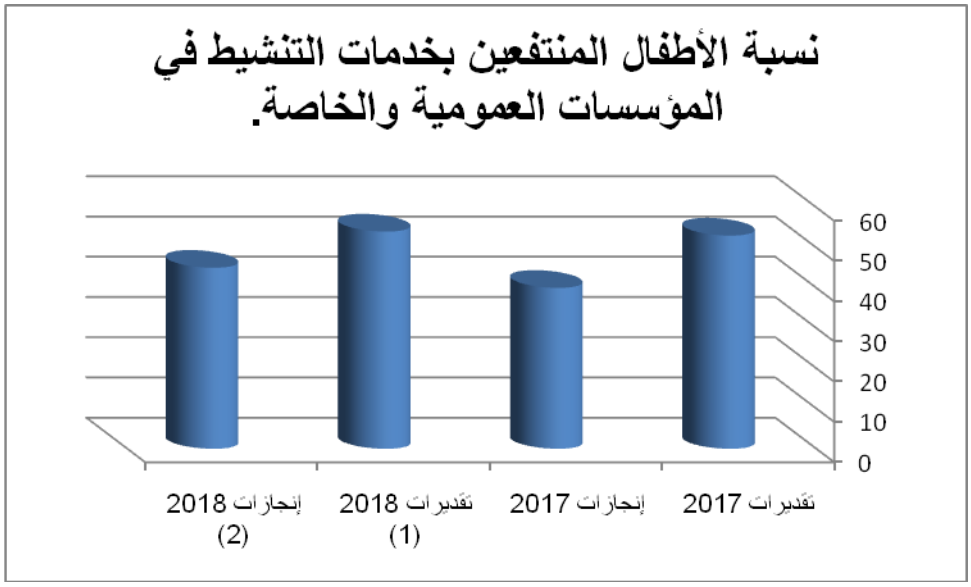

45% هي نسبة انجاز المؤشر بالنسبة لسنة 2018 وهو أقل من التقديرات التي تم وضعها والمقدرة نسبتها بـ 54% أي بنسبة انجاز مقارنة بالتقديرات تقدر بـ 83% بالرغم من الارتفاع المسجل في عدد المنتفعين بخدمات التنشيط في المؤسسات العمومية والخاصة مقارنة بسنة 2017 إلا أن ذلك يبقى دون المأمول وذلك نتيجة عديد الأسباب:

- وجود 19 مؤسسة طفولة مغلقة وبصدد التهيئة خلال سنة 2018 مما أثر سلبيا على نسبة انجاز المؤشر.
- العديد من الاحداثات الجديدة من نوادي أطفال قارة ومركبات طفولة عمومية جاهزة لم تدخل فعليا حيز النشاط نظرا لعدم وجود التجهيزات والموارد البشرية اللازمة لذلك.
- عدم وجود منظومة إحصائية بالإضافة إلى محدودية عدد المكلفين بالإرشاد والمساعدين البيداغوجيين ببعض الولايات والذي لا يغطي كامل الولاية مما يؤثر سلبيا على جودة المعلومة الإحصائية ودقتها خاصة بالنسبة لنوادي الإعلامية الموجهة للطفل الخاصة التي تتعاطى نشاطها خارج أوقات عمل سلك التفقد والإرشاد.

- **المؤشر1.2.2.2: نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة**

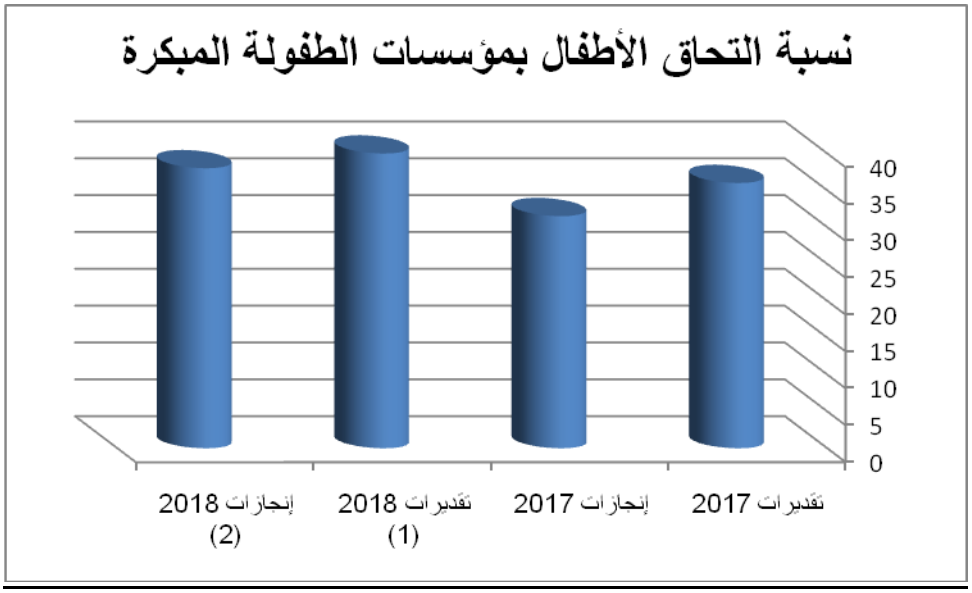

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر ب 75% بالنسبة للمؤشر المتعلق بنسبة الأطفال المتمتعين بخدمات التربية بالمؤسسات قبل المدرسية (نسبة إلتحاق الأطفال في سن 5 سنوات بالقسم التحضيري) سنة 2018، ولم يتم بلوغ هذا المؤشر نظرا للأسباب التالية:

- إلى البرامج والمشاريع التي تم الشروع في إنجازها والمتعلقة بالترفيع في نسبة الأطفال المنتفعين بخدمات التربية قبل المدرسية نجد أن:
- بالنسبة لبرنامج إعادة إحياء وتهيئة رياض الأطفال البلدية فقد تم تخصيص 6.028 الف دينار لتهيئة 42 روضة أطفال منها 31 ضمن برنامج التهيئة والتجهيز5 إعادة إحياء و5 احداثات جديدة) ، غير انه برزت العديد من الإشكاليات حالت دون الإنطلاق الفعلي في نشاط هذه المؤسسات باعتبار انه لم يتم تخصيص ميزانيات لتعهد بالصيانة وتوفير الإطارات التربوية المختصة خاصة على اثر تنصيب المجالس البلدية المنتخبة في منصف سنة 2018
- بالنسبة لبرنامج احداث فضاءات الطفولة المبكرة بمؤسسات الطفولة فانه تم الإنتهاء من الاشغال بالنسبة لـ50 فضاء موزعين على 20 ولاية تم الإنطلاق فعليا في العمل ب5 فضاءات (1 بجندوبة، 1بالقيروان، 3 بالمنستير) لكن تضل طاقة الإستعاب غير

مرجوة وذلك لغياب إطار تشريعي وتنظيمي ضمن هذه الفضاءات، وتوقف انتداب الإطارات في الوظيفة العمومية الامر الذي أعاق عملية تشغيلها.

أما البرنامج الثالث " النهوض بالطفولة المبكرة" والمتعلق بالتكفل بمعاليم تسجيل الأطفال أبناء العائلات المعوزة وفاقدي السند بمؤسسات الطفولة المبكرة فقد تم تعديل البرنامج بتحويل الإعتمادات المالية المخصصة للبرنامج إلى ميزانيات المندوبيات الجهوية مباشرة إلى المندوبيات عوضا عن الجمعيات تم تنفيع حوالي 2704 طفلا ببرنامج" دعم أبناء العائلات المعوزة وفاقدي السند بإدراجهم برياض الأطفال في مستهل سنة التربوية 2017- 2018، بتكلفة مالية قدرت بـ 533.425 أ.د موزعة على 8 ولايات، ، هذا وتم الترفيع في عدد الولايات وتمكين عدد هام من الأطفال في مختلف معتمدات الجمهورية من الانتفاع بهذا البرنامج في مستهل السنة التربوية 2019/2018 ليصبح عدد الأطفال المنتفعين 9145 طفلا في موفى سنة 2018 موزعين على 24 ولاية، بتكلفة جملية قدرت بحوالي 1.337 أ د.

- **المقترح:**سيتم تغيير المؤشر حتى يصبح أكثر دلالة وقدرة على تقييم التقدم في إنجاز برامج الوزارة في مجال انتفاع الأطفال بخدمات التربية قبل المدرسية لتتماشى مع أهداف **الإستراتيجيا الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة**، ويصبح على الصيغة التالية:

" نسبة التغطية في خدمات التربية قبل المدرسية بالمؤسسات العمومية والخاصة من عدد الأطفال في الفئة العمرية2و 3 سنوات (الطفولة الأولى) و4 و5 سنوات (الطفولة المبكرة) المسجلين بدفاتر الحالة المدنية".

- **الهدف1.3.2:تطوير الكفاءة المهنية لدى مختلف الفاعلين في مؤسسات الطفولة**

تقديم الهدف:

إن الاهتمام بتطوير الكفاءة المهنية لدى مختلف الفاعلين في مؤسسات الطفولة يعود بالأساس لأهمية هذا القطاع الحساس وضرورة تطوير طرق العمل به من خلال الترفيع في عدد العمليات التكوينية لفائدة كافة الإطارات البيداغوجية والإدارية الفاعلة

بمؤسسات الطفولة، والحرص على أن تشمل العديد من المجالات والاختصاصات وكذلك تكثيف عمليات المتابعة والمرافقة البيداغوجية للإطارات التربوية وتزويدهم بالتجارب والتجديدات البيداغوجية بما يساهم في تجويد آدائهم وتطويرهم إضافة إلى فسح المجال للمشاركة في التكوين المستمر.

الهدف1.3.2: تطوير الكفاءة المهنية لدى مختلف الفاعلين في مؤسسات الطفولة

الهدف1.3.2:تطوير الكفاءة المهنية لدى مختلف الفاعلين في مؤسسات الطفولة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر1.1.3.2:معدل عدد ساعات التكوين لكل فرد	عدد ساعات التكوين	03	03	100%	08	08	%100

- المؤشر1.1.3.2.:معدل عدد ساعات التكوين لكل فرد

نتحدث هنا عن نوعين من التكوين تكوين مباشر يمس في أغلب الأحيان وبنسب متفاوتة كل الإطارات التربوية العاملة في مجال الطفولة وتكوين وطني يعنى بتكوين المكونين في المجالات التي تعنى بالطفولة وتكوين مختص في مجال نشر نشاط في جهات دون أخرى لاستغلال الإمكانيات والتخصصات المحلية للجهات وللمختصين الناشطين.

نتحدث أيضا عن تكوين حسب الإختصاصات : تكوين للإطارات التربوية وتكوين للمرافقين البيداغوجيين من متفقدين ومساعدين وتكويين للإطارات المختصة من سلكي الأخصائيين النفسانيين والأخصائيين الاجتماعيين.

نتحدث عن تقديرات متفاوتة بين الوطني والجهوي حيث تناهز تقديرات الوطني 60 بالمائة من تقديرات الجهوي مع توفر اعتمادات خارج نطاق المالية العمومية عن طريق الشراكة والتعاون الدولي إلا أن التكوين الوطني لا يقدم خدمات إلا في حدود 15بالمائة من مجمل

الخدمات التكوينية التي يقدمها التكوين في الجهات ولكنه يصل عن طريق نظام تكوين المكونين إلى أغلبية الإطارات العاملة باستثناء الإطارات المختصة التي تفتقد إلى التأطير الجهوي.

نتحدث أيضا عن تكوين حسب مجالات التخصص (طفولة أولى ومبكرة – تنشيط اجتماعي تربوي – رعاية وخدمات وسط طبيعي في جهات دون أخرى-نوادي إعلامية موجهة للطفل – تنشيط متنقل).

هذا وتجدر الإشارة إلى التكوين في القطاع العام والتكوين في القطاع الخاص مع اقتراب نسبة التشتت لكل منهما (50/50)رغم أن عدد الإطارات بالقطاع الخاص تعادل نسبة عشرات المرات أكثر من القطاع العام ولا تمتلك تكوينا كافيا لتحقيق أهداف الوزارة في ما مجال تحقيق الإستراتيجية الوطنية المندمجة لحماية الأطفال الذي لا يتوفر إلا بتكوين كافة الإطارات على حد السواء تكوينا مواكبا ومتجانسا ويهدف إلى تحقيق مصلحة الطفل الفضلى والاندماج الاجتماعي بدون تمييز ولا تفرقة.

نتحدث أيضا عن تكوين على حساب المالية العمومية وتكوين في مجال الشراكة والتعاون الدولي وهو ما يعكس ضعف مساهم المالية العمومية في تطوير قدرات الإطارات العاملة بالقطاع (bonne fiscalité /bonne formation/ bonne mise en œuvre pour développer les secteurs d’état)

نتحدث هنا عن تكوين يركز على احتياجات المتكون وعن مجالات معينة ولا يتمحور في أغلب الأحيان حول احتياجات الطفل الفردية وتطور نموه العاطفي والاجتماعي والمعرفي.

4.التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

<u>أهم الإشكاليات والنقائص</u>

- عدم وجود منظومة متابعة سير وعمل البرامج على المستوى الجهوي
- قلة الإعتمادات المخصصة للتكوين الجهوي والمركزي

- غياب تام للاعتمادات الخاصة بوضع الاستراتيجيات وتنفيذها وتقييمها في مجال نشر ثقافة حقوق الطفل
- شراكات قائمة على الاستجابة لأولويات الجهات المانحة وليس للنقائص والتحديات الحقيقية التي تهدد مصلحة الأطفال.
- العمل دون سياسة ورؤية واضحة وموحدة لجميع المتدخلين في مجال حماية الأطفال من مختلف أشكال التهديد، نتيجة تعطل المصادقة على السياسة العمومية المندمجة.
- غياب القدرة على البرمجة والتخطيط الاستراتيجي وعلى وضع المؤشرات وقياسها ومتابعتها على المستوى المركزي.
- ضعف الميزانية المخصصة للتكوين وفي المقابل كثرة التخصصات والمؤسسات والمهمات التي تتطلب تطوير قدرات للنهوض بجودة التدخل في مختلف مجالات الطفولة .
- التداخل بين التخصصات التي تطلب هي الأخرى تكوينا مختصا.
- عدم استقلالية التكوين عن الإدارة التي تعنى بالطفولة وبمجلات الإدارة والتصرف المالي والإداري
- تراجع التكوين في مجال التنشيط التربوي والإجتماعي وما يسببه من ضعف قطاع في الاستجابة لاحتياجات الطفل في علاقة بذاته وبمحيطه الذي يتطلب علاقة تفاعلية (تربية مستدامة – بيئة مستدامة –تنمية مستدامة والتأسيس لبناء لقدرات الموطنة .
- عدم توفر المعطيات الموحدة الخاصة باستقراء الطلب في التكوين وتحليل متطلبات الواقع المهني وتقييم أثر التكوين على المدى القريب والمتوسط والبعيد(التقييم التكويني)
- أشغال التهيئة بمؤسسات الطفولة تستغرق مدة طويلة نظرا لبطء الإجراءات.
- عدم توفر التجهيزات الضرورية لتجهيز مؤسسات الطفولة ودخولها حيز النشاط نظرا لطول الاجراءات المعتمدة في الغرض.

- عدم توفر الإطارات التربوية والعمالية للعمل بهذه المؤسسات نظرا لعدم وجود انتدابات.
- عدم تمتع مكتب المندوب العام لحماية الطفولة بهيكلة تنظيمية تسمح له بمتابعة وتقييم أداء المندوبين بالجهات وتعهدهم بوضعيات التهديد قصد تطوير قدراتهم ومناهج عملهم.

تقديم التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الإخلالات

- العمل على التسريع بدخول المؤسسات الجاهزة حيز النشاط بصفة فعلية وذلك من خلال توفير التجهيزات والإطارات التربوية اللازمة لها.
- التسريع في انجاز مشاريع صيانة مؤسسات الطفولة لإعادتها إلى النشاط في أقل فترة ممكنة.
- الترفيع في عدد إطارات التفقد والإرشاد لتغطية كامل مناطق الولايات حتى نتمكن من إحصاء جميع المؤسسات.
- إيجاد طريقة ناجعة لإحصاء الأطفال المنتفعين بخدمات نوادي الإعلامية الموجهة للطفل الخاصة التي تتعاطى نشاطها خارج أوقات عمل سلك التفقد والإرشاد.
- وضع منظومة إحصائية وذلك لضمان دقة المعلومة الاحصائية.
- إحداث هيكلة جديدة لمكتب المندوب العام تراعي المعايير الدولية لحماية الطفولة.
- رصد ميزانية للتصرف والتكوين لمكتب المندوب العام لحماية الطفولة.
- وضع خطط عمل جهوية تأخذ بعين الإعتبار مقترحات المتدخلين في الجهة حسب خصوصية المنطقة (لامركزية البرامج).
- تطوير خدمات وأداء مكاتب مندوبي حماية الطفولة من خلال توفير الفضاءات التي تراعي خصوصية الفئات المتعامل معها.
- احداث هيكل يعنى بالتكوين يحظى باستقلالية مالية وادارية ويوفر الحق في التكوين لكل التخصاصات الممثلة بالهيكلة التي يجب أن تضبط بعد تحديد الاحتياجات الأولية

فتح التكوين لكل التخصصات (عملة - مربين –أخصائيين نفسانيين واجتماعيين – مديرين عامين) لتطوير الخدمات الفنية

- إحداث بنك للمعلومات في صلب هيكل التكوين يحدد ملمح كل الأعوان العموميين وتطور مسارهم المهني.
- توفير الإعتمادات الازمة للتكوين جهويا ومركزيا مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية المحلية للجهات وللإطارات والأعوان العاملة بالجهات.

برنامج "المسنين"

رئيس البرنامج:- السيدة سامية نقرة، طبيبة رئيس، مديرة كبار السن (إلى غاية 30 سبتمبر 2018).

- السيدة إيمان بالشيخ: متصرف رئيس، مديرة كبار السن (منذ 02جانفي2019).

1- التقديم العام للبرنامج:

ترتكز الحماية الاجتماعية لكبار السن في تونس على مقاربة حقوقية تستمدّ شرعيتها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى المؤتمر العالمي الأول والثاني للشيخوخة1982 و2002 علاوة على الصكوك الدولية التي تدعم الأمان الاجتماعي للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وحمايتهم من المخاطر الاجتماعية.

كما تتوجه السياسة الاجتماعية إلى مزيد إدماج كبار السن في المجتمع من خلال العمل على إحداث آليات وبرامج واعتماد سياسة تمكين تدعم المشاركة الفعلية لكبار السن في إدارة الشأن العام.

وتشتمل المنظومة التشريعية في مجال كبار السن على:

- ✓ قانون حماية المسنين.
- ✓ مجلة الأحوال الشخصية.
- ✓ قوانين الضمان الاجتماعي.

كما مكنت المنظومة التشريعية في مجال حماية كبار السن ورعايتهم في تونس من آليات تنفيذية ترتكز أساسا على القطاع العمومي والقطاع الجمعياتي.

أما بخصوص الهياكل الحكومية العاملة في المجال، نذكر:

- وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بمختلف هياكلها المركزية والجهوية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية بمختلف هياكلها المركزية والجهوية.
- وزارة الصحة العمومية.

ويتميز برنامج كبار السن بتعدد المتدخلين في القطاع وتعاضد جهودهم، إذ تعتبر الجمعيات العاملة في المجال شريكا استراتيجيا في تنفيذ أنشطة هذا البرنامج خاصة على المستوى الجهوي، ومن أهمها الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي الذي يضطلع بمهمة التسيير والتصرف في مؤسسات رعاية كبار السن.

خارطة برنامج كبار السن:

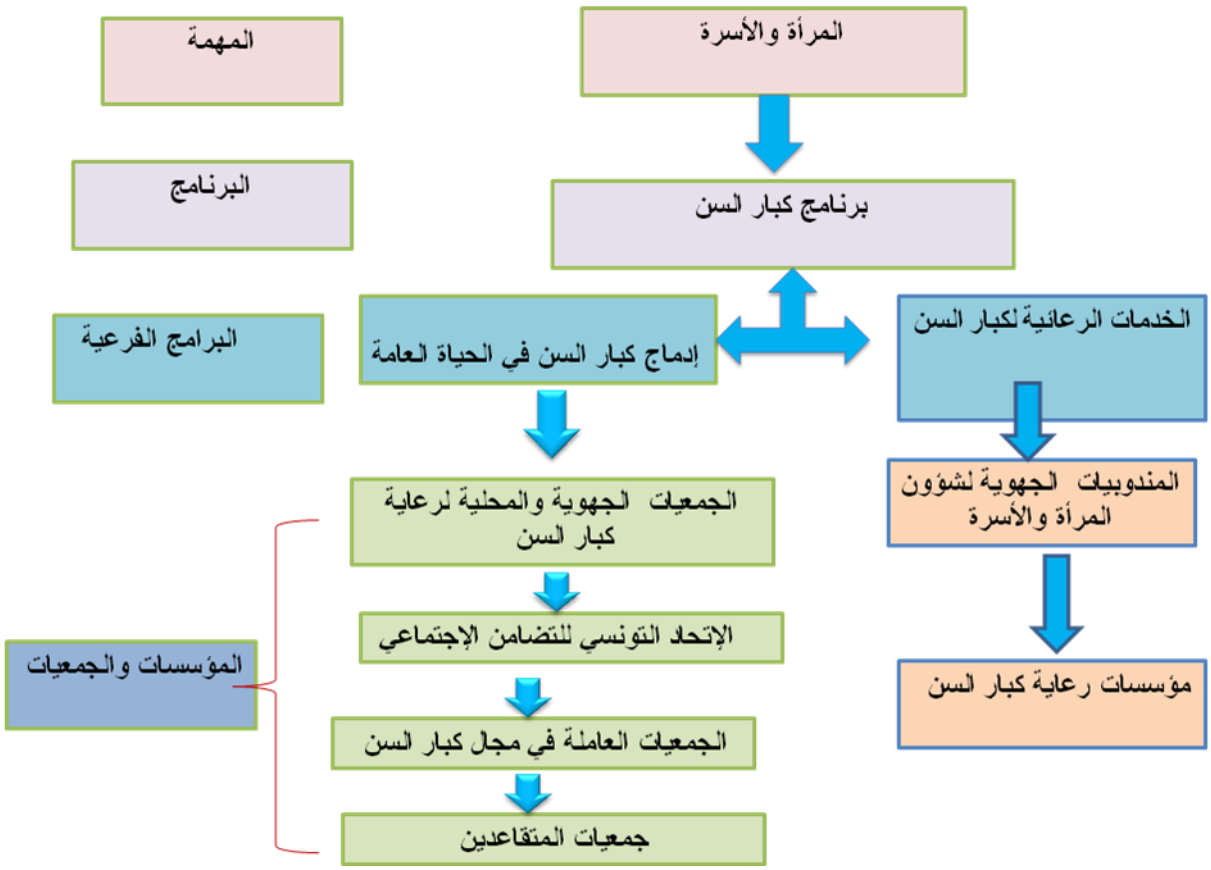

استراتيجية البرنامج:

انتهجت تونس منذ استقلالها سياسة سكانية جريئة أدت بفضل إدماجها ضمن رؤية شمولية إلى تحديث المجتمع التونسي وإلى إحداث تغييرات جذرية في مواقف التونسيين وفي تعاملهم بإيجابية مع مختلف البرامج التي أنجزتها الدولة في مجال تنظيم الأسرة. وقد مكنت هذه السياسة من التحكم في نسق النمو الطبيعي للسكان.

وملاءمة مع التغييرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع التونسي، أعدت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن استراتيجية وطنية لكبار السن ترتكز بالأساس على النقاط التالية:

- تحسين ظروف عيش كبار السّن،
- تكييف المحيط بما يمكن كبار السن من مواصلة المساهمة في الحياة العامة،
- دعم مكانة كبار السن داخل الأسرة والمجتمع،
- تطوير التغطية الصحية لكبار السن،
- دعم الدراسات والبحوث في مجال كبار السن.

أهداف البرنامج والأولويات:

الأهـــــــداف:

- في إطار تطوير المنظومة التشريعية، ومراجعة القانون عدد 1994 المؤرخ في 31 أكتوبر 1994 المتعلق بحماية المسنين، وتلافيا للثغرات الواردة به، تم على مستوى وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن الانتهاء من إعداد مشروع مجلة كبار السن التي تمثل رؤية متكاملة في بناء مجتمع متوازن، ومساير للتحولات التي يشهدها المجتمع التونسي، وتهدف بالأساس إلى تعزيز حقوقهم وتكريسها وتيسير نفاذهم إليها ووقايتهم وحمايتهم من أي انتهاك وفقا للمبادئ الواردة بالدستور والمعايير الدولية المصادق عليها. وقد تمت المراجعة النهائية للمجلة على مستوى رئاسة الحكومة ليتم عرضها في أقرب الآجال للمصادقة.

- الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن في وسطهم الطبيعي.
- تحسين ظروف الإقامة بمؤسسات رعاية كبار السن والرفع من جودة خدمات الرعاية.
- توظيف واستثمار كفاءات وخبرات كبار السنفي خدمة الشأن العام.
- إرساء خطة اتصالية تهدف إلى ترسيخ ثقافة حقوق كبار السن ومنع كل أشكال التمييز ضدهم.

الأولويـــــات:

تندرج أولويات برنامج كبار السن إلى تحسين ظروف عيشهم عموما وبلوغ مرحلة شيخوخة دون إعاقة بالإضافة إلى المساهمة في توفير أسباب الرفاه الاجتماعي وذلك بالعمل على:

- دعم مكانة كبير السن داخل الأسرة والمجتمع وتغذية الروابط بين الأجيال وتحصين التماسك الأسري،
- تثمين وتوظيف كفاءات كبار السن في خدمة التنمية وتمكينهم من مفاتيح الشيخوخة النشيطة،
- تدعيم البرامج الوقائية والعلاجية بما يساهم فيالترفيع في مؤمل حياة دون إعاقة ويؤمّن لكبير السن الاستقلالية في حياته اليومية،
- توفيرخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن –عن قرب- بما يتلاءم مع خصوصياتهم،
- دعم الموارد البشرية بمؤسسات الرعاية وأعوان الفرق المتنقلة بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المسداة لكبار السن،
- المرافقة الفنية للجمعيات العاملة في المجال وتوفير الدعم المالي لها لتنفيذ البرامج وتحسين نوعية حياة كبار السن وتطوير مستوى الخدمات المسداة،
- دعم وتحفيز الاستثمار في قطاع كبار السن.

2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

أهم الانجازات والمشاريع:

البرنامج الفرعي 1: الخدمات الرعائية لكبار السن:

تحقيقا لأهداف هذا البرنامج، سعت إدارة كبار السن طيلة سنة 2018 إلى تمكين قدرات الجمعيات الجهوية والمحلية لرعاية كبار السن وتصويب تدخلاتها في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن داخل أسرهم، وتأمين مناخ أسري ملائم يستجيب لحاجيات كبار السن المودعين لدى أسر حاضنة.

كما عملت الوزارة على توفير الاعتمادات اللازمة لتغطية مصاريف إقامة كبار السن بمؤسسات الرعاية وتحسين البنية الأساسية والرفع من مستوى الخدمات التي يؤمنها الإطار المختص.

البرنامج الفرعي 2: إدماج كبار السن في الحياة العامة:

يهدف هذا البرنامج إلى توظيف واستثمار كفاءات وخبرات ومهارات كبار السن في المسيرة التنموية للبلاد، وذلك عبر التحسيس بالقيمة المضافة لمواصلة النشاط بعد التقاعد على المستوى البدني والذهني للمتقاعد من ناحية وعلى المجموعة الوطنية من ناحية ثانية.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018:

3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

تنفيذ ميزانية برنامج كبار السن لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيان النفقة	تقديرات 2018		انجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق. مالية الأصلي	ق. مالية التكميلي (1)		المبلغ 2-1	نسبة الانجاز 1/2
نفقات التصرف	**12109**	**12117**	**11864**	**-253**	**97,91%**
تاجير عمومي	433	441	377	-64	85,49%
وسائل المصالح	22	22	16	-6	72,73%
تدخل عمومي	11654	11654	11471	-183	98,43%
نفقات التنمية	**2714**	**3119**	**3119**	**0**	**100,00%**
استثمارات مباشرة		3119	3119	0	100,00%
المجموع العام	**14823**	**15236**	**14983**	**-253**	**98,34%**

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية "المسنين"

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

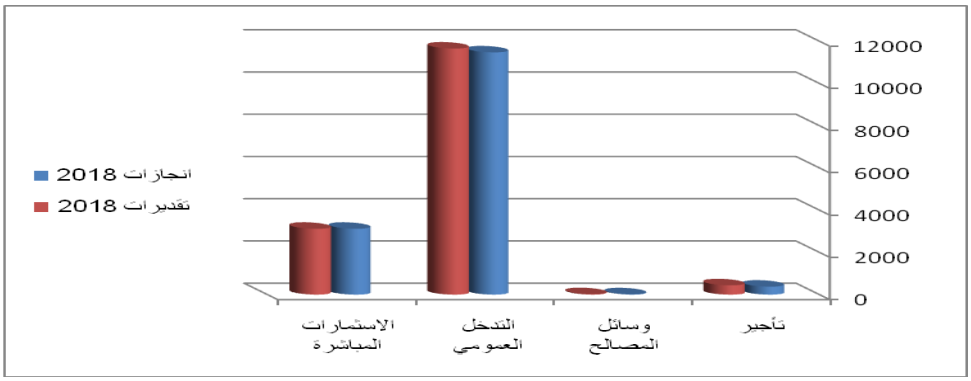

جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

	تقديرات سنة 2018	إنجازات سنة 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات

بيان البرامج الفرعية	ق. مالية الأصلي	ق. مالية التكميلي (1)		المبلغ	نسبة الانجاز %
الخدمات الرعائية للمسنين	14593	15056	14913	-143	99,05%
إدماج كبار السن في الحياة العامة	230	180	70	-110	38,89%
مجموع البرنامج	**14823**	**15236**	**14983**	**-253**	**98,34%**

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية "المسنين"

التوزيع حسب البرامج الفرعية لسنة 2018

(اعتمادات الدفع)

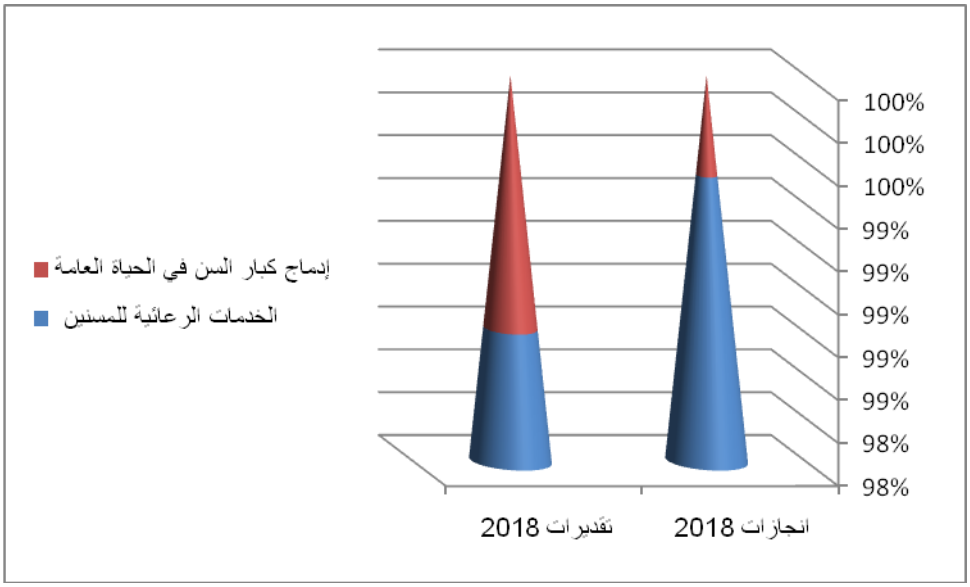

3-2- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 3-1-1- الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن:

تقديم الهدف: تهدف السياسة المعتمدة في مجال كبار السن إلى توسيع مظلّة الرعاية الاجتماعية لتشمل كبار السن الفاقدين للسند العائلي والمادي والمحافظة عليهم في وسطهم

الطبيعي وتأمين خدمات صحية واجتماعية لفائدتهم، لما لذلك من تأثير إيجابي على توازنهم النفسي والعاطفي ومن دور فعال في دعم الروابط الأسرية.

الهدف 1.1.3: الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية للفر ق المتنقلة:

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات % (1)/(2)
الهدف 3. 1.1: الرفع من جودة الخدمات الاجتماعيةوال صحية لكبار السن في وسطهم الطبيعي	المؤشر 1.1.1.3 دورية الزيارات لكبار السن الفاقدين للاستقلالية	كمي	تحقيق زيارة للمسن الواحد في الشهر	تحقيق زيارة للمسن الواحد في الشهر	%100	تحقيق زيارتين للمسن الواحد في الشهر	تحقيق زيارة للمسن الواحد في الشهر	% 50
	المؤشر 3. 2.1.1. عدد المسنين المكفولين لدى عائلات حاضنة	كمي	80	75	%94	100	96	% 96

المؤشر 1.1.1.3: دورية الزيارات لكبار السن الفاقدين للاستقلالية الذاتية:

في إطار العناية بكبار السن في وسطهم الطبيعي، سعت إدارة كبار السن طيلة سنة 2018 إلى تصويب تدخلات الجمعيات العاملة في المجال من خلال المرافقة الفنية وعقد جلسات عمل متعددة للغرض.

كما تم في هذا المجال:

- صرف اعتماد قدره 325.7 أد من جملة الإعتماد المرصود وهو 400 أد أي بنسبة قدرها 81 %.
- تنظيم جلسات عمل مع الجمعيات العاملة في المجال وذلك في إطار المرافقة الفنية والميدانية لأنشطتها علاوة على القيام بزيارات متابعة لتقييم أنشطة الفرق وتأطيرها وتصويب تدخلاتها ومساعدتها على إعداد ملفات الدعم الخاصة بها.

- مراجعة اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الجمعيات الجهوية والمحلية لرعاية كبار السن.
- تنظيم دورة تكوينية حول موضوع "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورفاه كبار السن" لفائدة رؤساء مصالح المسنين بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة وإطارات الوزارة وممثلين عن الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي.
- تنظيم دورة تكوينية حول "كبار السن في وضعيات التهديد : بين المعلن والمخفي"لفائدة رؤساء مصالح المسنين بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة وإطارات الوزارة ، وذلك في إطار مكافحة كل أشكال سوء المعاملة ، ونشر ثقافة حقوق كبار السن مع توفير مقومات العيش الكريم والمستدام .
- لكن رغم المجهودات المبذولة لتكثيف تدخلات هذه الفرق لفائدة منظوريها وتدعيمها بالأعوان اللازمة، إلا أنه لم يتم تحقيق كلي للمؤشر المبرمج ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:
- عدم قدرة الجمعيات على توفير الوثائق اللازمة للحصول على التمويل العمومي.
- ورود بعض الملفات مع نهاية السنة المالية وتعطل إعداد بعض الوثائق كتقرير مراقب الحسابات بالنسبة إلى الجمعيات التي تسير مؤسسات رعاية كبار السن وتتجاوز ميزانيتها الجملية الـ100 أد كما هو الشأن بالنسبة إلى الجمعية الجهوية لرعاية المسنين بباجة رغم تقديمها لخدمات مميزة لمنظوريها.
- عدم حرص الجمعيات على تجديد هيئاتها المديرة.
- عدم اعتماد الفرق المتنقلة على منهجية موحدة للتدخل رغم إصدار الوزارة وتوجيها للمنشور الترتيبي عدد 05 بتاريخ 12 ماي 2015 حول التنسيق بين الجمعيات العاملة في مجال المسنين والمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة، وعقد جلسات مرافقة وتأطير على المستويين الجهوي والمركزي.
- اقتصار عمل الجمعيات الجهوية والمحلية لرعاية المسنين على تقديم خدمات اجتماعية كالمساعدات المالية والغذائية والعينية للمسنين في وسطهم الطبيعي.

- عزوف الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي على تمكين الجمعيات المسيرة لفرق من المساعدات العينية(حشايا أغطية صوفية...) وذلك منذ استرجاع الوزارة للملف مما أثر سلبا على الخدمات الاجتماعية المسداة من قبل هذهالفرق.
- اقتصار موارد الجمعيات على الدعمالمالي المقدم من طرف الدولة.
- وأمام هذه الصعوبات تقترح إدارة كبار السنمراجعة اتفاقيةالشراكةمع الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي،وإدراج برنامج الفرق المتنقلة ضمن البرامج التي تسيرها الوزارة بالتعاون والتنسيق مع الإتحاد .

المؤشر2.1.1.3: عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة:

في إطار هذا المؤشر، تجدر الإشارة إلى أنّه تم تخصيص اعتماد قدره 180 أد بعنوان سنة 2018 لفائدة هذا البرنامج تم تحويلها إلى المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة وصرفها إلى مستحقيها.

-بلغ العدد الجملي للمسنين المتكفل بهم لدى أسر حاضنة 96 مسنا ومسنة أي بزيادة تقدر بـ77 % مقارنة بسنة 2017.

وترجع هذه الزيادة في عدد المكفولين إلى الترفيع في المنحة المسندة للعائلات الكافلة لمسنين معوزين من 150 د إلى 200 د شهريا والذي تم بمقتضى قرار وزيرة المرأة والأسرة والطفولة المؤرخ في 27 ديسمبر 2017.

والجدير بالذكر أن الرفع من نسبة إنجاز هذا المؤشر يشهد صعوبة، ويرجع ذلك أساسا إلى الأسباب التالية:

- صعوبة استقطاب العائلات الراغبة في الكفالة.
- تدخّل عديد الأطراف في تكوين ملفات الكفالة مما يؤثر سلبا على سيرورة الملف.
- غياب دليل إجراءات ينظم عمل مختلف المتدخلين الميدانيين.
- غياب التسويق الإعلامي للبرنامج.

2.1.3 : تحسين ظروف العيش بمؤسسات رعاية كبار السن:

تقديم الهدف: توفر مؤسسات رعاية كبار السن -التي يبلغ عددها 12 مؤسسة، بطاقة استيعاب قدرها 830 سريرا- الرعاية الاجتماعية والمتابعة الصحية لحوالي 600 مسنا ومسنة تسهر على خدمتهم إطارات طبية وشبه طبية وإداريون وأخصائيون اجتماعيون وأعوان إحاطة حياتية...

تسيّر هذه المراكز جمعيات جهوية لرعاية المسنين، تدعّمها الدولة باعتمادات سنوية للتسيير والتصرف.

ويساهم هذا الهدف في تأمين ظروف إقامة مريحة ورعاية اجتماعية وصحية متكاملة عبر تحسين البنية الأساسية لمؤسسات الرعاية وتطوير حجم الاعتمادات الموظفة لتغطية نفقات الأكل والخدمات الطبية والرعاية النفسية والترفيهية ....

غير أنه رغم المجهودات المبذولة للرفع من مستوى الخدمات، تبقى هذه المؤسسات في حاجة إلى مزيد الدعم خاصة في مجال تحسين البنية التحتية وخدمات الرعاية المباشرة (إطارات وأعوان مختصة).

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات % (1)/(2)
الهدف 1.2.3. تحسين ظروف العيش بمؤسسات الرعاية	المؤشر 1.1.2.3 نسبة التغطية المباشرة	كمي كيفي	44.5	47.5	%107	47.5	49.74	%105
	المؤشر 2.1.2.3 نسبة التغطية غير المباشرة	كمي كيفي	12.5	7.8	%62	7.8	14.54	%186

الهدف 2.1.3: تحسين ظروف العيش بمؤسسات الرعاية

المؤشر 1.2. 1.3. نسبة التغطية المباشرة:

بالنسبة إلى تحقيق هذا المؤشر، تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 100 %(تأجير وتسيير). إذ قامت الوزارة بتحويل كامل الاعتماد المرصود وقدره 8.894 م.د لفائدة الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي بعنوان منح تأجير الأعوان العاملين بالمراكز و 2 م.د بعنوان منح تسيير المؤسسات.

كما ساهم الاتحاد والجمعيات الجهوية لرعاية المسنين المشرفة على تسيير مؤسسات الرعاية في الرفع من الموارد المخصّصة لنفقات التسيير (تغذية، نظافة، خدمات صحية...).

المؤشر2.1.2.3: تطور نسبة التغطية غير المباشرة:

يتعلق هذا المؤشر بتهيئة وصيانة وبناء وتجهيز مؤسسات رعاية كبار السن ويرجع تنفيذه إلى المصالح المختصة بكل من وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن والولاية مرجع نظر مؤسسة الرعاية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإعتمادات المرصودة لهذا المؤشر تم تحويل جزء منها إلى المجالس الجهوية لكن الإنجاز الفعلي للمشاريع المبرمجة سيتم خلال السنة الحالية ويرجع ذلك إلى بُطئ الاجراءات الإدارية.

كما سعت الوزارة لبلوغ الهدف المنشود إلى توفير الاعتمادات اللازمة لتغطية مصاريف الإقامة بمراكز الرعاية وتحسين البنية الأساسية لها وتطويرها والعمل على الرفع في طاقة الاستيعاب استجابة لمطالب الإيواء.

كما شهدت سنة 2018:

- إمضاء النظام الداخلي لمؤسسة المرحوم الصادق ادريس لرعاية المسنين بقمرت.

- تم إعداد نظام داخلي لمؤسسات رعاية كبار السن لتنظيم سير العمل بها.

*** البناءات والتهيئة:**

- تدشين مؤسسة رعاية كبار السن بمنزل بورقيبة يوم 04 جوان 2018 وذلك إثر إعادة بنائه بكلفة جملية ناهزت 5 مليون دينار وتجهيزه باعتمادات فاقت 700 أد.

ـ تهيئة مركز رعاية المسنين بسيدي بوزيد لينطلق نشاطه خلال هذه السنة.

- تهيئة مؤسسات رعاية كبار السن بباجة والكاف والقصرين.

- تحويل الاعتماد الخاص بتهيئة المؤسسات التالية إلى المجالس الجهوية لولايات:

* منوبة: لتهيئة المركب الصحي لمركز رعاية المسنين: 100 أد (الكلفة الجملية للمشروع: 400 أد).

* القيروان: لتهيئة وصيانة عامة لمركز رعاية المسنين: 500 أد (الكلفة الجملية للمشروع: 1.5 م د).

* سوسة: لتهيئة المركب الصحي وعزل السطوح لمركز رعاية المسنين: 165 أد.

* نابل: لتهيئة مطبخ مركز رعاية المسنين بقرمبالية: 135 أد.

- الشروع في القيام بالاجراءات اللازمة لبعث مؤسسة لرعاية المسنين ببنزرت وذلك تبعا لتخصيص جمعية النهوض بالعائلات المعوزة والرقي الاجتماعي ببنزرت مؤسسة لرعاية المسنين لفائدة وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن.

*** التجهيزات:610 أد:**

اقتناء تجهيزات مختلفة لمؤسسات رعاية كبار السن بمنوبة والقيروان وباجة وسوسة وجندوبة وقرمبالية والكاف ومنزل بورقيبة والقصرين وقفصة وقمرت.

*** الزيارات الميدانية:**

تم تنظيم زيارات متابعةوتقييم إلى كافة مؤسسات رعاية كبار السن من قبل إطارات الإدارة المركزية ورؤساء المصالح الجهوية للمسنين بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة والتفقدية العامة بالوزارة.

*** دعم قدرات الإطار العامل بمرسسات رعاية كبار السن:**

تم تنظيم حلقات تكوينية حول محور "تقنيات الانصات والتواصل" موجهة للإطارات والأعوان العاملة في مؤسسات رعاية كبار السن.

1.2.3 : توظيف واستثمار كفاءات وخبرات كبار السن:

تقديم الهدف: يرمي هذا الهدف إلى الرفع من فرص إدماج كفاءات وخبرات كبار السن المنخرطين بالسجل وتثمين قدراتهم وتوظيف كفاءاتهم في خدمة الشأن العام باعتبارهم عنصرا فاعلا وقادرا على إفادة المجموعة الوطنية بمعارفه وخبراته.

1.2.3 : توظيف واستثمار كفاءات وخبرات كبار السن:

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (2)/(1) %
الهدف 1.2.3: توظيف واستثمار كفاءات وخبرات كبار السن	المؤشر1.3: عدد الكفاءات الموظفة والمنخرطة بالسجل	كمي كيفي	0	-	-	100	0	0
	المؤشر2.3: عدد المشاريع المنجزة في إطار دعم القدرات	كمي كيفي	3	0	%0	06	0	0

المؤشر 3: 1.1.2. : عدد الكفاءات الموظفة والمنخرطة بالسجل:

- لم يسجل هذا المؤشر نسبة إنجاز ملحوظة، إذ لم تُثمر المرافقة الفنية لبعض الجمعيات المختصة إلى أي نتيجة لعدم قدرة الجمعيات على الاستجابة لخصوصية هذا البرنامج وتشعّبه، ولهذه الأسباب، تتجه نية الوزارة إلى تنظيم منتدى حول استثمار كفاءات كبار السن وتوظيف الخبرات من المتقاعدين. علاوة على السعي إلى إبرام اتفاقيات شراكة مع المنظمات الدولية الراغبة في الانتفاع بخبرات كبار السن المنخرطة بالسجل.

المؤشر: 2.1.2.3 : عدد المشاريع المنجزة في إطار دعم القدرات:

في إطار تنفيذ هذا المؤشر، تمت المرافقة الفنية لمجموعة من الجمعيات في مجال توليف المشاريع وإعداد برنامج نشاط متكامل، وأفرزت هذه المرافقة إلى قيام 03 جمعيات بأنشطة تهدف إلى تمكين كبار السن من الاندماج العملي في البيئة الاجتماعية والمشاركة في الحياة الثقافية حيث تم تنظيم دورة تكوينية حول "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورفاه كبار السن" وذلك في إطار الاعداد للجمعيات العاملة في مجال كبار السن ودعم قدراتها حتى تنخرط في مشاريع الإقتصاد الإجتماعي والتضامني الموجهة لكبار السن.

إلا أن هذا المؤشر لم يسجل بدوره تقدما من حيث الانجاز، إذ لاقت إدارة كبار السن صعوبة تمثلت فيما يلي:

* إيجاد جمعية تُعهد إليها مهمة تكوين وتحسيس الكفاءات المقبلة على التقاعد وتوظيف معارفها وخبراتها.

* ضعف امتلاك الجمعيات العاملة في مجال كبار السن للاقتدار المنهجي على التجديد والتطوير الذاتي.

* هشاشة المأسسة لبعض النوادي النهارية الناشطة.

* نقص أثر الخدمات الاجتماعية والتثقيفية لبعض النوادي النهارية على الرواد والمحيط المحلي.

الهدف 2.2.3: النهوض بأوضاع كبار السن:

تقديم الهدف:يرمي هذا الهدف إلى إنجاز دراسات وبحوث خصوصية حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي لكبار السن مع تشخيص حاجياتهم قصد التوظيف الأمثل للبرامج الاجتماعية.

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات % (1)/(2)
الهدف 3.2.3: النهوض بأوضاع المسنين	المؤشر1.3.2.3: عدد البرامج الخصوصية الموجهة لكبار السن		برنامج جديد			5	0	0

المؤشر 1.3.2.3: عدد البرامج الخصوصية الموجهة لكبار السن:

لم يشهد هذا المؤشر إنجازا فعليا، حيث أن الوقوف على أوضاع كبار السن الاجتماعية والاقتصادية والصحية يتطلب إنجاز دراسات وبحوث ميدانية معمّقة ويستوجب اعتمادات لم تتم برمجتها خلال سنة2018.

- وفي إطار النهوض بأوضاع كبار السن، تم إنجاز مشروع استراتيجية عربية لكبار السن بالتعاون والتنسيق مع جامعة الدول العربية.وتهدف هذه الاستراتيجية (2019-2029) إلى تغيير السياسات في معالجة قضايا كبار السن، ورسم أهداف عربية مشتركة منسجمة مع أهداف وغايات التنمية المستدامة لسنة 2030، مع اعتمادها على مقاربة حقوقية تشاركية، وفي هذا الصدد تم إعداد مشروع " الإستراتيجية العربية لكبار السن والخطة التنفيذية التابعة لها، كما تم عرضها يومي3 و 4 ديسمبر 2018 على أشغال الاجتماع المشترك لمجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب المنظم من قبل جامعة الدول العربية،الذي أنعقد بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية.

وسيتم رفع الإستراتيجية إلى القمة العربية في دورتها العادية (30) في الجمهورية التونسية خلال شهر مارس 2019، للنظر في اعتمادها كوثيقة عربية في هذا الشأن.

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1- أهم الاشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرامج والبرامج الفرعية:

- ✓ غياب نصوص قانونية تنظم بعض برامج القطاع.
- ✓ غياب دليل إجراءات لتنظيم عمل مختلف المتدخلين الميدانيين ومدعمات فنية مُقيّسة لإنجاز البحوث والتقارير الاجتماعية.
- ✓ أغلب البرامج الموجهة لكبار السن تنفذ عن طريق جمعيات عاملة في مجال كبار السن.

- ✓ ضعف العمل الشبكي بين الجمعيات العاملة في مجال كبار السن.
- ✓ نقص الدراسات والبحوث المتخصصة والمعطيات والإحصائيات اللازمة في المجال.

وأمام هذه الإشكاليات والصعوبات، ستعمل الوزارة بالتنسيق والشراكة مع مختلف المتدخلين في المجال على تذليلها من خلال السعي إلى تحقيق ما يلي:

1- إصدار مجلة حماية كبار السن.
2- تمتّع كبار السن دون تمييز بخدمات الوقاية والحماية الاجتماعيّة والقانونيّة بما يضمن لهم العيش الكريم.
3- دليل التعهد بكبار السن ضحايا العنف
4- دليل الجمعيات العاملة في مجال كبار السن
5- قاعدة بيانات وطنية حول كبار السن المنتفعين بخدمات الرعاية بالبيت
6- المحافظة على كبار السن داخل أسرهم وفي محيطهم الطبيعي.
7- الرفع من جودة خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية لكبار السن بمؤسسات الرعاية.
8- تثمين كفاءات المتقاعدين واستثمار خبراتهم.

ونظرا للتداخل الحاصل في مجال التصرف في قطاع المسنين والارتفاع المرتقب لهذه الشريحة في السنوات القادمة ستعمل الوزارة على:

1. حوكمة برامج كبار السن وتصويبها لفائدة مستحقيها.
2. إرساء خطة اتصالية لقطاع كبار السن لترسيخ ثقافة حقوق كبار السن والتحسيس والتوعية بمكانتهم في الأسرة والمجتمع وتدعيم ترابط الأجيال.
3. تطوير وتقنين خدمات الجوار والاستشفاء بالبيت.

4. إعداد وإصدار كرّاس شروط خاصّ بإحداث وتسيير مؤسّسات استشفائيّة لإيواء كبار السن وفق المواصفات العالميّة.
5. إعداد وإصدار كراس شروط خاص بإحداث وتسيير النوادي النهارية.

وتتمثل أهم المشاريع والأنشطة المزمع تنفيذها خلال المخطط القادم في:

- ✓ إرساء آلية مندوب حماية كبار السن.
- ✓ إرساء منظومة معلوماتية لمتابعة مؤسسات رعاية كبار السن.
- ✓ إنجاز دراسة معمقة حول أوضاع المسنين وخارطة حول توزيع المسنين وفق خصوصياتهم.

برنامج: "القيادة والمساندة"

التعريف برئيس البرنامج : السيد ياسين بن عدة: المدير العام للمصالح المشتركة

❖ المدة : ابتداء من جوان2014

1- التقديم العام للبرنامج:

❖ برنامج القيادة والمساندة هو برنامج دعم للبرامج الخصوصية والإدارات المركزية والجهوية ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

❖ تحسين التصرف في الموارد البشرية .

❖ تطوير المنظومة المعلوماتية وتعميمها على جميع مؤسسات المركزية والجهوية.

❖ ترشيد إستهلاك الطاقة من كهرباء وماء وغاز.

❖ تحسين التصرف في البنايات و التجهيزات.

2.تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

❖ أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:

أهداف البرنامج والأولويات:

الأهداف:

تتمثل الأهداف المزمع بلوغها في:

❖ تحسين التصرف في الموارد البشرية.

❖ تحسين البنية التحتية والتجهيزات وتجديد أسطول وسائل النقل

❖ تطوير البنية الأساسية المعلوماتية والخدمات عن بعد.

✓ الأولويات:

- وضع مخطط تكوين سنوي آخذين بعين الاعتبار الموارد المالية المخصصة للغرض والإمكانات اللوجستية المتوفرة وما لهذا البرنامج السنوي للتكوين من أثر إيجابي على الرفع من تنمية كفاءات الإطارات والأعوان وتحيين معارفهم في مجالات العمل وتطوير قدراتهم تؤدي إلى الرفع من مهارات وكفاءات المعنيين بالتكوين والتأطير مما يرفع مردوديتهم في العمل.

- وضع برنامج لتحسين نسبة إنجاز الانتدابات المبرمجة بعنوان سنة مالية معينة في نفس السنة وهو ما يمثل خير دليل على قدرة الإدارة على الاستجابة لحاجيات الهياكل المعنية وتوفير ما يلزمها من موارد بشرية ضمانا لحسن سير العمل الإداري وقادرة على الرقي به وتطويره عملا بمبدأ استمرارية المرفق العمومي وعدم تعطيل العمل الإداري هذا من جهة، ومن جهة أخري إلى الاستجابة لحاجيات كافة الهياكل الراجعة بالنظر إلى وزارة المرأة والأسرة والطفولة.

- السعي إلى سرعة التدخل في تهيئة البنايات والفضاءات سواء على المستوى المركزي أو الجهوي ودعم أسطول النقل.

- تعزيز استعمال التكنولوجيات الحديثة و تطوير البنية الأساسية المعلوماتية والخدمات عن بعد.

- تهيئة مصعد الوزارة والشبكة الكهربائية والمكيّف المركزي.

- بناء مقر للأرشيف الخاص بالوزارة.

- تحسين نسبة الإنتدابات .

- تعزيز لامركزية التكوين من خلال مواصلة برمجة دورات تكوينية على مستوى الجهات لتنمية القدرات المهنية للأعوان ودعم حظوظهم في المناظرات الداخلية للترقية.
- ربط مؤسسات الطفولة بالشبكة الداخلية للأنترنات.

3 – نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية "برنامج القيادة والمساندة" لسنة 2018

جدول عدد 3

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقة	تقديرات 2018		انجازات 2018 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق. مالية	ق. مالية التكميلي (1)		المبلغ 2-1	نسبة الانجاز 1/2 %
نفقات التصرف	12446	12852	12439	-413	96,79%
تاجير عمومي	4306	4729	4491	-238	94,97%
وسائل المصالح	5045	5028	4856	-172	96,58%
تدخل عمومي	3095	3095	3092	-3	99,90%
نفقات التنمية	876	306	192	-114	62,75%
استثمارات مباشرة	876	306	192	-114	62,75%
المجموع العام	13322	13158	12631	-527	95,99%

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 3:
مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية سنة 2018

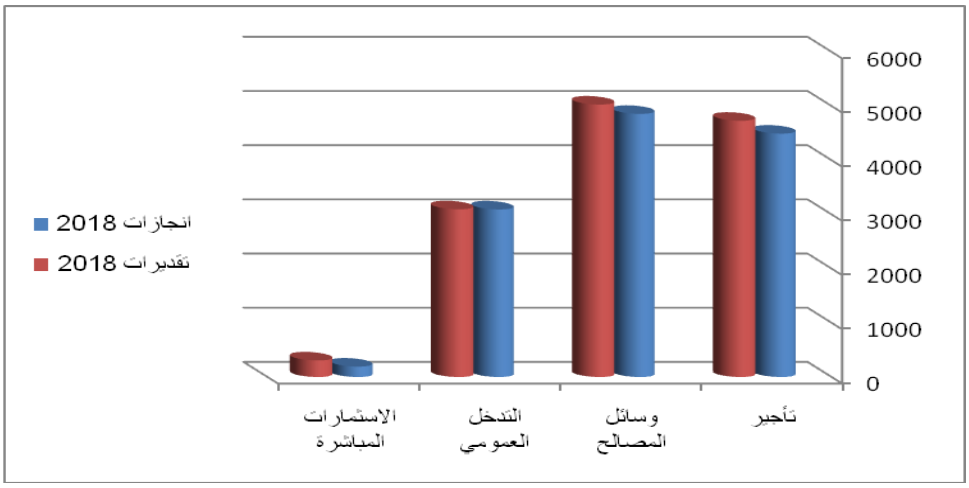

جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2018 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات سنة 2018		إنجازات سنة 2018	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق. مالية الأصلي	ق. مالية التكميلي (1)		المبلغ	نسبة الانجاز %
الاشراف والمساندة والمتابعة	13093	12887	12502	-385	97,01%
الأساليب والأنظمة المعلوماتية	229	271	129	-142	47,60%
مجموع البرنامج	13322	13158	12631	-527	95,99%

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرامج لسنة 2018

2.3: تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف4-1-2:تحسين البنية التحتية والتجهيزات وتجديد أسطول وسائل النقل.

- **تقديم الهدف:** في إطار ما تشهده وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن من تطور في التجهيزات و البناءات للمصالح والمؤسسات الراجعة لها بالنظر حرصت على تطوير وتجديد تجهيزاتها وتعزيز تدخلاتها في ميدان الصيانة لضمان استغلال الأمثل لهذه للموارد.

الهدف2.1.4: تحسين البنية التحتية والتجهيزات وتجديد أسطول وسائل النقل

المؤشر 4.1.2.1 عدد البناءات المحدثة والفضاءات المهيئة :

تسعى إدارة البناءات والتجهيز من خلال هذا المؤشر إلى تدعيم وتجديد تجهيزات الوزارة وذلك لتوفير الظروف الملائمة للعمل خاصة وان الوزارة تشهد تزايدا متواصلا للموارد البشرية .

ووفقا للتقديرات تسعي الإدارة لتطبيق برمجة تمتد على 5 سنوات حيث تتطور نسبة تجديد وتدعيم التجهيزات خلال المدة المتراوحة بين 2013 و2018 بنسب سنوية مختلفة,من 13% لتصل الى 18% سنة 2018.لذلك قامت الوزارة بجملة من التدخلات الخاصة بالبنايات والفضاءات وتنحصر كالآتي:

- إصلاح مصعد الوزارة المركزي وصيانته نظرا للعطب المتكرر الذي يشهده،

الهدف 4.1.2 تحسين البنية التحتية والتجهيزات وتجديد أسطول وسائل النق	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات (1) 2018	إنجازات (2) 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر :1.2.1.4 عدد البناءات المحدثة والفضاءات المهيئة	%	60	%50	90	60	50	90%
	المؤشر :1.2.1.4 عدد وسائل النقل المقتناة لتجديد الأسطول.	%	0	0%	0	60	50	%90

- إقتناء مواد صيانة كهربائية وصحية وحديدية،

- تعمير قوارير الإطفاء،
- إصلاح موزع الهاتف الخاص بالوزارة،
- تفريغ دهليز الوزارة وصيانته.

المؤشر عدد 4.1.2.1 عدد وسائل النقل المقتناة لتجديد الأسطول:

تبعا للإقتناءات التي تمت لوسائل النقل ضمن برنامج مقاومة الإرهاب سنة 2016 وفواضل إعتمادات السنوات السابقة لفائدة الوزارة وبعض المؤسسات الراجعة إليها بالنظر

وقع تجديد الأسطول بإقتناء سيارات جديدة سنة 2018.

3.3 التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء :

1.1 : أهم الإشكاليات والنقائص:

تتمثل أهم النقائص في عدم توفر القدر الكافي من الموارد البشرية اللازمة من إطارات وعملة على المستوى المركزي للإحاطة بجميع جوانب التنفيذ من إعداد الملفات إلى المتابعة.

- عدم وجود إطارات مختصة على المستوى الجهوي لمتابعة المشاريع وأعمال الصيانة والتهيئة.
- غياب إعتمادات اللازمة للتحسين أسطول النقل وضعف نسق الصيانة والتصليح .
-

تقديم التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الإخلالات:

- مزيد تدعيم الإدارة بالموارد البشرية اللازمة من إطارات وعملة وذلك على المستوى المركزي والجهوي
خاصة في مجال الأشغال والصيانة.

- إيجاد خطّة لمزيد التنسيق بين إدارة البناءات والتجهيز والمندوبيات الجهوية في مجال الصيانة تهيئة البناءات والفضاءات لضمان سرعة ونجاعة التدخل.
- القيام بإستشارات لإختيار ميكانيكين وفنيين في تصليح وصيانة السيارات لضمان كذلك سرعة التدخل.

الهدف4-1-1:تحسين التصرف في الموارد البشرية.

تقديم الهدف: تندرج سياسة وزارة المرأة والأسرة والطفولة بالنسبة للموارد البشرية في إطار التوجهات العامة للدولة الرامية إلى تحقيق توازن بين الجهات من حيث توفير الاختصاصات الضرورية وتدعيم القدرات المهنية للأعوان ودعم حظوظهم في المناظرات الداخلية للترقية ضمن الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإدارة وتعصيرها،

ويعتمد الهدف على مؤشرين :تحسين نسبة إنجاز مخطط تكويني و تحسين نسبة إنجاز الإنتدابات في سنة 2018 .

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2018 (1)	إنجازات 2018 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1) (2)
	المؤشّر 1.1.1.4: تحسين نسبة أنجاز مخطط تكويني	%	70%	62.32%	82%	70%	62.32%	82%
	المؤشّر 2.1.1.4: تحسين نسبة إنجاز الانتدابات في السنة المالية المعنية	%	50%	60%	120%	0%	0%	0%
	المؤشر2.1.1.4: تحسين نسبة إنجاز الترقيات في السنة المالية الموالية	%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

- سنة 2018 تم الترفيع في التقديرات وفي نسبة الإنجاز وتبعا لذلك تم إنجاز دورات تكوينية بالمركز الوطني للإعلامية لعدد من الإطارات .

ملاحظة: عدم إنجاز مخطط التكوين أو إنجازه بنسبة 100% يعود إلى عدة أسباب أهمها ضعف الميزانية المرصودة لملتقيات التكوين غير قادرة على إنجاز إلا بعض الدورات وفي مجالات محددة).

– عدم التنسيق بين مصالح الوزارة بصفة عامة حيث أن هناك عدة دورات تكوينية تتم المشاركة فيها أو إنجازها دون علم مصلحة التكوين،

– التأخير في إعداد مخطط التكوين والذي يعود إلى التأخر في استقبال مقترحات المندوبيات الجهوية والمصالح الخارجية وبالتالي يتم التأشير على المخطط في كل الأحول خلال شهر أفريل أو ماي من العام الجاري ما يجعل من بداية تنفيذه تكون متأخرة جدا ويؤثر ذلك في نسبة إنجاز المخطط.